مناوَشات بَريئة

قضـايا وطَنيّة

مَقَالَاتٌ فيِ آلَامِ وَآمَالِ التَّغْيِّيرِ وَالتَّنْمِيَّة

بقلم : الطاهر اعمارة الأدغم

مَنَاوَشَاتٌ بَرِيئَة

قَضَايَا وَطَنِيَّة

مَقَالَاتٌ فِي آلَامِ وَآمَالِ التَّغْيِيرِ وَالتَّنْمِيَّة

بقلم: الطّاهِر اعْمَارَة الْأَدْغَم

عنوان الكتاب : مَقَالَاتٌ فيِ آلَامِ وَآمَالِ التَّغْيِّيرِ وَالتَّنْمِيَّة

الطبعة : الأولى ، سبتمبر 2025 م / ربيع الأول 1447 هـ

المؤلف : الطاهر اعمارة الأدغم

الحجم : 16x24 Cm

عدد الصفحات : 154

الإيداع القانوني : سبتمبر 2025

ردمك : 978-9969-608-12-0

التنفيذ الطباعي :

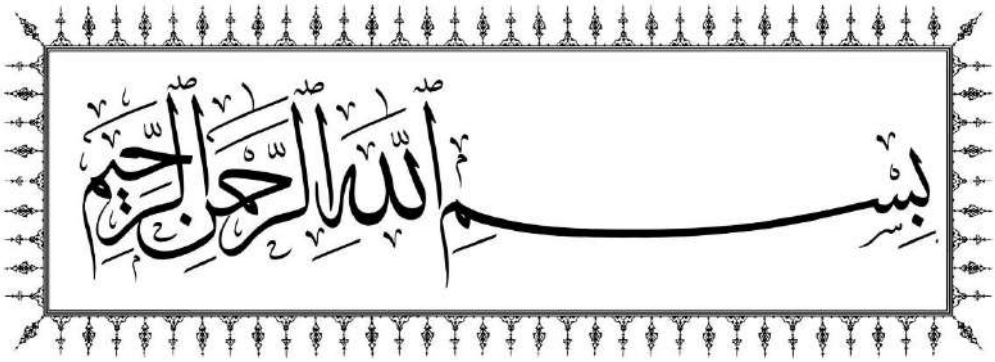
بسم الله الرحمن الرحيم

إِهْدَاء

إِلَى رُوَّادِ التَّغِيِّيرِ وَالتَّنْمِيّةِ والْإِصْلَاح فِي بِلَادِنَا

مُقَدِّمَة

في صفحاتِ هذا الكتابِ مَقَالَاتٌ صَحَفِيّةٌ تَتَوَزّعُ على مَيْدَانَيْنِ مُهِمَّيْنِ هُمَا: التّغيِّير والتّنميّة..

والعلاقةُ بين التّغيِّيرِ والتّنميّةِ قويّةٌ ومَتِينَةٌ، فالتّغيِّيرُ هو المُحرّكُ الرّئيسيُّ للتّنميّة، حيث يُؤدّي تغيِّيرُ الخُطَطِ والسّياساتِ والسّلوكيّاتِ والتّقنيّاتِ إلى تَحَسُّنِ الاقتصادِ والاجتماعِ والبيئةِ، ومن ثمّ مؤشّرات التّنميّة.

وعندما يرتفعُ منسوبُ التّنميّة الإيجابيّةِ سوف تكون فُرَصُ التّقدمِ قد فَتَحَتْ أبوابَها على مِصْراعَيْهَا، ومن ثمّ يَلْمَسُ المواطنُ بِجَلَاءٍ تامٍّ تلك التّحسينات في الخدمات الصّحيّة والتّعليميّة، وغير ذلك...

.....

الْمَقَالَاتُ ظَهَرَتْ عَلَى صَفَحَاتِ جَرِيدَةِ (صَوْتِ الْأَحْرَارِ)... والجريدةُ هي الصّوتُ غير الْمُعْلَنِ صراحةً لحزب جبهة التّحرير الوطنيّ الحاكم في الجزائر، أو الأكثر تأثيرا في دَوَالِيبِ الحُكم منذ الاستقلال عن الاحتلال الفرنسيّ عام 1962.

(صوتُ الأحرار) صوتٌ غير مُعْلَنٍ للجبهة، لأنّ الجريدةَ لا تُعَرِّفُ نفسَها مع عنوانها في الصّفحة الأُولَى على أنّها (لسانُ حال...)، لكنّ هذا الْأَمْرَ معروفٌ بين جمهور الصّحفيّين والسّياسيّين والمُتابِعين.

.....

هذه المقالاتُ، وغيرها من مَقَالَات الزّملاء الكُتَّاب، ظَهَرَتْ في صفحة (اتّجاهات) عَلَى مَدَى أَكْثَرَ مِن سِتّ سَنَوَاتٍ مِنْ النَّشْرِ الْأُسْبُوعِيّ الْمُنْتَظِمِ...

فِي تلك الصّفحةِ تَوَاتَرَتْ (خَرْبَشَاتِي)، وكان عنوانُ مَقَالِي الثّابت: (مُنَاوَشَاتٌ بَرِيئَة).

فالشّكرُ، كلّ الشّكر، للسيّد مُحَمّد نَذِير بِلّقْرُون، الصّحفيّ والمدير، وإلى طاقم جريدة (صوت الأحرار)، هذا العنوان المُقْتَبَس من النّضال الإعلاميّ خلال سنوات الحركة الوطنيّة والإصلاحيّة التّي سبقت ثورة نوفمبر المجيدة 1954.

.....

مَقَالِي الأسبوعيّ، أو مَنَاوَشَاتِي، كان مساحةً حرّةً خاصّةً أتناولُ فيها ما أراه مناسبًا...

والمقالاتُ ظهرت بين أعوام 2008 و2013..... سنواتٌ كان يَعْلُوهَا الكثيرُ من الضّبابيّة في مجال الحرّيات، لأنَّ الرّايةَ المرفوعةَ تتحدّثُ عن دولةٍ بِلَا قيودٍ في مجال الكلمة.. لكنّ ما خَفِيَ كان شيئًا آخر..

وهكذا فالكتابةُ في تلك السّنوات كانت تقتضي الحذرَ الشّديد، فمساحةُ المقالِ حرةٌّ فعلا... لَكِنْ: رَحِمَ اللهُ مَنْ عَرَفَ قَدْرَهُ فَلَزِمَ حَدَّه..

كنتُ أعرفُ موقعَ الجريدة ومحيطها وحدودها وبحرها الذّي تَتَنَفّسُ فِيهِ ومِنْهُ... ولهذا كانت الأماني أحيانًا هي التّعبيرُ الأسلمِ والأحكمِ في تقديري، وكان النّزولُ إلى المجاملات أو الكلام اللّين الهَيّن هو المَهْرب أو المَخرج في أحيان أخرى.....

المقالُ الصّحفيُّ يُصَنَّفُ ضِمْنَ الأنواع الفكريّة أو أنواعِ الرّأي في تقسيمات فنّيات الكتابة الصّحفيّة، أو الأجناس الصّحفيّة، وجَمِيعُهَا يسعى للتّعبير عن الواقع ونَقْلِه إلى الجمهور المُتَلَقّي.

والأنواعُ الفكريّة، أنواعُ الرّأي، تهدفُ في الأساس إلى تأطير الجمهور وتوجيهه وغرس القناعات والمواقف والقِيم في ذهنه، ومن هنا تبرزُ خطورتها وأهميّتها، فأرجو أن تكون (خَرْبَشَاتِي) قد حاولت الاقترابَ من هذا الهدف..

.....

وخلال محاضراتي للطلاّب في مادّة فنيّات التّحرير الصّحفيّ كنتُ أُرَكِّزُ على مَقَالَةِ الرّأي، وأنّها وسطٌ بين الأدب والعلم؛ ففيها شيء من ذاتيّة الأديب، وشيء من منهجيّة الباحث..

والذّاتيةُ مُهِمّةٌ في المقال، لكنّها إن طغت عليه تَحَوّلَ إلى أدبٍ وانطباعات وخواطر... والمنهجيّةُ كذلك، والنّظرةُ العلميّة، إن زادت جرعتُها تَحَوّلَ المقالُ إلى مادّة علميّة لها أهلها ووسائط نشرها غير الجريدة التّي هي مُلتقى جميع الفئات والمستويات، أَيْ: كلّ من اكتسب مبادئ القراءة ولو في مراحلها الأولى.

.....

مَقَالَاتُ الكتّابِ مُقَسّمَة على مِحْوَرَيْن..

وتوزيعُها على هذا المحور أو ذاك جَاءَ تَبَعًا لِلْفِكْرَةِ الْغَالِبَةِ على المقال.. أمّا ترتيبُها فَاحْتَكَمَ إلى تاريخ النّشر...

الطاهر بن اعمارة الأدغم / وَادِي سُوف، الجنوب الجزائريّ
12 رَبِيع الأوّل 1447 هـ / 05 سِبتمبر، أَيْلُول 2025 م

اَلْمِحْوَرُ الْأَوَّل

مَقَالَاتٌ فِي آلَامِ وَآمَالِ التَّغْيِير

عَلَيْكُمْ بِذَاتِ الشَّوْكَة

مُوَاطِنٌ في عمقِ الصّحراءِ الواسعة، وآخرُ في مناطق السّهوب المترامية الأطراف، وثالثٌ في سفوح جبال الأطلس.. يرغبُ كلٌّ من الثّلاثة في شراء سيّارة جديدة، ويشتركون جميعا في أنّ سياراتهم المنتظَرَة لن ترى المدن وطرقاتها المزدحمة إلاّ مرّة واحدة، وتحديدا عند إتمام إجراءات الشّراء والخروج بالسيّارة عبر طرق المدينة إلى حيث الاستقرار ومكان العمل والنّشاط والإقامة.

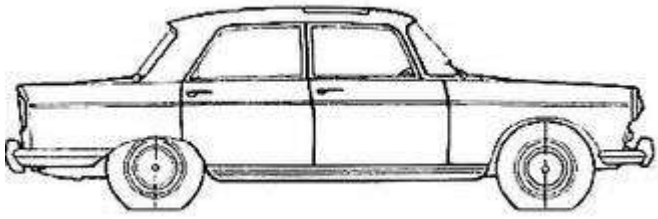

هؤلاء الثّلاثة لن يشتركوا في "دعم" أيّ منظومة مساهمة في ازدحام السّير بالعاصمة أو المدن الكبرى، بل وحتّى في القرى النّائية القريبة من محلّ سكناهم ونشاطهم؛ فالأوّل من أهل الصّحراء الذّين ظلّوا على وفائهم وعشقهم لها ولصفائها ونقائها وفضائها، وستقضي السّيارة عمرها الافتراضيّ معه هناك في صحرائه الواسعة، والثاني "مَوّال" من الذّين يَتَتَبّعُون الماءَ والكلأَ مع أغنامهم في مناطق السّهوب الشّاسعة، والثّالثُ ما زال مُغرَمًا بحياة الهدوء والسّكينة والطّبيعة الخلاّبة في بيتٍ يَحْتَضِنُهُ سفحُ أحد الجبال.

المواطنون الثّلاثة لن يكلّفوا البيئة الحضريّة شيئا، ولن يرهقوا طريقا ممهّدا بسياراتهم، ولن يزعجوا شرطيًّا أو دركيًّا بتصرّفاتٍ طائشة أو تجاوز إشارة حمراء أو قطع الخطّ المتّصل..

وهكذا قد نبالغُ فلا نضمّ سياراتهم إلى تعداد سيّارات الحظيرة الوطنية، فلا ضرورة لذلك وهي على تلك الحال من العزلة.

ومع كلّ ما سَبَقَ سيدفعُ المواطنون الثّلاثة ضريبةً ترهقُ كواهلهم وهم يشترون سياراتهم الجديدة، ويعودون إلى حياتهم البعيدة عن المدينة بسعادة أقلّ، وثقة مهزوزة في تلك الجهات الحكوميّة التّي ترهقُ كاهل شخص بالضّرائب وهو الذّي رضي لنفسه العزلة والابتعاد عن صخب الحياة الحضريّة..!

الضّريبة الثقيلة على السّيارات الجديدة لم تدخل حيّز التّنفيذ بعد، ونتمنّى أن تراجع الحكومةُ نفسها قبل تنفيذها، فللمواطن الجزائريّ ما يكفيه من أنواع الهموم والأعباء والأسعار الملتهبة والفواتير وغيرها..

ولأنّ نظرة واحدة على الخزينة العموميّة وما فيها من احتياطيّ نقديّ تجعلُ المسؤولَ، الذّي يملكُ قدرا متوسّطا من الرّحمة والشفقة على عباد الله، يعدلُ ويتراجعُ بأقصى سرعة ممكنة عن مثل هذه القرارات، التّي يراها البعضُ

استفزازيّةً بالدّرجة الأولى قبل أن تكون ارتجاليّة أو استعجاليّة أو انتقائيّة أو ما شابه ذلك.

المبرّر الذّي يتحدّث عنه البعضُ وراء هذا القرار الغريب في التّوقيت الغريب هو محاولة الحدّ من تزايد عدد السّيارات في الحظيرة الوطنية، وبالتّالي، حسب هذا التّبرير، تتناقصُ حوادث الطّرقات وساعات وأيّام وأماكن الاختناقات المرورية، وتنتفي الحاجة إلى شقّ طرقات جديدة وتشييّد جسور وأنفاق ومحوّلات أخرى، وهكذا نحافظُ على جهود وأموال كثيرة.

دعونا نتّفق على تلك القاعدة الافتراضيّة التّي تقرّرُ بأنّ "وراء كلّ سلوك نيّة إيجابيّة"، وهكذا نقولُ تجاوزًا إنذ نيّة أصحاب ضريبة السّيارات سليمة، وقصدهم النّهائيّ لا غبار عليه، لكنّ الخطأ حدث حين اختار هؤلاء ذلك الطريق الأسهل، وركّزوا على الطّرف الأضعف، وهو المواطن المُحاصَر بِدَخْلٍ محدودٍ وأعباءٍ متنوّعةٍ ومتشعّبة..!

لقد اختار القومُ "غير ذات الشّوكة" وتركوا "ذات الشّوكة"، والأخيرة هي موطن العزم وعظائم الأمور.

كان على هؤلاء أن يختاروا "ذات الشّوكة" وَيُشَمِّرُوا عن سواعد الجدّ والنّشاط، ومن هناك يبدأُ العمل المتواصل حتّى تتّضح الأسباب الحقيقيّة وتزول الغشاوات التّي تحجب الحقيقة عن عيون البعض.. وَبِغِشَاوَتِهِم تلك يسارعون إلى تحميل المواطن البسيط وحده وزر ما يحدث هنا أو هناك..!

إنّ ذات الشّوكة تقتضي دراسة الوضع القائم من مختلف جوانبه، وتشخيص الدّاء بكلّ تفاصيل ومراحل تطوّره، حتّى نتمكّن من الوصول إلى العلاج المناسب في الوقت المناسب وبالشّكل المناسب.

فالدّاء ليس في امتلاك المواطن سيّارة خاصّة أو أكثر، لكنّه في ثقافة استعمال تلك السّيارة..؟

فهناك تصوّر خاطئ يزدهر في عقول وأفكار الكثيرين في بلادنا، وهو أنّ أحدهم إذا امتلك سيارة دخل مباشرة في حالة "طلاق بائن" مع المواصلات العامّة، والنّتيجةُ بعد ذلك سياراتٌ تملأ طرقاتنا العاديّة والسّريعة، وأكثر من نصفها لا تُقِلُّ إلّا شخصًا واحدًا هو السّائق..!!

إنّ المسؤولية الملقاة على عاتق السّلطات المعنيّة بهذا الأمر، إلى جانب وسائل الإعلام، هي نشر ثقافة المواصلات العامّة، وترغيب المواطنين في استعمالها بدل السّيارات الخاصّة، وقبل ذلك طبعا لا بدّ من وقفة قوية وخطّة طموحة وعملية لإخراج المواصلات العامّة من حالتها الحاليّة إلى حالة تضاهي ما نراه في الدّول المتقدّمة، حيث المواصلات العامّة المتميّزة خدمةً وسرعةً ونظافةً وأمنًا وأسعارًا وتوقيتًا...

إنّ أمر الطّرقات والمواصلات العامّة عظيمُ الشّأن وخطيرُ الأثر على الجميع، وهو كغيره مقدّمات ونتائج، وما علينا إلّا اختيار المقدّمات الإيجابيّة لنحصل على النّتائج المماثلة لها.

إنّ مواصلات عامّةً محترمةً وطرقات فسيحةً نظيفةً غير مزدحمة ستنعكسُ عمليًّا على شكلٍ بشاشة تَغْمُرُ وَجْهَ موظَّف يستقبلُ المواطنين صباحا، وسلامة ورحابة صدر من مسؤول وهو يعاملُ موظَّفيه ومراجعيه، وإنتاج أكثر وأفضل لعامل في ورشة أو مصنع، **وتفاؤل ومهنيّة وحيويّة عند صحفيّ وهو يحرّر خبرا أو تقريرا، وأفكار جديدة مفيدة عند باحث أو مبدع أو مخترع**، وروح أطيب وانشراح واستعداد للعطاء عند معلّم وهو يدخلُ فصله ويسلّمُ على تلاميذه بعد رحلة مريحة وسريعة عبر وسائل نقل عامّة محترمة.

2008-07-31

دَعْوَةٌ إِلَى التّطَرّف..!!

الأملُ هو ذلك الماء الزّلال الذّي يسقي نفوسنا العطشى في زمن الأزمات.. فحين يظهر الأفقُ موشّحًا بالسّواد الحالك، وحين يبدو النّفقُ طويلًا كأنّه بلا نهاية؛ يبرزُ شعاعُ الأمل، فيسكبُ الطّمأنينةَ على النّفوس، ويوجّهُ العقولَ نحو التّفكير في الحلّ بدل المشكلة والتّطلّع إلى المستقبل بدل الانقياد المطلق إلى الحاضر.

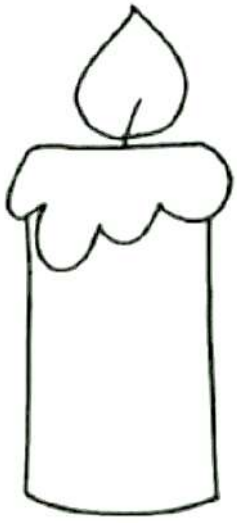

لنترك الحديث مؤقّتا عن الأمل ونقرأ باختصار شديد عمودا صحفيًّا لأحد الزّملاء المحترمين بإحدى يومياتنا الوطنية..

وفحوى ذلك العمود هو التّساؤل عن الحاكم الفعليّ للجزائر بعد أن أَوْرَدَ الكاتبُ رقمًا "مخيفا" للأموال العربية المرصودة للاستثمار في الجزائر، والتّي تصل إلى خمسين مليار دولار.. غير أنّ القاطرةَ التّي تحملُ تلك الأموال، حسب الكاتب، قد اصطدمت بحاجز ما.. لا ندري هل هو مزيّف أو حقيقيّ.. وهو البيروقراطية.

ويستطردُ الكاتبُ فيكشفُ عن أنّ بعض هؤلاء المستثمرين العرب "على علاقات شخصيّة برئيس الجمهورية ومدعومين منه شخصيًّا"..!!

ومع ذلك لم تشفع لهم تلك العلاقة المُميّزة، ولم تفتح أمامهم الأبواب المغلقة وتمهّد الطّرقات والمسالك الوعرة..؟

ويصلُ الكاتبُ في النّهاية إلى أنّ منع هذه المبالغ من الدّخول والاستثمار هو جريمة.. ثمّ يتساءلُ عن الذّي يستطيعُ محاكمةَ المجرم الذّي يقف وراء هذه الجريمة، ويطرحُ السّؤال على عدّة جهات رسمية.. لكنه يختم قوله: "نقول هذا الكلام بالرّغم من أنّه لا شيء في الأفق يُوحي بإمكانية مواجهة المجرم"..؟؟؟

أُوَجِّهُ أَوّلًا تحيّةً حارّةً إلى الزّميل الكاتب على تلك الشّجاعة التّي جعلته يتحدّث عن "مجرم خطير" وقويّ بالقدر الذّي يستطيع معه الوقوف أمام رئيس البلاد المنتخب، دون أن يعني ذلك بطبيعة الحال أنّني أوافقه تمام الموافقة على وجود وطبيعة ذلك المجرم، أو أنّ وجهات نظرنا متطابقة تماما، على حدّ تعبير بيانات اللقاءات والقمم والزّيارات الرسمية..

لأنّ مثل هذه الأمور، في تقديري، تظلّ "ظنّيّة الثّبوت وظنّيّة الدلالة" في الوقت ذاته حتّى يأتي الدّليل القاطع البيّن الذّي يثبت العكس، أو هذا ما يبدو لي ولمن هم في حالتي "المعلوماتيّة" على الأقلّ.

وأنبّه ثانيا إلى أنّ وجود سلطة موازية، سواء كانت سلطة مال وأعمال أو بيروقراطيّة متحكّمة، هو أمر لا يمكن إنكاره في كثير من بلاد العالم الثّالث الذّي ننتمي إليه، لكنّ التّمادي في التّشهير بمثل هذه السّلطات، وتضخيم عدد أياديها الطّويلة التّي تصل إلى ما تريد، قد يخدمُ تلك السّلطات المفترضة أكثر ممّا يضرّها، خاصّة عندما تكون خاتمةُ الكلامِ تشاؤمًا مطلقًا ونفقًا مظلمًا لا يبدو في نهايته أيّ نور ولو كان خافتًا، ولا يحدّد أيّ سقف زمنيّ لإمكانية الإصلاح والتّمرّد على مثل تلك السّلطات.. ليس بالشّهور أو السّنوات، بل وحتّى بالعقود والقرون.. وهو ما يعني أنّ وبال ومصائب الوضع القائم ستصلُ إلى أحفاد أحفادنا، وليس إلى أبنائنا فقط..!!!

الموقعُ الذّي يجب أن نختاره دائما هو الوسط ف "خير الأمور أوسطها"، وينبغي الحذر من الضّياع والتّيه في مجاهل التّهوين أو ظلمات التّهويل، فكلاهما مهلكٌ للحرث والنّسل، ومُغلِقٌ بالشّمع الأحمر للذّاكرة الجَمعية الإيجابية، ومدعاةٌ ليأس مطلق مدمّر أو نوم وغفلة بائسة.. فالبلاد ليست على طريق الدّمار والهلاك تماما، وليست مثالية في كلّ الجوانب أيضا.

نعم هناك صراع كما هو الحال في دول أخرى مشابهة، حيث الحرب الباردة الخفيّة وحتّى العلنيّة بين صنّاع السّياسة النّظيفة وصنّاع تلك السّياسة التّي يوجّهها المال ويتحكّم في مساراتها القريبة والبعيدة... والتّدافع موجود ومعروف لكنّ الأمر أقلّ وأهون من تصوير البلاد على أنّها مرهونة لعصابة قلّ عددها أو كثُر..

وعندما نفعلُ ذلك فإنّنا نتجاهلُ تلقائيًّا العدد الكبير من أصحاب الأيادي النّظيفة والقلوب العفيفة والوطنية الصّادقة، وندفعُ الشّباب بالتّالي إلى المزيد من عمليات الانتحار في ظلمات البحر على تلك القوارب المتهالكة في الليالي الظّلماء الحالكة.

إنّ حجم التّحديات كبير والعقبات التّي تقفُ في وجه الانطلاقة الصّحيحة القوية لبلادنا كبيرة وعديدة، وما ينبغي التّأكيد عليه هو الحذر من دعم تلك التّحديات وزيادة عدد العقبات عبر التّشاؤم والسّوداوية المطلقة والنظر بـ "عين السّخط" لكلّ شيء بيننا وحولنا.

إنّ تلك النّظرة المتشائمة تسيطر على الكثيرين.. مسؤولين ومواطنين ونخب سياسية وفكرية وثقافية، ويصلُ البعض في تشاؤمه إلى حدّ التّطرف.. ومع أنّ التّطرّف لا يُقابل بتطرّف مماثل، فسأسمح لنفسي بدعوة نفسي أولا وغيري ثانيا إلى التطرّف..!!!

التّطرف في التّفاؤل والنّظرة المستبشرة المليئة بكلّ الصّور الوردية الجميلة البرّاقة لمستقبل بلادنا.

تطرّف في التّفاؤل.. لكن مع دعوة مماثلة إلى تطرّف أيضا في الجدّ والاجتهاد والإتقان والتّفاني.. تطرّفٌ يدعونا إلى أن نكون أوّل المستقيمين وأوّل المطبّقين للقانون وأوّل المضحّين من أجل المصلحة العامّة وأوّل وأوّل...

وباختصار: نكون نحن التّغيير الذّي نريد أن نراه في بلادنا، كما كان الْمَهَاتْمَا غَانْدِي يقول: "كُنْ أَنْتَ التّغْيِيرَ الذّي تُرِيدُ أَنْ تَرَاهُ فِي هَذَا الْعَالَمِ".

2008-09-04

مَهْلًا.. مَا زَالَ الطَّرِيقُ طَوِيلًا

ثلاثون أستاذا (رتبة بروفيسور) محترما يؤدّون عملهم على أحسن وجه أو هكذا ينبغي أن نحسن الظّنّ بهم.. تُقِيمُ لهم مؤسّسةٌ عموميّةٌ يتبعونها وليمةَ إِكْرَامٍ مرّة أو أكثر في العام.. والوليمةُ ليست شرقيّة أو غربيّة الأصناف والأطباق، فهي عبارة عن شِوَاءٍ من لحم الضّأن وما يتبعه فقط، ويتفرّقُ القومُ بعد ذلك سالمين غانمين.

مُحَدِّثًا إطارٌ متوسّطٌ في تلك المؤسّسة العموميّة التّي تكرمُ الأساتذةَ بلحم الضّأن.. بَادَرَ بسؤالنا: كم تتصوّرون قيمة فاتورة تكاليف تلك الوليمة..؟

أَحْجَمْتُ عن الجواب، فَثَقَافَتِي في مجال الموائد والمطاعم وحفلات الاستقبال محدودة جدا..

وبادر الجالسُ بجواري إلى التّخمين، وفكّر بصوت مرتفع أمامنا قائلا إنّهم ثلاثون أستاذا، وحساب كلّ واحد نصف مليون سنتيم على أكثر تقدير ممكن، وعليه فالمبلغُ الإجماليُّ هو خمسة عشر مليون سنتيم، وختم جوابه متهكّما: من الذّي يستطيعُ الانتهاء من وجبة لحم بأكثر من هذا المبلغ..؟

قال الإطارُ معلّقًا على الجواب: إنّ المبلغ الذّي ذكرته مازال بعيدا جدا عن الحقيقة، فأضاف آخر: اجعله ثلاثين مليون سنتيم، فكان الردّ أيضا بالنّفي، فقلت في نفسي لعلّ "المزاد" سيرسو على خمسين مليون سنتيم، فلا أظنّ الإسراف والبذخ والتّلاعب بالأموال العامّة يزيد على هذا الحدّ، مهما انعدمت روح المسؤولية ومهما كان حجم الاستهتار..!!

سَكَتَ الإطار الشّابُّ قليلا ثمّ فجّر القنبلةَ بيننا جميعا:

إنّ مبلغ الفاتورة الإجماليّة لوليمة أو إكراميّة ذلك الجمع من الأساتذة يبلغ مائتي مليون سنتيم...!!!

كان المبلغُ خياليًّا بالنّسبة للجميع، وَفَقَدْنَا السّيطرة فلم يتمكّن أيُّ واحد منّا من الاحتفاظ بِفَمِهِ مغلقًا، فقد فَغَرَ الجميعُ أفواههم دهشةً لسماع ذلك المبلغ في وليمة تدوم ساعتين أو ثلاث على الأكثر، وفي مؤسّسة عموميّة يُفترض فيها الرّشد والحفاظ على المال العام.. وعلّق أحدُنا بأنّ ذلك المبلغ يكفي لإطعام 200 أسرة فقيرة في أريافنا وقُرَانَا النّائية حيث الكفاف هو الأصل، وحيث الضّروريات هي قمّة الكماليات.. نعم يكفي لمائتي أسرة ولمدّة شهر كامل وربّما أكثر من ذلك.

وَهَرَعْنَا جميعا إلى الاستفسار حتّى يُعْرَفَ السّببُ الذّي يمكنه إزالة العجب..!!!

وبادرتُ بسؤال الإطار إن كانت الفواتير حقيقيّة أم مضخّمة بشكل غير عادي..؟

فَأَكَّدَ أنّ الفواتير صحيحة، ولا يعتريها أيّ قدر من التّضخيم والنفخ.. فزاد العجبُ وشُنّفت الآذان لتستمع إلى السّبب.

قال الإطار الشّاب: إنّ الخْرَافَ أو الْكِبَاشَ لا تُشترى من السّوق المحليّة، بل يتمّ إحضارها من مسافة أربعمائة كلم تقريبا عن مكان الوليمة، ويتمّ نقلها بأعلى درجات ومقاييس "السّلامة والأمان" حتّى تصل دون أيّ إرهاق أو تعب، لأنّ الأساتذة "المحترمين" يعشقون رؤيتها قبل الذّبح، ليتمتّعوا بصورها الرّائعة قبل أن يتذوّقوا طعمها اللّذيذ بعد ذلك، وهو ما يعني أنّها في حاجة إلي مصاريف نقل وإيواء وإطعام وحراسة ورعاية صحيّة، وربّما نفسيّة أيضا حتّى يحين موعد الوليمة..!!!

أمّا طاولات الوليمة فتستأجر من فندق خمس نجوم في العاصمة، وعمّال السّفرة أو الطاولة يتمّ استقدامهم من فندق خمس نجوم أيضا، وخارج أوقات عملهم، ما يعني أنّ أجرتهم أعلى وأعلى، وَذَكَرَ محدّثنا مصاريف أخرى وشكليات لا حدود لها، وأنواعا من التّرف لم تكن لتخطر لأحدنا على بال..

وعندما أكمل قصّته "التّراجيديّة" أو "الكوميّدية" زال عجبُنا تقريبا، وأدركنا أنّ المبلغّ عاديٌّ جدًّا مع أشكال التّكلّف التّي يجري بها إعداد الوليمة، ومن حسن حظّنا أنّ محدّثنا خَتَمَ كلامه بالقول إنّه سعى مع آخرين لإيقاف مثل تلك الولائم (المهازل) منذ فترة، وَحَفِظَ بذلك قدرًا من الأموال العموميّة التّي يتفنّنُ مسؤولون بأماكن عديدة في تبديدها.

هناك حكمةٌ تقول: "من كان همّه الأكل والشّرب فَقِيمَتُهُ ما يخرُج منه"، وهناك ظاهرة محيّرة يواجهها العلماء وهي جنوح أعداد هائلة من الحيتان الكبيرة إلى الشّواطئ الضّحلة فيكون مصيرها الموت المحتوم، فلماذا تلقي الحيتان بنفسها إلى التّهلكة..؟

أجاب أحد العلماء عن هذا السّؤال بأنّ الحيتان تشمّ رائحة أسماك السّردين التّي تتغذّى عليها فتنطلقُ في أثرها بسرعة، وهكذا تموت الحيتان وهي تلهثُ وراء الأسماك الصّغيرة لأنّها جعلت الطّعام على قمّة أولوياتها دون أيّ تفكير في العواقب.

إنّ النّخبة التّي لا تتحدّثُ سوى عن الولائم الفاخرة والمطاعم العالية الخدمة، ولا يتردّدُ في مجالسها إلا مكان الشّبع والتّرف يوم كذا وشهر كذا، لا أمل لها في أن تبني أمجادا أو تؤسّس لنهضة علميّة أو ثقافيّة، أو تخطّط لمستقبلٍ بعيد على غرار ما تفعل النّخبُ في الدّول المتقدّمة.

نعم يمكن للنّخبة في فرنسا أو أمريكا مثلا أن تأكل وتشرب وتقيم الحفلات والاستقبالات وتضحك ملء شِدْقَيْهَا، **فذلك مناسب لحالها وحال شعوبها، فقد حقّقت الحدّ المطلوب من الكرامة للإنسان هناك، وصنعت لبلادها مكانةً بين الأمم**، حيثُ الأساطيلُ التّي تجوبُ بحار العالَم، وتُمْلِي ما تريدُ على الضّعفاء من أمثالنا، وحيثُ القواعد العسكريّة في مشارق الأرض ومغاربها، وحيث السّفراء الأقوى من رؤساء بعض دولنا المغلوبة على أمرها..

أمّا نخبنا فالطّريق ما زال طويلا أمامها، وحجم المسؤوليات والتّحديات لا يسمحُ لها أبدا بالتّفكير في فضول الأكل والشّرب والتّرف.

2008-09-18

أُكْتُوبَرْ آخَر..؟؟

لَنْ نَخْرَجَ إلى الشّارع ولن ندمّرَ بلادنا وأملاكنا ومؤسّساتنا بأيدينا.. يريدون لنا الجنون ثمّ الخروج، لكن لن نفعل ذلك أبدا.. هكذا كان ردّ فعل شابّ ناضج بعد أن رمى صاحبُ المتجر في وجهه خبرَ الزّيادات الجديدة في قيمة عدد من المواد الغذائيّة الأساسيّة.

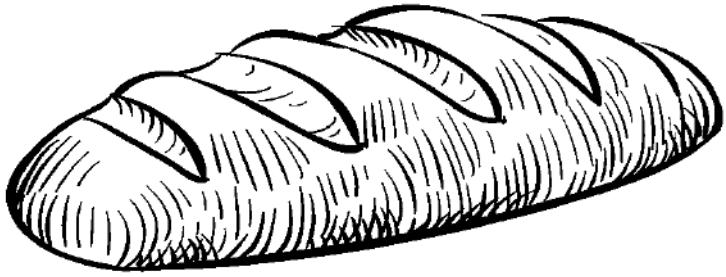

أكتوبر آخر أو أكتوبر جديد.. وهل البلاد مقبلة على أكتوبر جديد؟..
وعبارات أخرى مشابهة تتردّد كثيرا على ألسنة العامّة والخاصّة، ونراها من حين لآخر على شكل عناوين في جرائدنا الوطنية، يحرصُ أصحابها، أو الواقفون وراءهم، على أن تكون أكثر إثارة وجاذبية للقرّاء، خاصّة طبقة المتشائمين والمُحْبَطِين.

أحداثُ أكتوبر التّي شهدتها الجزائر قبل عشرين عامًا ظلّت تحملُ معها ألغازا في بعض جوانبها، ولا غرابة في ذلك، فدول أكثر شفافيّة وديمقراطيّة منّا لا تزال تعاني من الضّبابية في بعض منعطفاتها التّاريخية، ومن ذلك حادثة اغتيال الرّئيس الأمريكيّ جون كِنِدي عام 1963، حيث لا تزال "مشفّرة" حتّى يومنا هذا، وأحداثُ الحادي عشر من سبتمبر عام 2001، وتلك الهجمات المثيرة على نيويورك وواشنطن، التّي يتوقّعُ لها بعض المحلّلين والباحثين والمتابعين سنوات طويلةً من الغموض إلى أن تنجلي الحقيقة أو بعض تلك الحقيقة المنتظرة على الأقلّ.

أحداث أكتوبر 1988، حسب بعض القراءات أو الرّوايات أو التّفسيرات، جاءت نتيجة حتمية لتزايد الأعباء الاجتماعية على عامّة الشّعب الجزائريّ الذّي تمتّع بطعم سنوات من الرّخاء النّسبيّ قبل ذلك، ثمّ سارت الأحداثُ بشكل دراماتيكيّ يحسبه النّاظر من بعيد عفويًّا، وتصاعدت تلك الأحداثُ من مظاهرات منّددة برموز الفساد داخل دوائر الحكم، لتصل إلى صِدام مع وحدات من الجيش الشّعبيّ الوطنيّ وجدت نفسها في مواجهة لا ترغبُ فيها مع أبناء الشّعب الذّي تحمل اسمه وتستمدّ شرعيتها منه.

وقد يختلفُ المؤرّخون والمحلّلون بين من يرى في تلك الأحداث مفاجأةً حقيقيّةً للجميع، وبين من ينفذُ ببصره ويكشفُ عن جهات خفيّة خطّطت

بشكل أو بآخر ومهّدت الطّريق أمام صنّاع تلك الأحداث على الأقلّ؛ ولكنّهم لن يختلفوا، في رَأْيِي، على أنّ أحداث أكتوبر عجّلت بالدّيمقراطيّة والتّعدّدية السّياسية لأوّل مرّة في جزائر الاستقلال، وإن رَأَى البعضُ في ذلك القرار مجرّد "ديمقراطية تَنْفِيسِيّة" جاءت لتخفّف بعض العبء وترسل شعاع أمل للجميع خاصّة الأفراد والفصائل التّي ظلّت معارضة لنظام الحكم منذ فجر الاستقلال.

كما أنّهم لن يختلفوا أيضا على أنّ النّتائج السّلبيّة لتلك الأحداث كانت كبيرةً وشديدةَ المرارة، وشملت جميع المجالات السّياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والثّقافيّة.

أعجبني في شأن مثل مظاهرات واحتجاجات أكتوبر تلك تعبير استعمله كاتب جزائريّ في مقال له حيث قال: (إخراجُ المتظاهرين ظلّ دَوءمًا من المهمّات السّهلة في الجزائر إلّا أنّ التّحكم في هذه المظاهرات والسّير بها نحو هدف واحد ومحدّد بقي دَوْمًا هو الأصعب).

وفعلا رأينا جميعا كيف خرجت المظاهراتُ في أكتوبر، ونادت الحناجرُ وسَقَطَ الضّحايا الأبرياء المساكين من الشّعب والأمن والجيش على حدّ سواء، لكنّ التّحكّم في النّتائج والمآلات لم يكن ميسورا للجميع، وربّما لم يفكّر فيه الجميع أيضا، فهناك دائما من يحسنُ رفع الشّعارات والمشي في المسيرات فقط، وهناك في المقابل من يستثمرُ كلّ ذلك لنفسه أو فئته ويُخرِجُ منه "ثمراتٍ يانعة" يأكلُ منها لسنوات عديدة.

لقد صنعت إفرازات أحداثُ أكتوبر مَثَلًا ذلك "الخليفة غير الرّاشد" الذّي عرفناه بعدما تعفّنت مؤسّساته وعملياته القذرة، ووصلت روائحها الكريهة إلى كلّ أرجاء الجزائر.. وذهب الرّجل إلى حال سبيله، لكنّ المؤكّد أنّ أحداث

أكتوبر قد أنجبت أيضا "خلفاء غير راشدين" آخرين ما زالوا مجهولي العدد والهوية وحجم الجرائم التّي ارتكبوها أو ما زالوا يرتكبونها في حقّ المال العام..؟

وعلى منوال "الخليفة الماليّ" ظهر بعد أكتوبر خلفاءُ في السّياسة والثّقافة والفنّ والدّين، وبذلوا ما استطاعوا من الجهد والوقت في سبيل ما يدفعُ البلاد إلى الخلاف اللّغويّ والعرقيّ والجهويّ والمذهبيّ، ويحافظُ على التّراكمات والتّناقضات الموجودة، ويضيفُ الكثير من العقبات أمام أيّ محاولة حقيقية للانطلاق..؟

فَإِلَى الذّين يبشّرون بأكتوبر جديد، وإلى الذّين ينشدون الأملَ في أكتوبر آخر، وإلى كلّ المخلصين للوطن ممن تمتلئ قلوبهم حسرةً على ما تمرّ به البلاد من أزمات وتخلّف لا يتناسب أبدا مع مقدراتها البشرية والمالية:

لماذا لا يتداعوا إلى وقفة صادقة يسألوا فيها بعضهم البعض عن المستفيد الحقيقيّ من أكتوبر الأوّل قبل عشرين سنة...؟ وكيف سارت الأحداث..؟ وكيف تمّ التّحكم فيها..؟ وهل كانت عفوية الأهداف والمنطلقات في جميع مراحلها وبجميع فعالياتها..؟

نعم إنّنا في حاجة إلى أكتوبر آخر، بل إلى نوفمبر ومارس وجويلية وبقية شهور العام.. في حاجة إلى ثورة وعي ومسؤولية ومعرفة حقيقية بطرق النّضال السّلميّ والكفاح من أجل الحصول على الحقوق ومحاربة الفساد والمفسدين دون التّورّط في أكتوبر آخر يجني المتربّصون ثمرته، ويقدّمُ فرصةً ذهبيةً ثانية للسّماسرة، ويساهم من جديد في صنع أثرياء أزمات آخرين.

2008-09-25

قِطَّةٌ وَعُرْسٌ وَمَا خَفِيَ أَعْظَم

حياةُ الرّفاهية والدّلال كانت باديةً عليها ولا تخطئها حتّى النّظرة العابرة.. أصنافُ المأكولات التّي يتفنّنُ في إعدادها الطّهاة تسرحُ فيها وتلهو كما تشاء عندما يحينُ المساء.. وَبَلَغَ بها كبرياء الشّبع درجةً صارت معها تترفّعُ عن مجرّد الاقتراب من عَظْمٍ أَوْ جِلْدٍ، فهي تفضّلُ لحمَ الدّجاج الخالص.

القصّةُ حقيقيّةٌ وبطلتها قطّة مشردّة وجدت طريقها إلى باحاتِ مطعمِ سكنٍ جامعيٍّ محترمٍ ببلادنا..

زادَ حجمُها عندما احتكرت "قمامة" المطعم فصارت أشبه بكلب صغير، ولم يصدّق محدّثي، الطالبّ الجامعيّ، أنّ تلك القطّةَ لا تقبلُ أكل الجلد ولا تجهدُ نفسها مع العظم وتلتفتُ فقط نحو قطعة اللّحم الخالصة التّي تُرمى إليها وهي تتجوّلُ بين الطّاولات..!!

لكنّه صدّق في النّهاية عندما عَايَنَ "التّجربة الناجحة" على يد مضيفه في ذلك المطعم الجامعيّ.

الحديثُ عن الطّعام الطّيّب "المسفوح" في "مزابل" بعض الأحياء الجامعيّة يدعونا بداية إلى أن نبكي على أنفسنا جميعا لأنّ مثل هذه الظّواهر نذير شؤم بامتياز، فالنّعم تدومُ بالشّكر ومستقبل الشّعوب يُصان بالتّدبير الجيّد في شؤون المعيشة والاقتصاد، وعندما يتعالى قومٌ على الشّكر، ويعيثون فسادا فيما بين أيديهم من خيرات، فسيطرقُ أبوابَهم الحرمانُ ولو بعد حين.

الوجه الآخر للمأساة يكمن في تلك الميزانيات الضّخمة، والإدارات الفخمة، والموظّفين وطواقم الطّبخ والخدمة والنّظافة في كلّ الأحياء والمطاعم الجامعية في بلادنا، ومع ذلك لا تتوقّفُ صفحات الجرائد عن نقل أخبار المصائب الصّحية التّي تتسبّب فيها المطاعم، ومن ثمّ الاحتجاجات والإضرابات وبيانات التّنديد التّي يطلقها الطّلبة هنا وهناك.

آخر الحوادث الكبرى في هذا السّياق ذلك "الخطأ" الذّي هزّ الجميع عندما تسمّمت 400 طالبة بأحد الأحياء الجامعيّة بقسنطينة..!!

التّسمّم كان جماعيًّا بطبيعة الحال، واستدعى علاجُ ذلك العدد الهائل يوما كاملًا تناوبت فيه سيّارات الإسعاف على نقل الطّالبات إلى المستشفيات.

والسّبب وراء تلك الكارثة، حسب مسؤولين في الإقامة الجامعية، هو الافتقار التّامّ لأدنى شروط النّظافة والمعايير الصّحية، و"طريقة التّحضير الكارثيّ" للوجبات والأطباق التّي تُقدم للطالبات..!!

إقامة البنات تلك والحادثة المأساويّة ليست إلا عيّنة فقط، أو هي القطرة التّي طَفَتْ وظهرت وصنعت الحدث، فمؤكدٌ أنّ ما يحدث في أحياء طلابيّة أخرى مُؤرّق أيضا ويدعو إلى التحرّك العاجل، خاصة أنّ فَاكْسَاتِ الجرائد الوطنية لا تكادُ تتوقّف عن استقبال بيانات التّنديد والتّهديد الطّلابيّة.

أحد الاتّحادات الطّلابية طَرَحَ فرضيّة أن تكون موجة التّسمّمات التّي شهدتها عدّة جامعات مفتعلة لضرب استقرار الجامعة دون أدنى اهتمام بصحّة ومصير الطّلبة..؟؟

وإن صحّت هذه الفرضيّة فإنّنا أمام صنف من النّاس لا تهمّهم إلا مصالحهم الضّيّقة، ويستدعى الأمرُ عندها تحرّكًا عالي المستوى لتطهير الإدارات الجامعية من أمثال هؤلاء "الدّخلاء"..

وتنظيم طلّابيّ آخر انتقد عدم مراقبة المواد الغذائيّة التّي تدخل المستودعات الجامعية وقال "إنّ معظمها يتميّز بانتهاء الصّلاحية".

وتنظيم ثالث تحدّث عن استخدام سيّارة الإسعاف الوحيدة في إقامة جامعيّة لنقل المواد الغذائية من المطعم إلى خارج الإقامة.. استخدامٌ غير شرعيّ لِنَقْلٍ غير شرعيّ..!!

المطاعم الجامعيّة تعتمدُ على مجموعات من المتعهّدين أو المقاولين الذّين يدخلون المناقصات ويفوزون بها، وفي ظلّ استشراء الفساد، الكثير أو القليل حسب اختلاف التّقديرات، فإنّ العمليّة برمّتها تصبحُ محلّ شكّ في أحيان كثيرة.. فعندما يتّفقُ المتعهّدُ أو المقاولُ مع المسؤول المباشر، أو يضمنُ من

يتستّرُ على ألاعيبه، تحدثُ الكوارثُ المالية، ولعلّ أغرب ما سمعتُ في هذا الشّأن ما يُتداول في إحدى المدن الجنوبية بأنّ عُرْسًا تمّ تموينه بالمواد الغذائية الأساسيّة من المطعم الجامعيّ..؟؟

إنّها عمليّة تلاعب بسيطة أثناء التّسليم والاستلام وحصر الكميات المخزّنة، وليست في حاجة إلى مؤامرة خطيرة على شاكلة الخليفة وأقرانه.

عَامِلٌ عَادِيٌّ في مطعم جامعيّ بَاحَ بِسِرِّه، وقد لا يعتبره سرّا، عندما تحدّث لطالب جامعيّ صديق له.. قال إنّه عندما يخفّف كمّيّة السّرقة اليوميّة يأخذُ معه فقط ثمانين بيضة..!!!

نعم 80 بيضة في اليوم الذّي يشعرُ فيه بصحوة ضمير وحسّ وطني وخوف من الله، أمّا في الأيّام الأخرى فحدّث ولا حرج، فربّما يموّلُ دكّانًا بالبيْض والمعلّبات التّي تصل المطعم الجامعيّ..؟؟

إنّ وجبة الغداء أو العشاء في المطاعم الجامعيّة، حسب البعض، تقدّر رسميًّا بـ 180 دينارا، ويؤكّدُ الكثير من الطّلاب أنّ ما يأكلونه خاصّة في إقامات شمال البلاد لا يساوي في الغالب 100 دينار، وبعمليّة حسابيّة بسيطة ندركُ حجم الميزانيات والفروق وهوامش "التّحويل" المحتملة نحو الجيوب والحسابات الخاصّة..؟؟

يدركُ الجميعُ أنّ ميادين أخرى تعاني المشكلةَ ذاتها، لكنّ قطاع الطّلبة هو الأخطر على الإطلاق، فهؤلاء الشّباب هم قادة المستقبل، وترقيّة هذا القطاع لا تحتاج إلى معجزة، فعندما تتوفّر الإرادة يمكننا حلّ أزمة "الأكل" نهائيا عبر الخوصصة الكاملة مثلا..

فما المانع من إعطاء الطّلاب مِنَحًا كافية، بشكل شهريّ أو حتّى أسبوعيّ في ظل التّطور التّكنولوجيّ وانتشار خدمات بطاقات السّحب الذّكيّة..؟

نعطي الطّالبَ القيمةَ الحقيقيّةَ لطعامه وشرابه الذّي يُصرف له من أموال البترول، ونعدّ له المناخ الذّي ينمّي فيه روح المسؤولية، ونفتحُ أمام مطاعم الخواص فرصًا متكافئة بدفتر شروط واضح وحازم.. وإذا بذّر بعض الطّلاب بعد ذلك أو أساؤوا التّصرف فلا عذر لهم لأنّهم في سنّ المسؤولية.. **ولنضع نصب أعيننا أنّ شبابا في سنّ الخامسة والعشرين صاروا رؤساء أقسام في جامعات غربية محترمة..** أمّا نحن فما زلنا لا نأتمنُ الطّالبَ حتّى على طعامه، ونواصلُ "غِشَّهُ" عندما نعوّده الأكل بتذاكر لا يكفي سعر الواحدة منها لشراء حبّة حلوة.

2009-02-18

مَتَى نُوَدِّعُ عَالَمَ الْأَوْرَاق..؟؟

قَدَّمْتُ مجموعةً من صُور الوثائقِ والشّهاداتِ للمصادقة، فقام أكثر من مُوَظَّفٍ بالأمر وَبِعَدَدٍ غير قليل من الأختام، ولأنّ عددَ المراجعين كان محدودًا ولأنّني لمستُ من الموظّفين بعض القابليّة للتّفاعل؛ فقد سألتُهم إن كانوا يرحبّون بتطبيق بلادنا لمشروع الحكومة الإلكترونيّة، وهل راسلوا السّلطات المختصّة لهذا الغرض بحكم معرفتهم الميدانيّة لِحَجْمِ المتاعبِ في هذا الشّأن.

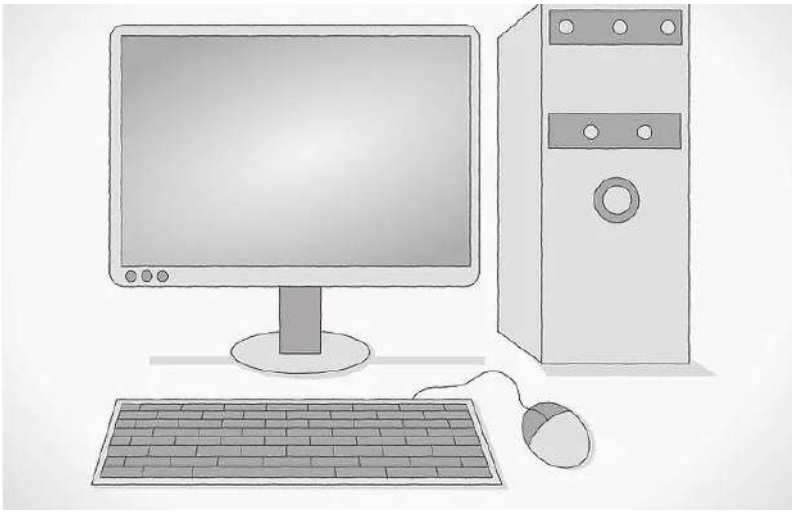

صَرَّحَ أحدُ الموظّفين بما يفيدُ أنّه غير مُدْرِكٍ للأمر على الإطلاق، فحاولَ آخرُ أن يشرح له الفكرة فقال: إنّه يقصدُ إدخال خدمات الإعلام الآليّ.. وحاولتُ تقريب الأمر، فقلتُ إنَّ الحكومةَ الإلكترونيّةَ هي شبكةُ معلومات عاليّة المستوى تربطُ جميع مؤسّسات الدّولة ببعضها البعض، ومن خلالها تستطيعون معرفةَ بياناتِ كلّ مواطن، وعبر رقمه الخاصّ، دون أدنى حاجة إلى عشرات الأوراق والتّصديقات والمراجعات التّي تضيعُ وقتَ الجميع وتجعلُ حياتهم في كثير من الأحيان أشبه بِمُتَتَالِيَّةٍ من المشاكل والعراقيل المتكرّرة.

قال موظّفٌ ثالثٌ أين نحن من هذا الأمر فليس عندنا حتّى جهاز كمبيوتر.. وتدخّل موظف رابعٌ ليؤكّدَ فعلا أنّه "خارج نطاق التّغطيّة" عندما قال: الورقُ والقلمُ أفضل ونسبة الخطأ فيهما أقلّ..!!

وانتهت عمليةُ التّصديق على أوراقي فحملتُها وغادرتُ ذلك الفرع البلديّ الصّغير التّابع لإحدى البلديّات "الْعَاصِمِيّة" الْقَصِيّة.

وقبل أيام قليلة كنتُ في وزارة التّعليم العالي أتابعُ ملفًّا لزميل صحفيّ، حصل على شهادة عليا في الخارج، حيث تَكَبَّدْتُ عناء الطّريق وَاكْتَوَيْتُ بِنَارِ النّقاط المرورية السّوداء الكثيرة، لأجد بعد ذلك عددًا كبيرا من المراجعين، عند بوابة الاستقبال بالخارج، وعند إدارة المعادلات وما جاورها داخل الوزارة.

وبعد انتظار طويل تنفسّتُ الصّعداء لأنّي استطعتُ التّحدث إلى أحد الموظّفين، فتكرّم ونظر إلى رقم المعاملة على ورقةٍ في يدي، وفي بضع همهمات فقط أعطاني "الكلمة الفصل" حيث قال: لم نصل بعد إلى هذا الرّقم، وقد نصل إليه خلال عشرين يوما.. فأخذتُ طريق العودة راشدا إلى بيتي، لكنَّ التّفكير في التكنولوجيا الحديثة لم يفارق ذهني خاصّة أنّ الوقت قد قارب منتصف

النّهار والنّقاط المروريّة السّوداء التّي مَرَرْتُ بها صباحًا قد ازدادت سَوَادًا بسبب ارتفاع درجة الحرارة..

كنتُ أفكّرُ في تلك التّكنولوجيا العجيبة التّي كان بإمكانها أن تُجَنِّبَنِي وَسَيَّارَتِي وَعْثَاءَ الطّريق..؟

والأمرُ ليس في حاجةٍ إلى معجزةٍ قديمةٍ أو حديثة، فهي خدمةٌ بسيطةٌ عبر موقع الوزارة، حيث يُدخِلُ صاحبُ الحاجةِ رَقْمَ مِلَفِّهِ التّسلسليّ فيتلقّى الجوابَ فورا، بالإيجاب أو السّلب، ويعرفُ أيضا مكان الملفّ وموقعه الآن، وهل هو في أدراج الوزارة أم انتقل إلى اللّجنة العلميّة في الجامعة أو الكليّة المعنية بالأمر..؟

تذكرتُ وأنا عائدٌ إلى البيت شركةً عالميّةً للبريد السّريع تقدّمُ خدمةً متميّزةً لِعُمَلَائِهَا وقد جرّبتُها مرة، وهي متابعةُ الرّسالةِ عبر الموقع الإلكترونيّ، فإذا كانت رسالتك في طريقها مثلا إلى كْوَالَالَامْبُور، فستعرفُ أنها قد قضت اللّيلة في مطار دُبَيْ الدَّوليّ، وأنّها انطلقت منه على السّاعة كذا باتجاه كذا.. وهكذا حتّى تعرف أنّها في مكتب كذا، وتخبر صاحبك أن يبادر إلى استلام الرّسالة لأنّها الآن في المحطّة النّهائية، وإن كانت الشّركةُ ستتّصلُ به على كل حال.

وَدَعُونَا نَتْرُكُ تلك الشّركة وإمكاناتها وتجربتها الطّويلة، ولنجرّب زيارة محلّ لبيع قطع الغيار في أحد الأحياء التّجارية بالعاصمة أو غيرها من المدن، لنسأله عن قطعة معيّنة لسيّارة كوريّة أو صينيّة مثلا، فإذا كانت أمامه أخبرك عن سعرها فورا، وإن أَشْكَلَ عليه الأمرُ استعان بجهاز الكمبيوتر الذّي صار يستعمله حتّى أصحاب المحلات الصغيرة، ويقول لك مباشرة: موجودة، نفذت.. موجودة في المخزن اذهب يا فلان وأحضر له واحدة.. ولربّما استعمل أصحابُ

هذه المحلات في وقت قريب خدمات الانترنت لنتمكّن من التّجوّل في مخازنهم وتحديد ما نريد لسياراتنا.

إنّ أبسطَ مِلَفٍّ إداريّ في بلادنا يتضمّن، وفق اللّوائح والقوانين، شهادةَ إقامة وشهادةَ ميلاد ونسخةً مصدّقة عن بطاقة التّعريف الوطنية، وشهادةُ الإقامة أو الميلاد تحتاجُ في كثير من البلديّات وخلال "مواسم جَنْيِ الأوراق والوثائق" إلى نصف يوم، حيث الطّوابير الطّويلة المُمِلّة، إضافة إلى الوقت الذّي يستغرقه المواطن للوصول إذا كان بعيدا عن الإدارة.. ومن خلال عمليّة حسابيّة بسيطة ندركُ كَمْ من الأيّام والشّهور، بل السّنين، تضيعُ من أوقات وأعمار المواطنين في بلادنا..!؟

إنّ العالَم من حولنا يتغيّر باستمرار والتّطور التّقنيّ الذي وصلت إليه البشريّةُ بَلَغَ درجات مذهلة، والدّول المتحضّرة النّاضجة، وحكوماتها الرّشيدة، استغلت هذا الأمر أحسن استغلال وجعلت منه حلولًا لمشاكل وحاجات النّاس، وتَيْسِيرًا للخدمات المُقدّمة لهم كواجب مقدّس، وليس مِنّة وتفضّلا كما هو الحال في كثير من دول العالم الثّالث..!

والانترنت التّي تُعتبر بحقّ أهمّ إنجازات القرن العشرين، صارت وسيلةً ناجعةً لدى الدّول المتقدّمة للتّخفيف من بيروقراطيّة الإدارة، ومثّلت تلك الصّلة بين المواطن ومختلف مؤسّسات دولته دون الحاجة إلى إهدار وقته وترك بيته أو محلّ عمله.

قبل فترة قالت جهاتٌ حكوميّةٌ إنّ سنة ألفين وثلاثة عشر ستكون سنة الحكومة الإلكترونيّة في الجزائر، وكلّنا أملٌ أن تكون جميعُ الجهود تصبّ فِعْلًا في هذا الطّريق..

والحقيقة التّي ينبغي التّأكيد عليها هي أنّ وضوحَ الهدفِ هو البداية الحقيقيّة، لأنّ "مَنْ عَرَفَ الْهَدَفَ لَنْ يُعْدَمَ الْوَسِيلَةَ".. فإذا وضعت الجهاتُ الرّسميّةُ رَاحَةَ المواطنِ هَدَفًا لها، ستجد من الوسائل الكثير لِبُلُوغِه..

وحسن الظّنّ يدعونا إلى القول إنّ هموم المواطنين تصلُ تباعًا إلى أسماع وأبصار أغلب "صنّاع القرار" في بلادنا.. إلا أولئك الذّين أثبتوا خلال السّنوات الماضية أنّ لهم أهدافًا أخرى لا تنسجمُ وراحة المواطن، لأنّهم في وادٍ والمواطنُ في وديان أخرى.

2009-07-30

خَيْرُ الْخَطَّائِينَ التَّوَّابُون

وهل تعرفُ أَحْسَنَ من الطّبيب..؟؟ عبارةٌ أو مَثَلٌ شعبيٌّ يستعمُله النّاسُ في بلادنا لِحَسْمِ الْجَدَلِ وَإِنْهَاءِ النّقاشِ بالضّربةِ القاضيّة خاصّة إذا كان المتحدّثُ الذّي يستعملُ هذا المثلَ، أو صاحب الرّأي الذّي استند إليه، من أهل الخبرة والشّأن في المسألة أو القضيّة محلّ التّجاذب والأخذ والردّ بين الطّرفين.

نعم.. هل نعرفُ نحن عوام النّاس أفضل من الأطبّاء..؟ خاصة أولئك الذّين قَضَوْا سنواتٍ طويلةً بين المستشفيات والعيادات الخاصّة والعامّة، وأنفقوا القسطَ الأكبرَ من أعمارهم في العمليّات الجراحيّة وَوَصْفِ الأدويّة ومكافحة الأوبئة والأمراض الخطيرة..

نعم.. هل يمكنُ أن ندّعي المعرفةَ والخبرةَ الطّبّيةَ وتمييزَ الصالح من الطّالح في هذا المجال، وننسب بالتّالي الخطأ لمنسوبي قطاع الصّحة ونَصِفُهُمْ بالجهل لأنّهم أعرضوا عن ذلك اللّقاح المضادّ لِأُنْفْلُونْزَا الخنازير وكانوا فيه من الزّاهدين..؟؟

نعم.. يصعبُ ذلك بل يستحيل، خاصّة أنّ ذلك الزّهد والإعراض لم يصدر عن الأقليّة، ولو حدث ذلك لأمكن للنّاس أن يرموهم بما شاؤوا من الغفلة أو التّهاون أو التّجاهل لمخاطر المرض..

لكنّ ذلك التّصرّف صَدَرَ عن الأغلبيّة السّاحقة من مَنْسُوبِي قطاع الصّحة حين وَقَفُوا يراقبون المشهدَ وكأنّ الأمرَ لا يعنيهم من قريب أو بعيد..!!

الزّهدُ في تناول ذلك اللّقاح المثير للجدل بدأ من أهل الصّحة إذن، رغم أنّ وزير القطاع لم يقصّر حيث بدأ بنفسه وَظَهَرَ في وسائل الإعلام وهو يتلقّى اللقاح..

وَلَيْتَ الأمرَ قد وَقَفَ في ذلك المستوى من الزّهد والمقاطعة، فقد امتدّ إلى الفئة الثّانية المعنيّة بالأمر، وهي فئة الحوامل ليستمرّ الموقفُ ذاتُه ويجد القائمون على الأمر أنفسهم بعد فترة من إطلاق العمليّة أمام نسبة تلقيح هزيلة جدا..؟

تلك النّسبةُ المفاجئةُ دفعت مختصّين إلى المطالبة بضرورة إعادة النّظر في برنامج تحديد الفئات، ومن ثمّ فتح المجال أمام جميع الرّاغبين في تناول اللّقاح،

بل ذهب بعضهم إلى أبعد من ذلك عندما دعا إلى توفير اللّقاح بشكل أوسع ليصل إلى عيادات الأطبّاء الخواصّ..

والأمرُ عاديٌّ إلى هذا الحدّ ويمكنُ أن يكون انعكاسًا لرغبةٍ صادقةٍ في وصول اللّقاح إلى الجميع بعد قناعة راسخة بأنّ الْوَبَاءَ قادمٌ لا محالة.. لكن ما يحزُّ في النّفس هو دعوةُ أحدهم، أَيْ أصحاب الشّأن والاختصاص، إلى فتح المجال أمام الجميع لتجنّب كَسَادِ وَضَيَاعِ جُرعات اللّقاح، وكأنّ شراء ونفاد تلك الكمّيات الأوليّة المستوردة من اللّقاح هو بيت القصيد في العمليّة بجميع مراحلها وتداعياتها..!!!

والسّبب أنّنا اشترينا اللّقاح بأموالٍ طائلةٍ ويجبُ أن يصل إلى شرايين المواطنين بأيّ حالٍ من الأحوال..!!

إنّ الانسدادَ الذّي وصلت إليه عمليةُ التّلقيح يدعو المعنيين بالأمر إلى مراجعةٍ شاملةٍ تبدأُ بتقيّيم التّفاعل والاستجابة المستعجلة لتلك الحملة والضّجة الإعلاميّةً العالميّةً المُرَكَّزَةَ التّي صاحبت ظهور فيروس أنفلونزا الخنازير..؟

تلك الحملةُ التّي كانت تطرحُ أسئلةً مُحَيِّرَةً بالتّوازي مع ما تقدّمُه من معلومات وأرقام وتحذيرات من خلال الفضائيّات وعبر العناوين العريضة في الصّحف ومواقع الانترنت..؟؟

أسئلةٌ عن الظّهور المُفاجئ والتّصاعد السّريع في نبرة منظّمة الصّحة العالميّة التّي حاولت أن تقنعَ العالَمَ أجمع أنّه مُهَدَّدٌ بالفناء التّام إذا لم يبادر إلى التّعاقد مع شركات صنع اللّقاح المضاد لأنفلونزا الخنازير..!!

نعم لا بدّ من المراجعة الشّاملة مع أنّ الكثيرين يتفهّمون موقفَ الجهات المعنية وهي تتعرّضُ لقصف إعلاميّ داخليّ ثقيل، لأنّ بعض جرائدنا لا يعجبها العجب ولا الصّوم في رجب، وبعضها ينحو منحى صحافة الإثارة ولا يشغلُ بالَ

المدراءِ فيها غير ذلك العدد الكبير من العناوين المثيرة، والبعضُ الآخر يتصرّفُ بمنطق "عَنْزَة وَلَوْ طَارَت" ولهذا يمارسُ النّقد في جميع الحالات.. وهكذا شَهّرَ بالحكومة في البداية لأنّها تأخّرت في جَلْبِ اللّقاح ولمّا كَسَدَ رَاحَ يضربُ على وَتَرِ الخسارة المالية وإمكانية ضياع أموال الشّعب في المزابل..!!

لقد أثارت مواقعُ الانترنت وبعضُ الجرائد والقنوات الفضائية قضيّةَ المخاطر المحتملة للقاح أنفلونزا الخنازير، وشاعت بين النّاس أقاويلُ عن أضرارٍ آجلةٍ يسبّبُها اللّقاح، وكانت الحكمة والحرص على صحّة النّاس تقتضي من الجهات المعنية إيصال رسائل قويّة للمواطنين تشعرُهم بالأمان والطّمأنينة.. رسائلُ تصدرُ بعد اجتماعاتٍ وبحوثٍ ومناقشات، بين أهل الشّأن من الأطبّاء والخبراء والعلماء الجزائريّين، حول الفيروس وماهيته واللّقاح وفاعليته وتأثيراته الجانبيّة..

وعندها ستطمئنّ النّفوسُ أكثر بعد أن تسمع كلامًا علميًّا من عدّة جهات متباينة، رسميّة وغير رسمية.. كلامٌ يتحمّلُ أصحابُه المسؤوليّةَ الآنيّةَ والتّاريخيّة.

والآن وقد "وَقَعَ الْفَأْسُ عَلَى الرَّأْسِ" والكميّة الأوليّة من اللّقاح معرضّةٌ لانتهاء صلاحيّتها في المخازن، تحتاجُ الجهاتُ المعنيّةُ إلى خطوة جريئة تعترفُ فيها بأحد أمرين: إمّا أنّ مسألة التّلقيح سليمة العواقب والأبحاث حولها كانت كافية شافية لا تشوبها شائبة، والتّقصير كان في الإعلان والإعلام وخطّة التّحسيس والتّوعية، وإمّا أن في المسألة عَجَلَةٌ من الأساس وأنّ الجهات التّي قدّمت المَشُورَةَ لم تكن في المستوى المطلوب.. **وفي الحالتين لا مفرّ من وقفة شجاعة ومصارحة مع الشّعب و"خيرُ الْخَطَّائِينَ التّوّابُون".**

إنّنا في حاجةٍ ماسّةٍ إلى تلك الوقفة الشّجاعة بعد أن أخذ ملفّ أنفلونزا الخنازير أبعادا جديدة في تلك البلاد التّي أقنعتنا بخطورة الدّواء وضرورة الدواء.. فهاهو البرلمان الأوروبيّ يناقشُ منظّمةَ الصّحة العالميّة في إعلانها

أنفلونزا الخنازير وباءً عالميًّا ويسائلُها عن المبرّرات التّي دَفَعَتْهَا إلى ذلك، وإن كان للمخابر العالميّة التّي أنتجت اللّقاح دورٌ في ما حدث بشكل مباشر أو غير مباشر..؟؟؟

2010-01-30

بَيْنَ الْمَوْعِدَيْنِ.. إِنَّ وَأَخَوَاتِها

توقّعتُ أن يكون الاستقبالُ متميّزا للغاية ويجمعُ بين سرعةِ الخدمةِ وابتسامةِ الموظّفِ العريضةِ وحتّى الشّاي أو القهوة، وقبل كلُّ ذلك ترحيبٌ بشوشٌ جدّا من البوّاب وبعده وداعٌ حارٌّ مع خالص التّمنيّات بالعودة مرّة أخرى ليَسعد القومُ الكرامُ برؤيتي، أنا سيادة المواطن، في ديوانهم العامر من جديد.

ذلك التوقّعُ لم يكن وليدَ هذيان مَرَضِيّ أو تفاؤل غير مؤسّس على معطيات واقعيّة، لكنّه بدأ منذ زرتُ تلك الإدارة القابعة في أقاصي ولاية مجاورة للعاصمة، وهناك استلمَ الموظّفُ منّي الأوراقَ المطلوبةَ بسرعة البرق، ولمّا هَمَمْتُ بدفع مبلغ مائة وخمسين دينار أو نحوها، كَقِيمَةٍ للطّابع الجِبائيّ أو الرّسوم المُستحقّة، قال لي الموظّفُ المحترم إنّ معلوماتك قديمة، فقد تغيّر القانونُ وارتفع المبلغُ المطلوبُ إلى خمسمائة دينار.

دفعتُ القيمةَ الجديدةَ واستلمتُ وَصْلًا مع جملةٍ واضحةٍ بالعودة بعد خمسة عشر يوما.. مساءً..

قلتُ في نفسي إنّ مثل هذه الزّياداتِ مدروسةٌ بعناية دون شكّ وسيكون لها الأثرُ الطّيّبُ في مستوى الخدمات وجودتها، وهي في كلّ الأحوال أحدُ الرّوافد الجديدة للخزينة العامّة ونفعها سيعمّ الجميع.

أسبوعان كاملان وأكثر.. إنّها مدّة كافيّة لتجعل الوثيقةَ التّي طلبتها جاهزة على الطّاولة وماهو إلا نصف دقيقة لقراءة الاسم والتّسليم والسلام.. (وربِّي يْلَاقِينَا فِي سَاعَة الخْير)..

كنتُ أتخيّلُ طوال أيّام الانتظار أنّ زيادة الرّسوم سوف تؤدّي بالضّرورة إلى زيادة في نوعيّة الخدمة وطريقة المعاملة وعدد الموظفين، وحتّى الوضع النّفسيّ للموظّف المسؤول عن مقابلة المواطنين حيث ستنالُه زيادة في الرّاتب أو مكافأة تحفيزيّة، ولو كان ممّن يعاني

مشاكل نفسيّة وعقدًا بسبب أثقال وتراكمات الإدارة، وما أكثرهم في مؤسّساتنا الرّسمية، فإنّ الزّيادة تلك ستؤدّي حتمًا إلى ما يمكنُ تسميته بالتّأمين النّفسيّ للموّظفين، علاوة على التّأمين الصّحيّ الرّوتينيّ المعروف.. وبالتّالي ستتوفّر الإدارةُ على مرشد نفسيّ اجتماعيّ يتكفّلُ بالموظّفين عبر إزالة التّراكمات السّلبيّة ومن ثمّ العمل على ترسيخ الإيجابيات والمساعدة على اكتساب مهارات اتصال جديدة تصلُ إلى مستوى الخدمات النّوعية التّي يقدّمها أعوان الإدارة في الدّول المتقدّمة، وحتّى في بعض المؤسّسات الخاصّة في بلادنا.

وصلتُ إلى الإدارة الموقّرة فوجدتُ عددا من المُنتظِرين، وظننتُ أنّ الأمرَ مجرّد حضور مبكّر من طرفنا نحن معاشر المواطنين (المُستعجِلين دائما) مع أنّ السّاعة قاربت الثّانية بعد الظهر وبعض الموظّفين لم يعودوا بعد من استراحة الغداء..!!

وبعد حين دخلَ موظّفٌ وبدأ يستلمُ بعض الوصولات ويدخلُ بها غرفةً على بابها تلك العبارة الاستفزازيّة: (ممنوع الدّخول)..

وبعد فترة أخرجَ وثيقةً وسلّمها لصاحبها فيما كان عدد المنتظرين في تزايد مستمر.

استلمَ الموظّفُ وصولاتٍ أخرى، وخرجَ ببعض الوثائق وقال إنّه سوف يوقّعها عند المسؤول، لندرك أنّ الوثائقَ تُحرّر في تلك اللّحظة، ولنتساءل عن فائدة تلك المهلة الممنوحة والعودة بعد أسبوعين..؟

ومع ذلك كَتَمْتُ غيظي ورحتُ أَسَلِّي نفسي وأتبادلُ أطراف الحديث مع البعض، واستمعُ إلى تعليقات آخرين بين السّاخر من هذا الوضع والغاضب على الإدارة وَرُوتِينِهَا القاتل خاصّة أنّ بعض ذلك مقصود كما أخبرنا مواطن سبق له العمل في الإدارة..!

بعد ساعة ونصف فزتُ بالحصول على الوثيقة، وغادرتُ المكان عائدا أدراجي، وَغَادَرَتْ صورُ ذلك الاستقبال المتميّز، الذّي تَوَقَّعْتُهُ، رأسي، وحلّ مكانها تساؤلٌ عريضٌ عن سبب الزّيادات التّي نسمعُ بها دائما..؟

وهل المقصود هو تحقيق تناسب عكسيّ، بحيث إذا زادت المبالغُ المطلوبةُ تراجعت معها نوعيّةُ وسرعةُ الخدمة، على عكس العقل والمنطق الذّي يقرّرُ أنّ زيادةَ وتحسين الخدمة وتسريعها مرتبط بزيادة الرّسوم والتّكاليف.

كان الوصولُ إلى المكان قد أخذ منّي وقتا طويلا، وكان الرّجوع أطول بعد متاعب وضغوط الانتظار، وخيبة الأمل التّي مُنيتْ بها أفكاري الوردية.. فَرُحْتُ أفكّر من جديد في جدوى الاختراعات الحديثة ووسائل الاتصال العصرية إن لم نلمسها في حياتنا الإدارية لتخفّف عنّا مشقّة التّنقّل وعناء الانتظار وذلّ الطّوابير..

وَرُحْتُ أتساءلُ عن تلك الحكومة الإلكترونيّة من جديد، وَمَتَى تهلّ بطلعتها البهيّة لتزيحَ عنّا أعباء البيروقراطيّة بجميع تجلّياتها، وتُعرّي

بعض مرضى النّفوس الذّين أدمنوا التّلذّذ بشقاء المواطن وعَرَقِهِ ووقته الضّائع بين المواصلات العامّة والسّعي بين الإدارات..؟

تذكّرتُ أنّ الموعد المقرّر للحكومة الإلكترونية هو عام ألفين وثلاثة عشر.. وقد أصبحنا قاب قوسين أو أدنى من الوصول إليه، لكنّ مِزَاجِي تَعَكَّرَ من جديد بعد أن تذكّرتُ أيضا خبرا قرأته قبل أيّام مَفاده أنّ الحكومةَ قرّرت مراجعة مشروع الجزائر الإلكترونيّة بسبب التّكلفة الباهظة وعدم توفّر المؤهّلات البشريّة الكافية، وأسباب أخرى وتحفّظات صدرت عن خبراء كلّفهم الوزير الأوّل بإبداء الرّأي في المشروع بجميع أبعاده..؟

وربّما كان لتلك التّحفظات بعض الوجاهة لكنّ ما استغربتُ منه هو حديث جهة ذات صلة بالموضوع عن (عراقيل نفسيّة تعيقُ الانتقال من النّمط التّقليديّ في التّواصل والاتّصال بين مؤسّسات الدّولة وملحقاتها إلى النّمط الرّقميّ، وذلك بناء على معاينة ميدانيّة تؤكّدُ عدم توفّر الظّروف المطلوبة لهذه التّحولات في مجتمع تنتشرُ فيه الأميّة وتغيبُ عنه المبادرة الفرديّة وروح المسؤوليّة في المستويات المختلفة).

سبحان الله العظيم.. لقد تكاتفت مؤسّساتنا وأحزابنا وجمعياتنا وشيبنا وشباننا ونساؤنا ورجالنا وصحفنا وأقلامنا، وَمزَجْتنَا الماضي بالحاضر وَرَبَطْنَاهُمَا بالمستقبل وَفَعَلْنَا الأفاعيل في ظرف أشهر

معدودة.. كلّ ذلك من أجل الفريق الوطنيّ وموعد مونديال جنوب أفريقيا ألفين وعشرة..!!!

فهل يعجزُنا أن نفعل ذلك من أجل موعد حكومة ألفين وثلاثة عشر..؟؟

أستغفر الله ثمّ أستغفر الله من وَسَاوِسَ تريدُ إقناعي بأنّ في الأمر (إنّ وأخواتها).

2010-06-12

اَلْوَطَنُ سَفِينَةُ الْجَمِيع

دَفَعَ البابَ بِوَحْشِيَّةٍ تَتَنَاسَبُ مَعَ ضَخَامَةِ جُثَّتِه وَبَطْنِهِ الْمُنْتَفِخ، وأزاحَ الحارسَ عن طريقه بِعُنْفٍ، وَقَابَلَهُ أستاذٌ يَعْرِفُهُ حاولَ تهدئته فأبدعَ في استعمال أَقْذَعِ الشّتائِمِ التّي يزخرُ بها قاموسه اللّغويّ، وصالَ وجالَ في باحةِ الثّانوية مناديًّا عن الإدارة والمدير، ثمّ أدخلَ ابنته المتأخّرةَ فصلَها الدّراسيّ وغادرَ مبتهجًا كأنّه قائدٌ عظيمٌ يخرجُ من حصنٍ منيعٍ انتهى للتوّ من القضاء على حاميته القويّة.

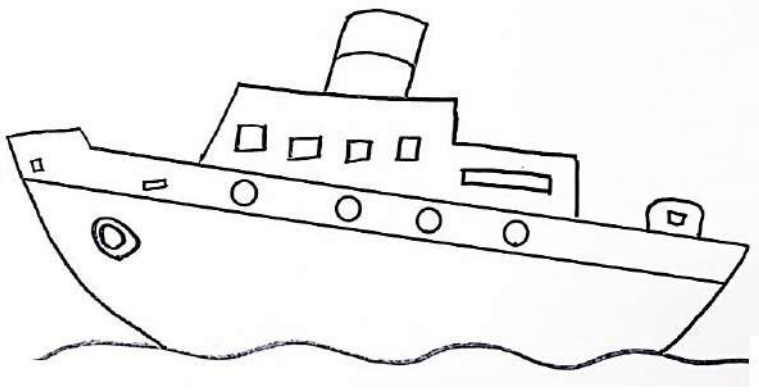

رَكِبَ سيَارَته الفارهة واختفى في طرقات المدينة العامرة بآلاف السّيارات، فمن يكون يا ترى..؟؟

إنّه ببساطة أحدُ بَارُونَاتِ الجزائر وأثريّائها الذّين أفرزتهُم سنوات الدّم والنّار..!!

لم يكن من الأسماء التّي توارثت المالَ والتّجارةَ كابرًا عن كابر، ولم يكن من الذّين سلكوا الطّريق حديثا عبر العمل والجدّ والكدّ كما هو الحال مع الكثير من شُرفاء هذا الوطن، ولم يكن من أهل الاختصاص النّادر حيث بَرَزَ وصارَ قِبْلَةً لغيره فجاءته الثّروةُ طائعةً عبر قناة مستقيمة دون منعرجات أو زوايا حادّة ومنفرجة.

المشهدُ السّابقُ لم ينته عند مغادرة البارون مبنى تلك المؤسّسة التّربوية الهادئة؛ فقد انتقل إلى ميدان القضاء حينما رفضَ الرّجلُ المثولَ أمام القاضي ثلاث مرّات متتالية، فلم يكن القضاء يعني أيّ شيء بالنّسبة له، لأنّه يستند إلى قوّة شيكاته وأرصدته ويُطوّع بها من يشاء بِزَعْمِه..!!

ومع ذلك، وخوفًا من تطوّر الأمر وخروجه عن السّيطرة، لجأَ البارون إلى مدير التّربيّة الذّي تتبعه الثّانوية وجرّه إلى المؤسّسة جرًّا وحصلّ من هناك على صُلْحٍ ليطويَ الملفَّ بعد أن وافقت الأطرافُ المتضرّرةُ ماديًّا ومعنويًّا عن غير طواعية، لكنّ رَهْبَةً من سطوة الرّجل ونفوذه، فالمعركةُ القضائيّةُ معه لا تعني للموظّف أو الأستاذ سوى الدّخول في متاهات لا طاقة له بها.

أمثالُ هذا البارون ينتشرون في كلّ ربوع الجزائر بأحجام مختلفة، وأين ما ذهبت ستجد لهم أثارًا وقصصًا، فهم على مستوى البلديات والولايات والمدن الرئيسيّة، وعلى تخوم الوزارات والمؤسّسات الكبرى يعلنون بشكل أو بآخر بأنّ الدّولة بين أيديهم وحدهم، فهم الحكّامُ الفعليّون عبر أموالهم وعلاقاتهم، وهكذا

لا يتورّعون عن التّصريح بسخريّة سخيفة أنّ القانون هو المال والنّفوذ، وأنّ سلطة القانون على الضّعيف فقط وليس عليهم وعلى من يسيرون في ركابهم ويعيشون في أكنافهم..!!

إنّه تعبيرٌ يمزجُ بشكل مقزّز بين الكبرياء الْمَرَضِيّ والتّخلّف الذّهنيّ والحضاريّ في الوقت ذاته.

أمثالُ هؤلاء الْمَرْضَى تصوّروا بكلّ بساطة أنّ الجزائر تحت تصرّفهم وحدهم بما يملكون من أموال وأرصدة في الدّاخل والخارج، وهكذا لم يعد مصطلح القانون يعني لهم شيئا، ولا يأخذ ولو دقيقة تفكير في برنامج أحدهم وهو يخطّط لمشاريعه، فكلّ شيء عنده مباح وممكن ولو استعصى الأمرُ قليلا يتضاعفُ المبلغ أضعافًا فتزولُ العقباتُ ومن يقف وراءها..؟؟

قصّةُ ذلك البارون وأمثاله تَتَكَرّرُ بأشكالٍ متعدّدةٍ لكنّ رسالتها السّلبية واحدة وهي الاستهانةُ بالوطن وأهله، والعيشُ داخل أسوارٍ أنانيّة مفرطة للغاية.

وَلِنَتْرَكَهُ وَشَأْنَهُ لبعض الوقت ونلتفتُ حولنا ونمسحُ بالبصر والبصيرة مشاهدَ ما حدث ويحدثُ في تونس ومصر وليبيا، ونعودُ بعد ذلك إلى بلادنا وجماهيرنا لندركَ أنّها ما زالت تحسّ ببعض النّقص في الكرامة والعزّة من خلال هؤلاء الذّين استباحوا الوطن ردحًا من الزّمن، وما زالوا، عبر الاحتكار والتّحكّم في أقوات النّاس والاستحواذ على المشاريع والمناقصات وإزاحة المنافسين الشّرفاء عن طريقهم عبر ترهيبهم من جهة وترغيب أصحاب القرار من جهة أخرى.

إنّ حالتنا أفضل بكثير، فلا مصر ولا تونس وزّعت قدر ما وزّعنا من مساكن مثلا، ولا نحن مثل ليبيا في طبيعة النّظام واستمرار الحكم في يد عائلة واحدة منذ قرابة نصف قرن..

نعم.. مع أنّ وضعنا لا يُقارنُ بغيرنا تتزايد أحاديثُ النّاس في الأسواق والشّوارع، وتزدحمُ النّفوسُ بمشاغل وتطلّعات تريدُ أن تراها على الأرض في القريب العاجل..؟

إنّ القرارات الحكوميّةَ الأخيرةَ مُهِمَّةٌ للغاية وخطوةٌ صحيحةٌ ومتقدّمةٌ على طريق التّغيير.. إن من بينها إلغاء حالة الطّوارئ وتمديد عقود ما قبل التّشغيل إلى ثلاث سنوات، وإنجاز خمسين ألف سكن موجّهة حصريًّا لفئة الشّباب، والتّكفل بانشغالات الطّلبة والخرّيجين، والبدء في عمليات إقراض بلا فوائد، وإجراءات أخرى متعدّدة لتوفير مناصب شغل جديدة وإنجازات أخرى كبيرة وكثيرة.

إنّها قراراتٌ وإنجازاتٌ تاريخيّة، لكنّ الشّجاعةَ الأدبيّةَ تقتضي منّا جميعا التّأكيد على أنّها ناقصةٌ ما لم تدخل البلاد في عمليات تغيير جذرية، وإن كانت على مراحل، تفضي إلى محطّة نهائية هي دولة القانون والمواطنة والتّداول الحقيقيّ على السّلطة، وعندها تختفي مظاهرُ التّعالي على الدّولة وتتواضعُ تلك الْجِبَاهُ التّي ظنّت نفسها سنوات طويلة فوق الوطن وأهله جميعا.

يَحْسُنُ بنا في هذه الظّروف التّي يمرّ بها العالَمُ العربيُّ أن نذكّر بعضنا البعض بأنّ المساهمةَ في إدارة وبناء الوطن حقٌّ مكفولٌ لجميع الكفاءات الوطنيّة النّزيهة، وإذا كانت الكثير من الوجوه التّي صارت مألوفة قد أبدعت في فنون الإنجازات المختلفة، فمن حقّ غيرهم المشاركة أيضا والمساهمة في بناء الصّرح الذّي نطمح إليه جميعا..

نعم لا بد من ذلك لأنّ الفوز بِشَرَفِ خدمة الوطن من حقّ كافّة أبنائه.

كما يَحْسُنُ بنا أيضا تذكير بعضنا البعض بأنّ الوطنَ سفينةٌ يُبْحِرُ عبرها الجميع، وما أحوجنا إلى العمل على إبعاد كلّ من يسيءُ إلى قيادة هذه السّفينة ويدفعُ

بها إلى الاتّجاه الخطأ عبر الإصرار على البقاء في غرفة القيادة رغم أنّه أثبت آلاف المرّات أن مكانه بين الجماهير أو المَلاّحين العاديّين..!!

ولا نريدُ أن نتحدّثَ عن مكانٍ آخر وهو صناديق الخردوات والمخازن التّي تكون عادة في أسفل السفينة.

2011-02-26

عَهْدٌ جَدِيدٌ.. وَنَظِيف

هل يستطيعُ نائبٌ برلمانيٌّ، إِطَار، أن يقدّمَ عِقْدًا ثَمِينًا لابنة وزير ليمهّدَ الطّريقَ نحو مشاريع تخدمُ المنطقة..؟؟ وهل في وسع ذلك البرلمانيّ المتعلّم أن يقدّمَ سيّارةً لابن أو ابنة مسؤولٍ كبيرٍ في إحدى مؤسّسات الدّولة ليحصلَ من هناك على تسهيلات في صالح الولاية التّي يمثّلُها..؟؟ الجوابُ هو النّفي، والسّببُ واضحٌ فلو أَنْفَقَ البرلمانيُّ، العاديُّ، كلّ رَاتِبِه، وَعَلَاوَاتِهِ وَمَصَارِيفِ سَفَرِهِ وإقامته؛ فلن يُشْبِعَ شَرَهَ أَحَدِ مَرْضَى الأموال.

إنّه سؤالٌ يقطرُ فسادًا، ويجسّدُ بِجَلَاءٍ ذلك المثل القائل: كلُّ إِنَاءٍ بِمَا فِيه يَرْشَح..

سؤالُ طَرَحَهُ رجلُ أعمالٍ يتطلّعُ نحو الاستقرار على كُرْسِيّ نَفْمٍ تحت قبّة البرلمان بعد الانتخابات التّشريعية القادمة، والمناسبةُ التّي طَرَحَ خلالها السّؤال كانت عفويّةً حيث اجتمعُ مع شباب أحد الأحياء التّي زارها في مناسبة عائليّة، لكنه حرص على ترك رسالة يؤكّدُ من خلالها على تلك الْقِيَمِ البائسة اليائسة التّي يَلُوكُهَا سياسيّون صباح مساء في غفلةٍ عن الزّمن وزحف رياح التّغيير وانتشار الأفكار التّنويريّة الدّاعيّة إلى الرّشد والعدالة والدّيمقراطية الحقيقية، وما فيها من تَدَاوُلٍ للأجيال على خدمة الوطن وصناعة القرار.

يمكننا أن نتخيّلَ ببساطة شديدة بقيّة القصّة لو سمحت الأعرافُ والتّقاليدُ لذلك (البرلمانيّ) بالحديث أكثر وتسمية الأسماء بمسميّاتها بشكل أوضح..؟؟

لو كانت الجلسةُ مغلقةً أو محصورةً في فئة محدّدة لأفصح أكثر وَأَبَانَ عمّا يعتملُ في الفؤاد من مشاعر وفي العقل من أفكار، وَلَصَرَّحَ بِمِلْءِ فيه بأنّ النّائبَ الإطارَ النّظيفَ، الذّي تتطلّعُ إليه الجماهير، ليس في يده من المال ما يقيمُ حفلةَ عشاءٍ فاخرةً في فندقٍ من ذوات الخمس نجوم، أو إقامة خاصّة بها جميع أنواع الرّاحة والتّرفيه.. حفلةُ عشاءٍ عاديّة الألوان، وربّما أكثر من ذلك حين تدخلُ على الخطّ ألوانٌ حمراءَ قانيّة، وأصوات صاخبة.. لم لا..؟

وبدايةً سوف أكون متفائلا إلى درجة عاليّة فأستبعدُ أن يكون بين وزرائنا ومسؤولينا من يقبلُ مثل تلك العطايا والهدايا التّي يتحدّثُ عنها (البرلمانيّ) لأنّهم في غنى عنها أساسا، فما يصلهم من رواتب وخدمات وعلاوات يسدّ الحاجة ويدفعهم إلى التفرّغ لخدمة الصّالح العام دون النّظر إلى ما في أيدي الآخرين..

كما أفترضُ أيضا أنّ كلام (النّائب الحالم) صناعةٌ لفظيّةٌ بحتةٌ ولا علاقة لها بالواقع، ولا هدف له منه سوى التّشويش على ذلك التوجّه الذّي بادرت به أكثر الأحزاب الجادّة عبر التفكير في قوائم كفاءات وطنية بعيدة عن عالَم المال والسّمسرة والتّجارة التّي لا تفرّقُ بين الْجَيْبِ الخاّص و(جَيْبِ الدّولة).. التّفكير في كفاءات تملكُ رؤى واضحة لنهضة البلاد بدل تلك الرّؤى والحاجات الشّخصية البحتة التّي يسعى إليها عدد من اللّاهثين نحو مبنى البرلمان.

إنّه أمر مؤسفٌ ومحزنٌ أن يظلّ فينا من يفكّر بهذا القدر من الغفلة، لأنّ المسكين يعتقدُ أنّ زمن الهدايا والعطايا والتّقرّب من المسؤولين سيظلّ إلى الأبد..!!

إنّنا في عصر الشّعوب أيّها (النّائب الحالِم)، وعلى بقايا الحكومات المتخلّفة أن تدرك توصيفها الحقيقيّ وهي (خدمة الشّعب)، فهي وظيفتها الأساسيّة، ومن لا يعجبه هذا الأمر ففي وسعه العودة إلى بيته أو قريته أو السّفر من جديد إلى الدّولة الغربيّة التي وَفَدَ منها، وسيريحُ الخزينةَ العموميّةَ من نفقته ووقود سيّاراته وسفريّاته وحراسته وعلاجه في المستشفيات الأجنبيّة.

كلّ الاحترام والتّقدير لجميع رجال الأعمال الشّرفاء الذّين شيّدوا لأنفسهم شركات وثروات عن طريق الكدّ والجهد النّظيف، وحتّى أولئك الذّين ورثوا الثّروة عن الآباء والأجداد ثّم دخلوا على خطّ المال والأعمال من أوسع أبوابه..

أمّا غير هؤلاء فندعوهم إلى شيءٍ من الشّفقةِ علينا، فلسنا أغبياء إلى تلك الدّرجة التّي يتصوّرونها.. لسنا أغبياء حتّى نصدّق أنّ ذلك الثّراء السّريع كان مجرّد ضربة حظّ.

يتحدّثُ الكثيرون عن مصير تلك المشاورات التّي أجراها السّيد عبد القادر بن صالح، ويعملُ هو ولجنتُه على صياغتها.. هناك من يلمّحُ إلى تأخّرٍ مُبرّرٍ أو

غير مبرّر، خاصّة ونحن على أبواب رمضان وبعده الدّخول الاجتماعيّ وما سيحمُله من أعباء وانشغالات قد تغطّي على أيّ أصواتٍ مُنَادِيَةٍ بالإصلاحات.. إنّه قلقٌ مشروع يبديه البعضُ حول مصير الأفكار الّتي جمعتها لجنة المشاورات.

لكن، ورغم تثمين ما حدث من (عَصْفٍ ذِهْنِيّ) سياسيّ جزائريّ ستلخّصُه وثيقةُ ابن صالح؛ فإنّ الأمرّ برمّته يظلّ دون جدوى إذا بَقِيَ نوّابُ (الشّكَارَة) والهدايا والسّهرات على ضلالهم القديم في التّخطيط لتوجيه دفّة البلاد لخمس سنوات أخرى.

أيها الوطنيّون في كواليس صناعة القرار: لا نريد معجزات.. افسحوا المجال فقط، بصدق وإخلاص، لظهور طبقة سياسيّة جديدة منافسة لسياسيّي الفساد والرّشوة والمصالح الخاصة.. إنّنا في عهد الأجواء المفتوحة فارحمونا يرحمكم الله..

إنّ ديفيد كاميرون رئيس وزراء بريطانيا مُهَدَّدٌ في مستقبله السّياسيّ، مع أنّه لم يستعمل نفوذه لأهداف غير مشروعة ولم يغرف من المال العام ولم يقبل هدايا أو رشاوى.

لقد وظّفَ مستشارا إعلاميًّا يدعى آندي كولسون، وقد استقال في شهر جانفي/يناير الماضي، لكنّه يواجه الآن تُهما بالتنصّت في إطار تلك الفضيحة الّتي يتخبّط فيها إمبراطور الإعلام روبرت مردوخ وعدد من جرائده الشّهيرة..

علاقة سابقة تجعلُ عَرَقَ كاميرون يسيلُ أمام مجلس العموم البريطانيّ..!!

دَعُونَا نحلم بِهَوَاءٍ نَقِيّ بعيدٍ عن أيّ ملوّثات سياسية من ذلك الحجم الذّي عرفناه خلال السّنوات الماضية..

دَعُونَا نحلمُ، ونسعى، نحو برلمان تمرّ أمامه دون أن تضع يديك على أنفك تفاديا لتلك الرّوائح التّي تزكمُ الأنوف.. إنّه برلمانُ عهدٍ جديدٍ ونظيف.. وجميعُ الأيادي التّي ترتفعُ، بالموافقة أو الرّفض، بيضاء ناصعة.

2011-07-23

لَنْ تَنْزِلَ النَّهْرَ مَرَّتَيْن

قابلتُ في السّوق شابًّا أَعْرِفُ عنه بعضَ الاهتمام بالسّياسة مع انشغاله شبه الدّائم في تجارته طوال العام.. بعد السّلام والتّحيّة وتقاذف الأسئلة المألوفة عن الصّحة والعمل فَاجَأَنِي بِسُؤَالٍ سريع: ما هو عنوانُ هذا العام..؟ ولأنّ طبيعةَ المكانِ لا تسمحُ بأيّ قدر من (الثّرثرة) غير الضّروريّة، ولا مجال أيضا للهروب من السّؤال؛ فقد أجبتُ بسرعة: إنّه عام التّفاؤل.

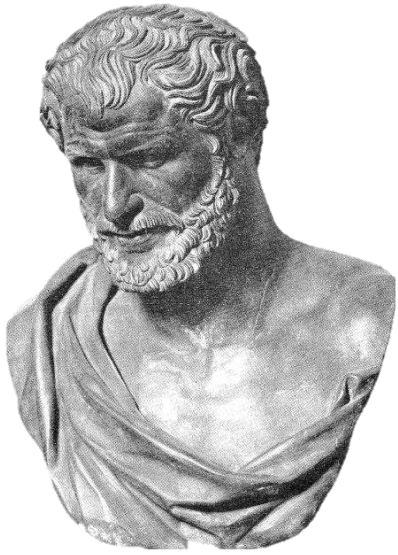

قال الشّابُّ مُعَقِّبًا على تفاؤلي: لقد تنبّأتُ بداية العام الماضي بسقوط أنظمة عربيّة، وتحقّق ذلك على أرض الواقع حين سقطت عروشٌ ظنّ (فَرَاعِنَتُهَا) أنّهم خالدون..

استلمتُ (زمام المبادرة) من جديد وعدتُ مؤكّدًا بقوّة على التّفاؤل كمناخ أساسيّ لا غنى عنه لنجاح أيّ مشروع سياسيّ إصلاحيّ..

وأنا أغادرُ دكّانَ الشّاب على عَجَلٍ تذكّرتُ الأستاذ عبد الحميد مَهْرِي، رحمه الله، وهو يتحدّثُ للصّحافة أمام غرفة المشاورات السّياسيّة التّي أَجْرَتْهَا رئاسةُ الجمهوريّة العام الماضي..

لقد تحدّثَ الرّجلُ الحكيمُ حينها عن الأمل، لأنّ السّياسةَ بِلَا أَمَلٍ تتحوّلُ إلى شيء غريب لا طعم له ولا لون ولا رائحة.. فَبِالْأَمَلِ تتحرّكُ الأحزابُ وتعودُ إلى قواعدها الشّعبيّة داعيةً إلى النّضال ومضاعفة الجهود لأجل مواعيد جديدة تحملُ أضواء ساطعة تنبئ عن نهاية قريبة لعهد وطلوع فجر عهد جديد..

وَلَوْلَا الأملُ والتّفاؤلُ ما استيقظَ السّياسيّون، وَلَنَامَ كلٌّ فِي (كَهْفِهِ) إلى ما شاء الله له أن ينام.

تذكّرتُ التّفاؤلَ وقوّةَ هذه الكلمة وأثرها في شحن النّفوس وتهيئة المشاريع وبعث الحياة في القلوب الميّتة، وحتّى تلك التّي شبعت موتًا.. نعم قوّة تلك الكلمة وقدرتها العجيبة على إخراج الشّعوب من دركات السّلبيّة والانطواء والبحث عن الأمان الكاذب، إلى مَعَالِي المطالبة والمحاسبة والعزل والتّنصيب عبر صناديق الانتخابات، وحتّى في ميادين الاحتجاج وإبداء الرّأي ورفض الوصاية..

تذكّرتُ التّفاؤلَ ذلك العدّو اللّدود للاستبداد والفساد.

إنّ التّفاؤلَ أكثر من ضروريّ ونحن على أبواب انتخابات تشريعيّة مصيريّة..

والمفارقةُ أنّ قادة الانقلابات، في العقود الماضية.. لا أعاد الله علينا شرورها.. كانوا (أساتذة) في التّفاؤل، وإلّا كيف يُقدمُ أحدُهم على مغامرة عمرها الافتراضيّ خمس دقائق فقط؛ إمّا يفوز بعدها، أو يقضي بقيةّ عمره وراء القضبان أو مُطاردًا من بلد إلى آخر، هذا إن أَمْهَلَهُ القدرُ وَنَجَا من رصاصةٍ طائشة أو أخرى مصوّبة بعناية فائقة.

قلتُ في مَقَالٍ بهذه الزّاوية، في جويلية الماضي: دعونا نحلمُ بِهَوَاءٍ نَقِيّ بعيدٍ عن أيّ ملوّثات سياسيّة من ذلك الحجم الذّي عرفناه خلال السّنوات الماضيّة.. دعونا نحلمُ، ونسعى، نحو برلمانٍ تمرُّ أمامه دون أن تضع يديك على أنفك تفاديا لتلك الرّوائح التّي تزكمُ الأُنوف.. إنّه برلمانُ عهد جديد ونظيف.. وجميع الأيادي التّي ترتفع، بالموافقة أو الرّفض، بيضاء ناصعة.

ونعود هذه الأيّام، والشّهور، إلى ذلك الحلم بذاته وصفاته، ونحن على أعتاب البرلمان الجديد.. دعونَا نَتَفَاءَلُ بانتخابات حرّة نزيهة، وليس هذا فقط: وبعدها توافق سياسيّ بين الفرقاء على الحدّ المعقول من اللّباقة السياسيّة والمعارضة النّظيفة والتّعاون الجادّ بين الجميع في إطار مصلحة الوطن.

وربّما يكون الاستدلال على التّفاؤل سهلا بين سجلاّت تراثنا وثقافتنا.. لكنّني اقترحُ العودةَ إلى ما قبل الميلاد، وإلى بلاد الإغريق، اليونان، تحديدًا حيث ذلك الفيلسوف المسمّى هِرَقْلِيطْس لِنَقْتَبِسَ بعضًا مما جاء حوله في الموسوعة العربية العالميّة: فيلسوفٌ يونانيٌّ نشيط عاش في القرن السّادس قبل الميلاد واهتم في جانب كبير من فلسفته بقضايا التّغيّر، وركّز على أنّ هذا الكون في حركة وتغيّر دائمَيْن، وقد عُرفت عنه مقولته الشّهيرة: "إنّك لا تستطيعُ أن تنزل في نفس النّهر مرّتين".. وهو بهذا يقرّرُ أنّ كلّ شيء في هذا الكون في حركة مستمرّة وتغيّر، وأنّ كلّ شيء مُؤَلف من متضادّات (متقابلات)، ولهذا فإنّه

خاضع للتوتّر الدّاخليّ، أيْ للصّراع. وهرقليطس في هذا يرفضُ أطروحةَ الفيلسوف اليوناني بارمنيدس القائلة بأنّ شيئًا قد يكون، ولا مجال للتّغيّر، كما يتعارضُ مع فلسفة أفلاطون في اعتباره التّغيّر أمرًا ظاهريًا، وأنّ الحقيقة لا يمكن معرفتها إلّا من خلال الشّكل أو الفكرة، وهما غير قابلين للتّغيّير لأنّ بهما وحدهما نستطيع أن نميّز الجيّد والحقيقيّ من غيره.

نعم هكذا قال الفيلسوف هرقليطس: إنّك لا تستطيع أن تنزل في نفس النّهر مرّتين.. لماذا..؟

لأنَّ النّهرَ يتغيّرُ باستمرار.. وهو كلامٌ جميلٌ ووجيهٌ يساعدُ على التّفاؤل في كلّ حينٍ وآنٍ وزمانٍ ومكانٍ.. كلامٌ يضع المتشائمين (الجزائريين) في ركاب الفيلسوف برمنيدس لأنّهم يتحدّثون عن تغيير ظاهريّ قد يحدثُ في الجزائر خلال الانتخابات البرلمانية القادمة، دون تغيّير حقيقيّ يمسُّ جوهرَ حالتنا الرّاهنة ثمّ ينتقلُ بحياتنا السّياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة إلى مجالٍ أرحبَ وأوسعَ وأكثرَ قدرةً على مسايرة تطوّرات العصر وتحدّياته..

ما أحوجنا إلى الصّراخ في وجه العابثين، وأنصارهم المتشائمين: هناك مرحلة جديدة تُقبل عليها الجزائر، شاء من شاء وأبى من أبى.. والحقيقة المرّة أن الذّي يصادمُ التّحوّل كمن يناطحُ الجبال الرّواسي، وما أجدرنا أن نُخْلِصَ له النّصيحة، اقتباسًا من بيت الشّعر المعروف: أشفق على الرّأس لا تشفق على الجبل.

إنّ نظرةً سريعةً على الأخبار تكشفُ عن سِمَةِ العصر الذّي نعيشه: لقد صادرت فئةٌ قليلةٌ مستقبلَ بلد، غير عربيّ، تحت شعارات زائفة، ورفضت التّغيير.. لكنّ الأمور تغيّرت وراحت البلادُ تتحوّلُ من حسن إلى أحسن، سياسيا واقتصاديا واجتماعيا..

(أَصْنَامُ) ذلك البلد اعتقدوا سنوات طويلة أنّ البلادَ زنزانةٌ كبيرة مفاتيحها بين أيديهم.. والجديد، وهو من سَمَاتِ هذا العصر، أنّ أحد عتاةِ تلك الأصنام زار السّجن (سجينا) بعد أن عادت للقضاءِ صولته في دولة القانون والمؤسّسات والفصل بين السّلطات.

2012-02-18

النَّائِبُ الْعَامُّ.. وَمُسْتَقْبَلُ الْجَزَائِر

يتحرّكُ الادّعاءُ العامُّ على عَجَلٍ ويطلبُ من البرلمانِ رفعَ الحصانةِ عن الرّئيس، ويتفاعلُ الأخيرُ مع تداعياتِ الحدثِ ويعلنُ استقالته.. وعند البحثِ عن الأسبابِ نجدُها أقلّ من عاديّةٍ بمقاييسِ حكوماتنا فما هي يا ترى..؟؟ إنّ المسكينَ حَصَلَ على قرضٍ مُخَفّضِ الفائدة، وقضى إحدى إجازاته على حساب رجلِ أعمالٍ صديقٍ له، وحاولَ إيقافَ نَشْرَ خَبَرٍ في صحيفة.

من هو هذا الرّجل (الشّريف)، عندما نقارنُه مع مسؤولِ شركةٍ أو موظّفٍ نصف سامٍ..؟؟

إنّه الرّئيس الألمانيّ المُستقيل مؤخّرًا كْرِيسْتْيَانْ فُولْفْ الذّي تَرَكَ منصبه مُفَضّلاً مصلحة بلاده على مصلحته الشّخصية على حدّ قول المستشارة الألمانيّة أَنْغِيلَا مِيرْكِلْ..

لقد قال الرّجلُ في بيان مُتَلْفَزٍ إنّ ثقةَ الشّعبِ فيه قد تأثّرت على مدار الأسابيع الماضية، وهو ما دعاه إلى الاستقالة.. نعم هكذا استقالَ ببساطة شديدة دون مظاهرات مليونيّة، ودون أن يسقطَ النّاسُ قتلى بالعشرات في الشّوارع، ودون أن يكرّرَ هو أو حزبه الفشل وصناعة المآسي عشرات السّنين..!!

نتركُ الرّئيسَ الألمانيَّ المستقيلَ ونتمنّى له حظًّا أَسْعَدَ في حياته بعد الرّئاسة، وننتقلُ إلى بلادنا وحراكنا الانتخابيّ، وتحديدًا إلى التّصريح الحكوميّ الذّي يحمّلُ الأحزابَ السّياسيّة في الجزائر مسؤوليةَ مشاركة الجماهير الشّعبية في عملية الاقتراع لأنَّ "تحقيق نسبة مشاركة واسعة في التّشريعات المقرّرة يوم 10 ماي المقبل، يتوقّفُ على مدى نجاح الأحزاب السّياسيّة في إقناع المواطنين بجدّية برامجها خلال الحملة الانتخابيّة وكذا بنوعيّة مرشّحيها"..

نعم هكذا تتحدّثُ وزارةُ الداخليةُ، وهكذا تبدو المسألة بسيطة للغاية بالنّسبة لها..!!

أحزابٌ قديمةٌ وأخرى جديدة وعليها أن تتنافس في إقناع المواطن بجدّية برامجها ومن هناك ينطلقُ المواطنُ بكامل حماسه، ويسدُّ النّاسُ الطّرقات ذهابا إلى مراكز الانتخاب وإيابا منها، وتنتقلُ الجزائرُ من حال إلى حال، وكفى الله المؤمنين شرّ القتال..؟؟

وبعد الأحزاب تحمّلُ وزارةُ الدّاخليّةُ المسؤوليةَ لجهة أخرى فهي ترى أنّ "لِوَسَائِلِ الإعلامِ دورًا محوريًّا في تعبئة المواطنين للمشاركة في هذه الانتخابات من خلال تحسيسهم وتوعيتهم بضرورة التوجّه نحو المصالح المعنية للتسجيل في القوائم الانتخابية تَحَسُّباً للمشاركة في الموعد الانتخابيّ القادم"..

حديثُ وزارة الدّاخلية، وأيّ حديث في هذا السّياق وجيه للغاية، وعلى الأحزاب أن تكون في مستوى المرحلة عبر برامج جادّة ومرشّحين من ذوي الوجوه والأيادي البيضاء، وعلى الصّحافة أيضا أن تقوم بدورها خلال هذا المنعطف التّاريخيّ وتعمل على إقناع المواطن بكلّ وسيلة حتّى يضمن الجميعُ نسبةَ مشاركةٍ مقبولةً إن لم تكن أكثر من ذلك.

نعم إنّ كلامَ الداخليّة منطقيٌّ مائة في المائة شرط أن تضع الجهاتُ المسؤولةُ في البلاد حجر الأساس لمرحلة جديدة، ولا بأس أن تبدأ في الظّهور والتشكّل بعد ذلك..

حَجَرُ الأساسِ هو تلك الضّمانات الحقيقيّة للأحزاب والصّحافة على حدّ سواء أن العمليّةَ الانتخابيّةَ القادمةَ حُبْلَى بمفاجآت من العيار الثّقيل قد تتغيّرُ بها المعادلةُ بكاملها، فتتأخّرُ صفوفٌ وتتقدّمُ أخرى، وتغيبُ وجوهٌ سَمَّهَا الشّعبُ وتظهرُ أخرى، وينفتحُ البابُ على عهدٍ جديدٍ مشحونٍ بِقِيَمٍ أخرى تصبُّ فعلا في خدمة الوطن وتشييد صَرْحِهِ، لا تلك القِيم (اللّفظيّة) التّي ملّتها الأسماعُ بعد أن تحوّلت إلى شعارات جوفاء تُستعمل لاستنزاف الثروات وإطالة عمر الأزمات..!!

إنّ قطارَ الانتخابات البرلمانية حَمَلَ في محطّاته الماضية عناصرَ وَأَوْصَلَهَا إلى البرلمان، وهناك تفنّنت في صناعة الفشل وتكريس الرّداءة السياسيّة، والإمعان

في الإساءة للوطن والمواطن عبر إدمان رفع الأيدي والتّوقيع على صكوك بيضاء ليصنع بها الآخرون ما يحلو لهم..!!!

إنّ كثيرًا من الذين وصلوا إلى البرلمان لم تكن في حساباتهم قضية اسمها سَنُّ القوانين المناسبة لحرّية ورفاهية المواطن، ولم تكن في قواميسهم مفردات من قبيل المحاسبة وتوجيه سياسة الحكومة، وهكذا مرّت الأيامُ ليكتشف الناخبُ البسيطُ أن صوته ذهب أدراج الرياح، وتطلُّ علينا الانتخاباتُ برأسها واليأسُ في تراكم مستمرّ يزيدُ من حِدّتِهِ عزمُ عناصر، على الشّاكلة التّي سبق ذكرها، على خوض غمار الانتخابات ويعتقدُ المواطن، للأسف الشّديد، أنّها قادرة على الوصول إلى البرلمان من جديد، فلا مؤشّرات واضحة على إمكانية إقصائها خاصّة عندما تتربّعُ على هرم القوائم.

لقد تغيّرَ الزّمنُ وصارت الأسرارُ متاحةً على صفحات الأنترنت وشاشات الفضائيّات، ويقرأُ المواطنُ ويسمعُ (إشاعات) عن هذه الشّخصية الثّقيلة أو تلك، ومقدار ما نهبت وأكلت..؟

وإذا أرادت الجهاتُ الوصيّةُ إقناعَ المواطنين بأهميّة الانتخابات القادمة فما عليها سوى التّحرك بجدّ نحو ملفّات الفساد (المُجَمَّدَة) والتّدليل للمواطن في كلّ ولاية، وعبر عدد من الأمثلة، على أنّ العدالةَ ماضيةٌ في الاقتصاص للمواطنين من أولئك الفاسدين الذّين نهبوا المال العام وما زالوا..

كم سنسعدُ في الجزائر لو تحرّكَ النّائبُ العام، على غرار ما حدث في ألمانيا، وَفَتَحَ عددًا من ملفّات الفساد.. ولأنّنا نعرفُ حجم التّحدي فلن نتوقع، سيدي النّائب العام، طَلَبَ رفع الحصانة عن شخصيات ثقيلة تحومُ حولها الشبهات.. سوف نقنعُ بمحاكمة نماذج من أولئك الذّين يعتقدون أنّهم في حصانةٍ من أيّ

ملاحقة، دون أن تكون لهم أيّ حصانة قانونيّة، لأنّ مكالمةً أو هديّةً أو عمولةً كفيلةٌ بِنَسْفِ كلّ شيء ضدّهم، فيطيرُ في الهواء وتذروه الرّياح..!!

أوضاعنا في الجزائر تختلف عن مصر وتونس وليبيا، وحجم التّراكمات والملفّات الملغومة هائل، والتّردّد والعزوف في الانتخابات القادمة قد يقود سفينةَ البلاد نحو مسارات غير مأمونة العواقب، والمؤهّل لتصحيح الوجهة هو النّائب العام عندما يبادرُ إلى تحويل ملفّات الفساد من اللجان والهيئات والخطابات الرّسمية إلى ميادين الفعل، وعندها سيندفعُ الجزائريون إلى صناديق الانتخابات دون جهد كبير من وسائل الإعلان والدّعاية.

2012-02-25

بَعْدَ الْإِضْرَابِ.. سِبْتَمْبَرُ عَلَى الْأَبْوَاب

بَلَغَتِ الْقُلُوبُ الْحَنَاجِرَ بالنّسبة للأولياء وتلاميذ نهاية المرحلة الثّانوية في مناطقِ الجنوبِ والهضابِ العُليا، والسّببُ هو ذلك الإضرابُ الذّي طالت أيّامُه وَأَسَابِيعُهُ ولَوّحَ البعضُ باستمراره وبالتّالي مقاطعة المعلّمين والأساتذة والإداريّين لامتحانات شهادات التّعليم الابتدائيّ والمتوسّط والثّانويّ.. لقد بَلَغَتِ الظّنونُ مَبْلَغَهَا، واتّهمَ البعضُ المُضرِبين بالنّفعيّة الْمَحْضَة.. لكنّ الله سَلَّم، فسارتِ الأمورُ في سياق آخر.

الأمرُ كان مقلقًا للغاية قبل أيّامٍ من تعليق الإضراب، وهي أيّامٌ قليلةٌ فاصلةٌ عن موعدِ الامتحانات النّهائية للمراحل التّعليميّة الثّلاث، وكانت الأصداءُ الواردةُ من تجمّعاتِ وبياناتِ النّقاباتِ المُضرِبة تؤشّرُ إلى أنّ هناك من يُصِرُّ على المواصلة حتّى لو ضاعَ هذا العام كاملا، وقد رَوَى تلاميذٌ عن أساتذةٍ لهم أنّ موعدَ اللّقاء هو شهر سبتمبر القادم، وأنّ هذا العام قد انتهى على هذه الحال من الانقطاع في الحضور والدّروس والامتحانات..!!

لقد تضاربت الأقوالُ والتّفسيراتُ والتّوقّعاتُ لِمَا قد يحدثُ في مناطق وولايات الإضرابات، فَمِنْ قائلٍ إنّ الامتحانات سَتُؤَجَّل، وآخر يرى أنّ الوزارة ستؤطّرُ العمليّةَ بما لديها من أساتذة ومعلّمين غير مُضرِبين..؟

وفي الحالتيْن كان الأمرُ صعبًا ومُقلقا لأولياء الأمور والتّلاميذ، وحتّى على غيرهم من المواطنين الغيورين.. لأنّ أحلى الحالتين مرّ؛ فتأجيلُ الامتحانات مصادرة لآمال وتطلّعات مئات الآلاف من أبنائنا الأبرياء، وتأطير هذه الامتحانات بالعدد القليل الذّي تَوَفّرَ سَيَمَسُّ حَتْمًا سُمْعَةَ امتحاناتنا في الدّاخل والخارج، ويدخلنا في متاهات ومصاعب أخرى قد تنعكسُ على هذا الجيل، وحتّى على الذّي يَلِيه..؟

لقد كانت النّقاباتُ المستقلّةُ في الموعد، وهكذا قرّرَ مكتبُ التنسيق، ما بين النّقابات المستقلّة لولايات الجنوب والهضاب العُليا، تعليقَ الإضراب الذّي دام سبعة أسابيع كاملة، ومن ثمّ تأجيل الاحتجاج إلى غاية الدّخول الاجتماعيّ القادم، وبالتّالي إخراج التّلاميذ من معادلة صراع النّقابات والوصاية..

وهُنَا أعلنَ النّقابيّون بوضوحٍ أنّهم في صفّ مراعاة الظّروف الخاصّة، وأنّهم يدركون خطرَ وحجمَ المسؤوليّة أمام التّلاميذ المُقبِلين على امتحانات مصيريّة، فليس هناك عاقل، خاصّة في مجال التّعليم، يرهنُ مستقبلَ غيره مهما كانت

الدّرجة التّي بَلَغَتْهَا عدالةُ المطالب وتراكماتها، ومهما تمادت الوصايةُ في التّجاهل أو الردود السّلبيّة والحلول الجزئية التّرقيعيّة.

لقد كان في وسع المُضْرِبين، والنّقابات الدّاعية للإضراب، الاستمرارَ إلى آخر المطاف، والتّصعيد بأشكال متعدّدة، ومهما كانت النّتائج، لكنّ الإحساس بالمسؤولية والرّوح الوطنيّة العاليّة دَعَتْهُمْ إلى تعليق الإضراب، أو هذا ما بدا على الأقلّ من خلال هذه الخطوة الشّجاعة والبيانات الصّادرة في هذا الشّأن، والمسوّغات التّي قَدَّمَتْهَا القياداتُ للقواعد.

نعم إنّها الامتحانات، وجميعنا يدركُ أهميتها، لأنّنا مَرَرْنَا بهذه المراحل، كما أنّنا أولياء أو أقرباء لتلاميذ يزيدُ عددهم أو يقلّ، ونتابعُ مقادير وأحجام الجهود والأوقات والمصاريف التّي تُبذلُ ليصل التّلميذ، فَلِذَة الكَبِد، إلى هذه المرحلة أو تلك، وبالتّالي فأيُّ تأخير أو تعطيل لا يحملُ مبررّات فِعليّة سَوْفَ يصنعُ خَيْبَةَ أَمَلٍ كبيرةً لدى قطاع واسع جدًّا من أولياء الأمور وأُسَرِهِم، وسَوْفَ يؤخّرُ مشاريعَ دراسيّة وأفكارا مستقبلية، وقد يحطّمُ بعضها إلى الأبد إذا لم يجد التّلاميذ الرّعاية الكافية واليد الحانيّة التّي تخفّفُ عنهم وقع الصّدمة.

إنّ بلادنا تمرُّ بعدد من التّحديات خلال هذه الفترة، والتّوتّر أو القلق يحيط بالحدود، فمن الشّرق أحداثٌ غامضةٌ ومن الجنوب تبعات الحرب في دولة مَالِي، ومن الغرب ذلك المرض الحدوديّ والسّياسيّ والإعلاميّ بين الجَارَيْنِ الشَّقِيقَيْنِ، حتّى صار أشبه بالمُزْمن، وهو أمرٌ مخجلٌ للنّظامين والشّعبيْن على حدّ سواء..!!

ومن سُخْرِيَّة الأيّام أنّ الأمانَ الظّاهرَ لِلْعَيَانِ يلوحُ فقط من جهة الشّمال، حيث البحر الأبيض المتوسّط الذّي كان في أزمان ماضية مصدر تهديد للجزائر والجزائريين..!!

وفوق كلّ هذه التّحديات جاء مرضُ رئيس الجمهورية ليلقي ظلالا أخرى على المشهد.. وهكذا لو واصلت النّقاباتُ المستقلّةُ الإضرابَ وقاطعت الامتحانات النّهائية؛ لربّما فتحت البابَ على مجموعة مجاهل ومخاطر، في عدد معتبر من الولايات، فأين سنكون حينها..؟

وتأسيسا على ما سبق، فإنّ الكرة الآن في شباك الجهات الوصيّة، ورئاسة الحكومة على وجه التّحديد، لتردّ التّحيةَ بِأَحْسَن منها، أو مثلها على الأقلّ، وتثّمن هذه الرّوح الرّياضية العاليّة التّي تزخرُ بها نفوس قادة وأعضاء النّقابات المستقلّة، فقد تساموا على المنافع الخاصّة وانحازوا في اللّحظات الحرجة لمصلحة التّلاميذ والوطن على وجه العموم..

نعم.. على الجهات التّي تعنيها رسالة تعليق الإضراب أن تقدّرَ هذه الخطوة وتصنّفها في أعلى مستويات الشّجاعة والمسؤولية.

لقد دعت النّقاباتُ المستقلّةُ إلى تعليق الإضراب والعودة إليه في الدّخول الاجتماعيّ القادم، وبذلك جمعت بين حقّها في المطالبة بما جاء في إعلاناتها السّابقة، والحفاظ على مصالح التّلاميذ.. وهكذا على جميع الأطراف التّي يهمّها الأمر أن تنتبه إلى خطورة المرحلة القادمة، لأنّ الجدل القائم حول مطالب المُضْرِبين لم يتوقّف، وقد يزدادُ ضراوة وحرارة خاصّة مع صيف الجنوب الملتهب، وهو ما يحوّلُ الدّخولَ الاجتماعيَّ والدّراسيَّ القادم من مناسبةٍ حميميّةٍ لاستئناف العمل والعطاء، بعد عطلة وراحة الصّيف، إلى ميدانٍ للاحتجاجات والإضرابات وعمليّات لَيِّ الذّراع بين الأطراف ذات الصّلة بِمَطَالِبِ المُضْرِبِين..

لقد كانت الرّدودُ الحكوميّةُ على إضراب الأسابيع السّبعة دون المستوى المطلوب، وقد سمعتُ كلامًا حزينًا لبعض المُضْرِبين أعربوا من خلاله صراحةً

عن شعورهم بأنّ جهاتٍ محدّدةً في صناعة القرار لا تعيرُهم أيّ اهتمام، وبالتّالي فهم أرقام مُهْمَلَةً بالنّسبة إليها..!!

ولأنَّ مطالبَ هؤلاء ليست من سابع المستحيلات، كما يُقال، فالمأمولُ من الحكومة أن ترفعَ من مستوى ردودها، في غياب الإضراب، لنصلَ إلى دخولٍ اجتماعيٍّ عاديٍّ في مناطق الهضاب العُليا والجنوب.

2013-05-26

اَلْقَاعِدَةُ الذَّهَبِيَّة

قَبْلَ نِهَايَةِ الدّوامِ الصّباحيّ بنصف ساعة، وقبل نهاية المسائيّ أيضا، تبدأُ علاماتُ وإشاراتُ وعباراتُ التّذمّر وتزدادُ مساحاتُ القلقِ من المواطن، ويتحوّلُ الموظّفُ إلى كُتْلَةٍ من المشاعر الرّخوة القابلة للاستفزاز والانفجار.. ويبدو أنّ هذا الصّنفَ من المُوظّفين، وأتمنّى أن يكون عددهم في تناقص، من ذلك النّوع الذّي لا يتمتّعُ بِعَمَلِهِ على الإطلاق.

القاعدةُ الذّهبيّةُ في علوم الإدارة الحديثة تتحدّثُ عن ضرورة إحساس الموظّف، أيًّا كان موقعه، بالرّاحة والمتعة خلال قيامه بعمله، وبغضّ النّظر عن كون هذه (المهارة) فِطْرِيَة من الأساس، حيث يجدُ الفردُ في نفسه مُيُولًا إلى هذا العمل أو ذاك، أو مُكْتَسَبَة عبر ترسيخ فكرة حبّ العمل والرّضا به ومن ثمّ التمتّع بأدائه.

وعند الخوضِ في مثل هذه المسائل تقفزُ إلى الذّهن تساؤلاتٌ عن مدى توفّر هذه المهارة لدى المسؤولين والموظّفين في بلادنا، ثمّ يتجّه السّؤال حصريًّا نحو موظّفي الخدمة العموميّة لأنّهم الأقرب إلينا دائما، فَقَلّمَا يزهدُ مواطن في الاقتراب من أبراجهم العالية.

والحديثُ عن الخدمة العموميّة في الجزائر بدأ يأخذُ آفاقًا جديدةً نتمنّى أن تخرجَ من حَيِّزِ التّصريحات والإصلاحات الشّكلية، وتصل مباشرة إلى عمق المشكلة، أو أصل الداء الكامن في هذا القطاع، لأنّه مريض ويحتاجُ إلى علاجٍ عاجلٍ على حدّ تعبير الوزير المكلّف بإصلاح الخدمة العموميّة محمد الغازي، وهو وزيرٌ جديدٌ من جهة منصبه الذّي يُستحدث لأوّل مرّة، وهو بِشَخْصِهِ الذّي حَضَرَ مع التّعديل الحكوميّ الأخير.

لقد أحسن (الغازي) قولًا عندما اعترفَ بأنّ هذا القطاع مريض، ومن ثمّ أعلنَ عن بداية (الغزو) الذّي سينطلقُ عبر مراجعةٍ مُزْمَعَةٍ لِعَدَدٍ من الإجراءات القانونيّة المتعلقّة بتنظيم الخدمة العموميّة، وإسقاط بعضها الآخر إذا اقتضت الحاجة.

المشكلةُ الأخرى التّي اعترفّ بها الوزير هي أزمة الثّقة بين المواطن والإدارة..!؟

وإن كان هذا الاعترافُ مُقَدّرًا، فإنّ الوافدَ الجديدَ لم يأت بالجديد لأنّ هذه العبارة صدرت عن المسؤولين الكبار كثيرا، حتّى وصلت إلى درجة الاستهلاك، دون أن تتّجه الأصابعُ مباشرةً إلى عُمْقِ هذه الأزمة، وهي بالتّأكيد أبعد بكثير من موظّفي الشّبابيك وحتّى رؤساء البلديّات..؟؟

الأمرُ الخطيرُ الذّي صرّحَ به الوزيرُ كان حول أعوان الشّبابيك غير المُؤَهَّلِين "الذّين يتمّ تعيينهم في هذه المناصب لمعاقبتهم"..!!!

وهو مُنْزَلَقٌ أخلاقيٌّ وإداريٌّ ووطنيٌ تقعُ فيه جهاتٌ إدارية، لأنّ تداعيات العقاب لن تمسّ هؤلاء الموظّفين إلا بالقدر اليسير، بينما ينصبُّ هذا العقابُ المُفترضُ على المواطن مباشرة، فهو يعاني البطءَ والتّأخيرَ والرّوتينَ والبيروقراطيّةَ حتّى مع الموظّف العاديّ، فكيف بالآخر الْمَنْفِيُّ إلى الشّبابيك..؟

السّيّدُ الوزيرُ اقترحَ حلاًّ وهو "تعيّين موظّفين أكفاء في الشّبابيك لضمانِ تكفّلٍ أحسن بالمواطنين، وكذا تعيّين مساعدين على مستوى الشّبابيك لتوجيه المواطنين"..

لكنّ الانشغالَ يظلُّ مطروحًا، إذْ كيف نضمنُ خدمةً متميّزةً، أو مقبولة على الأقل، وسط بيئة مريضة كما وَصَفَهَا (الغازي)..؟؟

ومع ذلك نستبشرُ خيرا بالخطوة المهمّة التّي أعلن عنها الوزيرُ وهي تخويل صلاحيّة التّصديق على الوثائق الرّسمية لكلّ مصالح الدّولة، بحيث يقومُ مسؤولُ كلّ مؤسّسة عموميّة بالتّصديق على الوثائق التّي يحتاجُها المواطن الذّي يتعاملُ مع مؤسّسته، والخطوة الأخرى المتمثّلة في "تطبيق إجراء تعميم نظام التّذاكر على مستوى الإدارات العموميّة" لتفادي المحسوبيّة وعدم احترام الطّوابير، وأكثر من ذلك تمديد عمل الشّبابيك حتى السّابعة وفي عطلة نهاية الأسبوع..

وهي إجراءات سيظهرُ أثرُها المباشرُ في وقتٍ قياسيّ، خاصّة إذا صَدَقَتْ أخبارُ تخفيفِ وثائق بعض الملفّات الإدارية المهمَّة إلى أكثر من النّصف.

ومع أنّ التّغيير في الخدمة العموميّة لن يكون فعّالا وإيجابيًا إلّا إذا تَوَلَّدَ عن تغيّير حاسمٍ في مواقع ومراتب أخرى، فإنّنا نتفاءلُ بأن يتنفّسَ المواطنُ الصُّعَدَاءَ ويشعرَ بأنّه بَدَأَ يَتَلَمَّسُ طريقه نحو درجات عالية من الخدمة الإدارية السّهلة والميسّرة القائمة على احترام المواطن باعتباره محور كلّ هذه الإمبراطوريات والمحافل الإدارية والسياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية.

إنّ أوقاتنا، نحن معاشر الجزائريين والجزائريات، تضيعُ الآن هدرا في الطّوابير والمواصلات العامّة لأجل سواد عيون الإدارة وأطنان الوثائق التّي تطلبها وآلاف التّصديقات التّي نحتاجُها في كل شيء..!!!

ولو افترضنا أنّ عشرة ملايين جزائريّ فقط هم الذّين يراجعون الإدارات والبلديات سنويا، وأنّ كلّ واحد من هؤلاء ينفقُ من وقته خمس ساعات لا أكثر، فإنّ النّتائج ستكون كارثيّة للغاية..؟؟

فمجموعُ الأوقاتِ المهدرةِ خلال سنة واحدة ربّما يكفي لإنجاز مشاريع عملاقة في مجالات السّكن والطّرقات وغيرها، وحينها قد يحزمُ العمّالُ الصّينيون أمتعتهم ويولّوا وجوههم شطر بلادهم، أو أيّ بلاد أخرى موبوءة بالكسل والتّقاعس والفساد الإداريّ.

إنّ إصلاح الخدمة العموميّة جذريا سوف يوفّر أوقاتًا للمواطن الجزائريّ، بل سيدفع حياته بعيدا نحو الأفضل صحيّا واجتماعيا.. فالأمراضُ الخطيرةُ المنتشرةُ الآن، السّكر والدّم والقولون العصبيّ، سببها الرّئيسيّ هو القلقُ والإرهاقُ النّفسيُ والغضب، وبيئة هذا الثّلاثيّ هي الإدارات والطّوابير والملفّات الناقصة والمتأخّرة والمعاملات التّي لا تعرفُ النّهاية وخدمات النقل العموميّ المتخلّفة

ومفاجآت وأخطار الطّرقات حتّى لو افترضنا أنّ جميع المواطنين يتنقّلون ويسافرون على متن سيارات وحافلات جديدة ومريحة.

نوايا الوزير (الغازي) محمودة، **لكنّ الطّريق الأسهل، والميسّر، هو الحكومة الإلكترونية، لأنّها تعملُ في اللّيل والنّهار** والعُطل الرّسمية والدّينية والأعياد وفي الأسواق ومحطّات البنزين والمنتزهات وغيرها، فهي على صلة مباشرة بتقنيات الانترنت والهاتف النّقال ذي الخدمات المتعدّدة.

وقبل الوصول إلى هذه الحكومة.. ماذا لو شجّعنا فكرةَ مكاتبِ الخدمات في الأحياء والقرى.. وَبَدَلَ أن يتنقّلَ عشراتُ المواطنين فيخسرون يومًا كاملا ويضيفون عبئا إلى أعباء النّقل العام والطّرقات، يتحرّكُ شخصٌ واحدٌ من المكتب، وَعَبْرَ رُسُومٍ معقولة، ليقضي مصالحَ الجميع ويستخرجَ لهم وثائقهم ويتابعَ لهم ما يحتاجون إليه.

2013-11-03

اَلْمِحْوَرُ الثَّانِي

مَقَالَاتٌ فِي آلَامِ وَآمَالِ التَّنْمِيَّة

مَشْرُوعُ خَمْسِينَ مِلْيُون سَكَن..!!

حصلَ على شَهَادَتَيْ دكتوراه من جامعتيْن مختلفتيْن في دولة ناميّة محترمة، وكانت فرحتُه غامرةً بذلك، لكنّ الدّيون أثقلتْ كاهلَه فتكاليفُ المعيشة في تلك الدّولة الشّقيقة لم تكن بسيطة.. عقلُه وقلبُه في الجزائر وجامعاتها، لكنّ شبحَ الحصول على سكنٍ مناسبٍ دفعَه إلى حزم حقائبه من جديد والسّفر إلى دولةٍ خليجيّة براتبٍ وامتيازاتٍ عاديّة جدّا.

قلتُ له وأنا أودّعُه في المطار: لماذا لا تضع عصا التّرحال عن كاهلك، وتحطّ رحالك في الجزائر، ففي جامعاتها الكثيرة متّسع لَكَ ولأمثالك من الجادّين المتعطّشين لخدمة الأجيال الصّاعدة.. وأكّدتُ له أنّ راتبَ الأستاذ الجامعيّ يوفّرُ بشكلٍ أو بآخر حياةً كريمةً أو مستورةً على الأقلّ..؟

قلتُ ذلك بصدقٍ شديدٍ فالرّجلُ صبورٌ مثابرٌ يعشقُ البحثَ العلميَّ، ويهوى الحياة في المكتبات وبين رفوف الكتب، إلى جانب خبرة السّنوات التّي قضاها في ماليزيا والتّجربة الرّائدة التّي عايشها في تلك الدّولة النّموذجيّة تمدُّنًا وتقدّمًا علميًّا وتعايشًا سلميًّا بين مكوّناتها العرقيّة والفكريّة والدّينيّة.

أطلقَ صاحبي الدّكتور زفرةً حارّة اختصرت سنواتٍ من الجهدِ والكفاح ومعاناةِ الغربةِ ومعانقةِ الآمال العريضة في جزائر "المعجزات" ثمّ قال لي: لا أريدُ شيئًا من مظاهر الحياة التّي يتقاتلُ حولها النّاس، أريدُ بيتًا أسكنُه مع زوجتي وابنتي، وسيارةً أسهّل بها تنقّلاتي لأتفرّغ بعدها للجامعة والبحث العلميّ..

وغادرَ الدّكتور إلى الخليج الذّي صار ينافسُ دولَ أوروبا في استقبال الكفاءات الجزائريّة..!!

لم يطلبْ صاحبي شيئا مستحيلا، ولم يفكّر في قصرٍ فاخرٍ أو فيلا بأحد الأحياء "الرّاقية" بالعاصمة أو غيرها من المدن الكبرى.. إنّه بيتٌ عاديّ فقط يتوفّر على المقبول من متطلّبات الحياة المعاصرة.. وعلى زينة الدّنيا وزخارفها ألف سلام وسلام، ولن يزاحمَ صاحبُنا أحدًا بعد ذلك في طوابير ملفّات السّكن، ولن يقفَ على بابِ سيّدنا الوالي أو رئيس الدّائرة أو شيخ البلديّة، ولن يدخلَ في وساطاتٍ وألاعيب ليحصلَ على سكنٍ ثانٍ أو ثالث، فالوقتُ بالنّسبة له ولأمثاله أغلى من الذّهب الأصفر والأحمر.

مشكلةُ هذا الدّكتور هي مأساة جزائريّين كثيرين لا يحسنون السّباحة في المياه العكرة، ونجدُ في مقابلها كوارث أخرى..؟

فماذا لو سألنا سكّان العمارات الجديدة والأحياء السّكنية التّي تسلّمُها السّلطات المعنيّة تباعا.. ماذا لو سألناهم عن "الجيران" الذّين لا يظهرُ لهم أثر في اللّيل ولا في النّهار.. عن البيوت المغلقة..؟

سوف يذكر كلُّ ساكنٍ ساكنًا واحدًا غير موجود على الأقلّ.. استلموا مساكن وظلّت مغلقة لشهورٍ وسنوات.. فضلا عن الذّين يستلمون السّكن ثمّ يبيعونه مباشرة لأنّهم في غنًى عنه..!

وعلى المنوال ذاته يتحدّثُ البعضُ عن طامّات في مجال توزيع السّكنات، ويتندّرُ البعضُ عن بعض الواصلين أو المسؤولين الذّين يتمتّعون ببعد نظر وحكمة جعلتهم يخطّطون لأبنائهم وأحفادهم وربّما أكثر..!!!

فترى أحدهم لا يكتفي ببيت لابنه الكبير، بل يُودِعُ ملفًّا بشكل ما ويحصلُ على بيت لابنه الصّغير هذا الملاك الذّي ينبغي أن يأخذ حقّه من الآن، ويطول بعد النّظر أكثر وتتكثّف الحكمة في رؤوس هؤلاء فتدفعهم إلى التّفكير في الأبناء الذّين لم يولدوا بعد..!!

أليسوا جزائريين..؟؟ أليس من حقّهم الحصول على سكن من عوائد البترول..؟؟

سمعتُ رَقْمًا، أتمنّى أن لا يكون صحيحا، عن عدد المساكن المغلقة، أي تلك التّي استلمها أصحابُها ولم يستعملوها بعد، لحاجة في نفوسهم.. وقد يكون الرّقم مبالغا فيه، لكنّ تلك المساكن تعدّ الآن بالآلاف إذا استبعدنا الأرقام الخطيرة واتّهمنا أصحابها بالمبالغة ومجانبة الموضوعيّة..

وإلى جانب المساكن الْمُسَلَّمَة المغلقة نجدُ أرقاما أخرى تمثّل المساكن التّي تأخّر توزيعها لخلافات بين الجهات المسؤولة في كثيرٍ من الأحيان، ولحجمِ التّلاعب الذّي حدث في الملفّات فصار التّوزيعُ قنبلةً حقيقيّةً حيث تنفجرُ الاحتجاجات التّي لا يريدها أحد، كما تنفجرُ الخلافات بين الجهات المسؤولة

عن التّوزيع وجهات أخرى تدسّ أنوفها دائما بين الملفّات وتفرض هذا وتستبعد ذاك..!!

في لقائه الإذاعيّ الأخير قال وزيرُ السّكن والعمران نور الدّين موسى إنّ وكالة تطوير السّكن وتحسينه "عدل" تلقّت ثلاثمائة وخمسة وخمسين ألف طلب منها مائة وثلاثة وثمانون ألفا في العاصمة وحدها..!

والحقيقة أنّ أزمة السّكن حاضرة بشكل ما ولا يمكن إنكارها، لكنّ الأزمة الأخطر والأعظم والأشدّ فَتْكًا هي أزمة الجشع والطّمع والتّواكل والتّزوير والرّشوة والمحسوبيّة وغياب روح المسؤولية.

يقولُ المثل الصّينيّ: بَدَلَ أن تهدي للفقير سمكة، علّمه كيف يصطاد السّمك..

نعم إنّ الأمر سهل، فلنقدّم بين يدي المواطن قدوةً صالحة راشدة، وفرصًا حقيقية للعمل والتّطور، وشحنات قوية متواصلة من مكارم الأخلاق والحرص على المال العام، والتّوكل على الله ثمّ الاعتماد على النّفس، وبعدها سنراه كأيّ "شاطر" ينجزُ مسكنه بنفسه، وبعد ذلك سنرى مشروع المليون سكن الذّي أطلقه رئيس الجمهورية يسيرُ كما يتمنّى له المخلصون والحريصون على مصلحة الوطن، ويفي فعلا بحاجة المعوزين والمحتاجين..

أمّا إذا استمرّت الأوضاعُ بهذه الوتيرة البائسة، وزادت الأطماعُ واستمرّ طوفان الجشع فإنّ بلادنا في حاجة إلى خمسين مليون سكن على الأقلّ، لأنّ الذّي يصابُ بداء فقدان القناعة ويجد السبّل أمامه متاحة ومساكن الدّولة مباحة سيطلبُ مسكنًا على شاطئ البحر وآخر في الهضاب وثالثا في مسقط رأسه ورابعا قرب مقرّ عمله.. ويستمرّ على هذه الوتيرة، لأنّ بطن ابن آدم لا يملؤها إلا التّراب.

2008-11-27

قَرِيبًا سَنَدْخُلُ الْأَنْفَاق

نشرةُ الأخبارِ الرئيسيّةِ بالتّلفزيون الجزائريّ في ذكرى الاستقلال الماضيّة أَوْرَدَتْ خَبَرًا مختصرًا في كلماته، لكنّه غَمَرَنِي بِفَرْحَةٍ عَارِمَةٍ، وأتصوّرُ أنّ أغلبَ الجزائريّين الذّين تابعوا النّشرةَ ذلك اليوم، وسكّان العاصمة على وجه الخصوص، قد غَمَرَتْهُم الفرحةُ أيضا، لأنّ الخبرَ يتعلق بذلك "الثّعبان الميكانيكيّ" الذّي طَالَتْ غَيْبَتُه.

الخبرُ لم يحدّد تاريخًا لِمَوْعِدِ انطلاق خدمات قطار الأنفاق "اَلْمِيتْرُو" الذّي بَدَأَ التّفكيرُ فيه خلال السّنوات الأخيرة لحكم الرّئيس الرّاحل هَوَّارِي بُومَدْيَن، لكنّ المُذِيعَ تحدّثَ بِلَهْجَةِ الْوَاثِقِ قائلًا: إنّ خدمات الميترو ستنطلقُ قريبا، أو كلامًا مشابهًا لهذا يُوحِي بأنّ الجهات الإعلاميّة الرّسمية، وَمِنْ وَرَائِهَا الجهاتُ المسؤولةُ على قطاع النّقل، قد قرّرت زَفَّ هذا الخبر السّارّ للمواطنين بمناسبة الذّكرى السّابعة والأربعين لعيد الاستقلال.

والحقيقةُ الأُولى التّي ينبغي التّأكيدُ عليها بداية في "مَلْحَمَةِ الْمِيتْرُو" أنّ مدّة الثّلاثين سنة من عمر أشغال مِيتْرُو العاصمة، والتّي دَأَبَ البعضُ على الدَّنْدَنَةِ حولها، ليست مُطْلَقَةً هكذا، ففيها بعضُ المغالطات والمبالغات، ولا ينبغي الإسراف من خلالها في جَلْدِ الذَّاتِ كَمَا دَأَبَ بعضُ الكتّاب والصّحفيّين، لأنّ الفكرةَ تَبَلْوَرَتْ عمليًّا خلال إحدى اجتماعات الحكومة الجزائرية عام 1981، وَبَدَأَ تقديمُ الدّراسات التّقنية في العام الموالي، ولأسباب اقتصاديّة مرتبطة بانخفاض سعر البترول في الثّمانينيات لم تنطلق أشغالُ الحفرِ إلّا عام 1990، لِتُخَيِّمَ على سماءِ الجزائر بعد ذلك تلك العشريّةُ السّوداء الحمراء، لا أعادها الله، ويتعثّر المشروعُ أكثر من خمس سنوات، لينطلقَ التّفكير فيه من جديد مع بداية العهدة الأُولى للرّئيس عبد العزيز بُوتَفْلِيقَة الذّي عَايَنَ الأشغالَ ميدانيًّا عام 2003 مُقَدِّمًا بذلك دعمًا معنويًّا قويًّا للمشروع "المتأرجح".

والحقيقةُ الثّانيةُ التّي ينبغي التّأكيدُ عليها أيضا هي أنّ تأخّر دخول خدمات الْمِيتْرُو وَالتَّرَامْوِي إلى العاصمة والمدن الكبرى يجبُ أن يشعرنَا بالخجل من أنفسنا، رغم المبرّرات السابقة، لأنّ دُوَلًا أَضْعَفُ منّا مواردَ وثرواتٍ وتعاني باستمرار من ضيق ذات اليد، استعملت هذه الخدمةَ منذ سنوات طويلة وصار المواطنُ

فيها يتنقّلُ بِسَلَاسَةٍ وَمُتْعَةٍ أكبر بعيدا عن اختناقات الطّرقات ومخاطرها وتلوّثها..!!

والحقيقةُ الثّالثةُ، الأكثر أهميّة في نظري، أنّ الْمِيْتْرُو والتّرَامْوِي، وشبكةَ النَقل العامَ التِي تتكوَن من آلاف الحافلات، تظلُّ دون جدوى حقيقيّة إذا لم تصاحبها حملةٌ متعدّدةُ الأوجه والأساليب لبثّ الوعي بين المواطنين..؟

وَعْيٌ بأهميّة استعمال المواطن لوسائل النّقل العامّ، وَتَخَلِّيهِ عن سيّارته الخاصّة تخفيفًا عن الطّرقات ومساهمةً في الحفاظ على البيئة وما إلى ذلك.. لأنّ الشّعب الجزائريّ، مثل شعوب أخرى، يشهدُ إقبالًا ملحوظًا على اقتناء السّيارات، خاصة مع دخول خدمة البيع بالتّقسيط على الخطّ وتنافس شركات عالميّة شرقيّة وغربيّة على السّوق الجزائرية..

ودون الدّخول في جَدَلٍ حول ظاهرة الحرص على اقتناء سيّارة خاصة، وإن كانت دليل تقدّم وازدهار حقيقيّ أم مجرّد طفرة مؤقّتة لا علاقة لها بالتّنميّة الحقيقيّة في البلاد، فإنّ المشكلةَ تظّلُ في ثقافة المجتمع عند استعمال السّيّارات الشّخصيّة، والتّصّور الخاطئ الذّي يسكنُ عقولَ الكثيرين، خاصّة مَيْسُورِي الحال، وهو أنّ صاحب السّيارة الخاصّة لا يعرفُ طريقَ الحافلات العامّة وأماكنَ المحطّات، وأسعارَ التّذاكر، فذاك في ظنّه شأنٌ لَا يَعْنِيهِ من قريب أو بعيد لأنّه امتلك سيّارة..!!

والحالُ مع هذا التّصور الخاطئ هو ما نراه في طرقات مُدُنِنَا الكبرى خاصّة، حيثُ أكثر من نصف السّيّارات تُقِلُّ شَخْصًا وَاحِدًا فَقَطْ هو السّائق طبعا، والنّتيجةُ زِحَامٌ شَدِيدٌ يمكن اختصاره، لو صدقت النّوايا وتظافرت الجهود بِعَدَدٍ أقلّ من وسائل النّقل العامّة النّظيفة المُريحة.

إنّ مسؤوليّةَ نشرِ ثقافةِ المواصلاتِ العامّة تقعُ على عاتق الجميع خاصّة السّلطات المعنية ووسائل الإعلام العامّة والخاصّة..

رسالةٌ واضحةٌ ومختصرةٌ ينبغي العمل على إيصالها لأكبر قدر ممكن من المواطنين، وهي أنّ وسائلَ النّقلِ العامّةِ ليست مقصورةً على مَحْدُودِي الدّخل أو الذّين حَرَمَتْهُمْ ظُرُوفٌ مَا من امتلاك سيّارة خاصة..

وعندما تنتشرُ هذه الأفكارُ الإيجابيّةُ وتنمو إلى جانبها ثقافةُ المطالبة والمساءلة؛ سَوْفَ تتحسّنُ ظروفُ وسائل النّقل العامّة وتتغيّرُ معالمُها إلى الأحسن، ويصبحُ السّائقون والْمُحَصّلُونَ أكثر أدبًا ولياقةً وحرصًا على مصلحة الرّاكب وراحته.

ما أحوجنا أن نرى وزيرَ النَقلِ ومسؤولين آخرين وفنّانين ورياضيّين مشهورين وعلماء ومذيعين لامعين وشخصيّات سياسيّة وغيرهم يقومون بحملات توعيّة دوريّة..

نراهم وهم مع المواطنين في محطّات الحافلات ومحطّات الميترو والتراموي بعد انطلاق خدماتهما.. ويتوازى ذلك مع إجراءات عمليّة وصارمة لتحسين وضع خدمات المواصلات العامّة لتلبّي حاجة المواطن سعرًا وراحةً ومعاملةً، وتدفعه بالتّالي إلى ترك سّيارته في المنزل..

وَخَيْرُ هذه الإجراءات والتّحسينات سيعمّ الجميع بعد ذلك، حين يتحسّنُ أداءُ العمّال والموظّفين، وتستريحُ الطّرق لتتقلّص ميزانيات صيانتها، ويخفُّ الضّغطُ على البيئة والمحيط وينحصرُ التّلوّث شيئا فشيئا، وحتّى عدد الدّوريات المروريّة ورجال الشّرطة سوف يتناقصُ بعد ذلك لتتوجّه الجهود إلى مجالات أخرى.

وعودة إلى الميترو حيث تحدثت تقاريرُ صحفيّة عن تقليص المسافات التّي كانت مقرّرةً في ميترو الجزائر، وأنّ ما سيرى النّورَ قريبا هو خُمُسُ المشروع فقط، حيث ينتظر أن يكتمل الباقي لاحقا.. ومع ذلك سوف يتمكّن هذا الجزء

من نقل أربعين ألف راكب يوميًّا داخل العاصمة وهو رقم مهّم، سيخفّف العبء حتمًا عن الطّرقات حتّى لو ظلّت المشكلة قائمة إلى حين..

فقط دعونا نتفاءلُ ونحسنُ الظّن بالمستقبل، وأنّنا سندخلُ الأنفاقَ في العاصمة قريبا، وعندها يدركُ الجميعُ أنّنا قَطَعْنَا شوطا مهمًّا على طريق المشاريع الحقيقيّة لِلْبُنْيَةِ التَّحْتِيَّةِ الحديثة، وبعدها يتولّدُ ذلك الدّافعُ القويُّ لمواصلة الجهود وإكمال المشاريع العالقة..

دَافعٌ تشتركُ فيه الجهات المسؤولة بِحُسْنِ الأداء والمواطنون بِحُسْنِ المساءلة والمطالبة والوعي والإيجابيّة.

2009-07-23

اَلْمِيتْرُو وَالْعُهْدَةُ الثَّالِثَة

في منتصفِ الصّيفِ الماضي كتبتُ مقالًا في هذه المساحة تحدّثتُ فيه عن قطارِ الأنفاقِ (الْمِيتْرُو) وعبّرتُ عن شَوْقِي لذلك اليوم الذّي لن نضطّر فيه إلى استعمال سيّاراتنا أو حافلات النّقل المتهالكة للوصول إلى قلب العاصمة.. وذكرتُ في بداية حديثي خبرًا، ورد في نشرة الأخبار الرّئيسيّة بالتّلفزيون الجزائريّ في ذكرى الاستقلال، قال فيه المذيعُ بِلَهْجَةِ الْوَاثِق: إنّ خدمات الميترو ستنطلقُ قريبا.

بعد أيّام قليلة من ذلك المقالُ، وبينما كنتُ مُتَرَجّلًا في محيط ساحة أوّل مَايْ بالعاصمة، تفاجأتُ بِعَرَبَةِ مِيتْرُو تُطِلُّ من واجهة زجاجيّة زاهية، وبعد أن سرت خطوات انتبهتُ لنفسي فعدتُ أدراجي لاستطلع الأمرَ عن قرب وهناك أدركتُ أنّ وزارة النّقل أقامت مشكورةً عَرْضًا مُصَغَّرًا لِلْمِيتْرُو لِيَتَعَرّفَ عليه الجمهورّ، وهو مؤشّر قويّ على أنّ الأيّام التّي تفصلنا عن خدمات ذلك "الثّعبان الميكانيكيّ" صارت محدودة.

دخلتُ قاعةَ العرض فوجدتُ عددا من الموظّفين والموظّفات بِلِبَاسٍ يبدو أنّه خاصّ بِطَوَاقِمِ الميترو المُنتظر، وكان الاستقبالُ بشوشًا وودّيًّا للغاية، واستلمتُ نشرةً تعريفيّةً حول مشروع مِيتْرُو الجزائر ومحطّاته والخطّ الذّي سيدخلُ الخدمةَ قريبا وبقيّة الأجزاء التّي ستُنجزُ لاحقًا.

وَعَرَضَ علينا المضيّفون الصّعودَ إلى القاطرة حيث شاهدنا بأمّ أعيننا الفخامةَ والجمال.. وفي الدّاخل جلستُ على مقعدٍ وأغمضتُ عيني متخيّلًا أنّني فعلا على متن إحدى رحلات الميترو الموعود حيثُ أقطعُ مسافةً كانت تستغرقُ منّي وقتا طويلا وجهدا مضنيا ولا أكاد أصل إلى مقصدي في وسط العاصمة إلا بشقّ النّفس خاصة خلال أوقات الذروة..

طلبتُ من شيخ كبير، صَعَدَ هو أيضا إلى القاطرة، أن يطبّقَ التّمرين ويتخيّلَ الأمرَ لكنّه لم يهضم كلامي على ما يبدو وانشغلَ بِمُعَايَنَةِ المقاعد والأرضية والنّوافذ.

بعد أيّام من ذلك الحلم الجميل تعرّفتُ على شابّ يعملُ في شركة لها علاقة مباشرة بأشغال الميترو المُنتظر، وألححتُ عليه في السّؤال وطلبتُ منه جوابًا كافيًّا شافيًّا فأكّد لي أنّ المسألةَ لا تتعدّى أشهرا معدودة ويدخل مواطنو العاصمة الأنفاق وينعموا بخدمة الميترو.

تذكّرتُ قصّتي مع الميترو بعد كلّ هذه الشهور الطّويلة حيث لا زالت دار لقمان على حالها، ولم يظهر أيُّ إعلان جديد يبعث الأمل في النّفوس..؟

تذكّرتُها ونحن نودّعُ العام الأوّل من العهدة الرئاسية الثّالثة على أنغام كثير من أخبار الإنجازات الكبيرة التّي تحقّقت في عدد من المجالات الحيّوية في طول البلاد وعرضها..؟

لقد طالعتُ بعض ما كُتب عن إنجازات هذا العام الأوّل أو بالأحرى ما تصاعد في الخطّ البيانيّ لوتيرة المشاريع الكبرى التّي شهدتها السّنوات الماضية وجسّدت برنامج رئيس الجمهورية الذّي انتخبه الشّعبُ على أساسه، وَأَعادَ انتخابَه لأجله مرّة ثالثة ليكمل ما بقي منه ومن ثَمَّ يواصلُ قطارُ التّنمية مسيرَته..

ففي الإطار الخارجيّ استرجعت الجزائرُ قدرا كبيرا من مكانتها وهيبتها في المحافل الدّولية وسدّدت ديونها بالكامل، وفي مجال التّنمية ظهرت برامج متعدّدة ومتنوّعة مثل برنامج الإنعاش الاقتصاديّ وبرنامج دعم النّمو وتطوير مناطق الجنوب والهضاب العليا، وكانت المخصّصات الماليّة كبيرة للغاية حيث وصلت إلى مائتي مليار دولار، وقطعت البلادُ من خلالها خطواتٍ كبيرةً منها توفير حوالي ستة ملايين منصب شغل، وإنجاز أكثر من مليون سكن، واستكمال أكثر من ستين سدًّا، ودخول عدد معتبر من محطّات تحلية مياه البحر الخدمة، إضافة إلى مشاريع عملاقة مثل سدّ (بن هارون) ومشروع نقل مياه الشّرب من منطقة عين صالح إلى مدينة تامنراست بأقصى الجنوب الجزائريّ..

وفي مجال دعم شبكة الطّرق الوطنيّة تحقّق الكثير على المستويات الوطنية والولائية والبلدية، لكنّ درّة الأشغال العموميّة في الجزائر خلال السّنوات الماضية، والقليلة القادمة، هي مشروع الطّريق السّيّار شرق غرب الذّي يمتدّ

على مسافة ألف ومائتي كيلومتر، وقد فاقت النّسبةُ الإجماليّةُ للإنجاز التّسعين في المائة حسب تصريحات الوزير المسؤول عن القطاع.

وفي مجال التّعليم العالي تحدّثت الأرقامُ عن قفزة نوعيّة في عدد الخرّيجين بلغت المائة وأربعين ألف خرّيج سنويا، بينما تخطّى العدد الإجمالي للطلبة الجامعيين المليون ومائتي ألف طالب، ويستفيدُ قرابة نصف هذا العدد الضّخم من خدمات الإيواء ضمن شبكة الإقامات الجامعية المنتشرة في كامل جهات الوطن، كما زادت المنحة الجامعيّة للطلبة بنسبة خمسين في المائة..

وفي مجالات الصّحة والتّعليم والفلاحة والثّقافة يمكن الحديثُ مطوّلا عن إنجازات ما زالت جارية من العهدة السّابقة لتستمرّ في العام الأوّل من العهدة الثالثة..

وحتّى فضائح الفساد الضّخمة فهي ضمن حسنات هذه السّنة الأولى لا ضدّها، لأنّ الكشفَ عنها في هذه الفترة يدفع إلى التّفاؤل بأن تكون عمليّة محاربة الفساد واجتثاثه، على جميع المستويات، هي أحد العناوين الرّئيسية فيما تبقّى من العهدة الثّالثة.

أرقامٌ عظيمةٌ بكلّ ما لهذه الكلمة من معنى، لكنّ العودةَ إلى الميترو، وما شابه الميترو، هي مربط الفرس، لأنّنا، كمواطنين، نطمعُ أن نرى في السّنوات القادمة من العهدة الثّالثة **عددا من السّياسات والإنجازات التّي تمسُّ حياةَ المواطن المباشرةَ فوق تلك المشاريع العملاقة التّي نتابعها في نشرة أخبار الثّامنة بالتّلفزيون الوطني.**

نريدُ ونحن في العاصمة مثلا أن نلمسَ خدمة الميترو بأيدينا وأرجلنا لا أن نسمع عنها بآذاننا، ونريدُ أن تتحوّل قصصُ التّلاعب بأسعار المواد الأساسية إلى

المتحف لتشهد السّوقُ قدرا من الاستقرار يتناسبُ مع مكانة بلادنا وضخامة المبالغ المكدّسة في خزائنها العامرة..

نريدُ باختصار أن نتوقّف ألاعيبُ السّماسرة والانتهازيين والوصوليّين في جميع المجالات الحيويّة.. لأنّهم يدركون جيّدًا أنّ التّقدم إلى الأمام لا يخدمُ مصالحهم ورغباتهم الشّيطانيّة.

2010-04-11

النّقلُ العُمومِيُّ.. اِسْتِثمارٌ طَوِيلُ الْأَمَد

عشراتُ المواطنين بإحدى ولايات الجنوب أَقْدَمُوا على احتجازِ خمسين حافلة نقل داخل ملعب مدرسيّ والسّببُ الذّي دفعهُم إلى ذلك هو معاناتهم الطّويلة مع النّقل حيث يرفضُ النّاقلون الخواص الدّخول إلى منطقتهم، ومع أنّ عذر النّاقلين غير مذكور في نصّ الخبر الذّي أوردتُه صحيفةٌ وطنيّة، فإنّه ليس سرّا، فقد يكون العذرُ في الطّريقِ غير الممهّدة بشكل مناسب، أو تواضع الخطّ وإيراداته البسيطة.

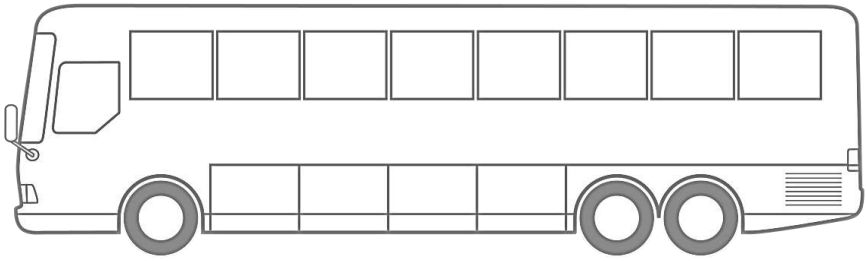

مَا أَقْدَمَ عليه سكّانُ ذلك الحيّ يظلّ مجرّد اجتهاد أو تصرّف طائشٍ ناتجٍ عن تراكمات من الغضب والإحباط واليأس، وقد تختلفُ وجهات النّظر حوله بين مؤيّد ومخالف، لأنّ المطالبةَ بالحقوق مشروعة، بل إنّ الاحتجاجَ علامةُ صحّة ودليلُ وَعْيٍ تُقَاسُ به الشعوب وتتفاضلُ به المناطق والأحياء، لكنّ الوسائلَ تظلّ دائما محلّ نظر واجتهاد..

وهكذا يُحسنُ بالعقلاء والحكماء في مناطق المعاناة والتّهميش أن يضاعفوا دائما من جرعات تثقيف المواطنين بأخلاقيات المطالبة الواعيّة والنّضال السّلمي لأجل الوصول إلى الحقوق المشروعة بالموازاة مع أداء الواجبات، وفي ذلك عصمة من الفوضى والتّحركات الغوغائيّة التّي تزيد مفاسدها عن منافعها بأضعاف مضاعفة.

الحديثُ يقودُنا مباشرة إلى النّقل العموميّ للأفراد وتجربة الخواص التّي انطلقت بعد انتهاء عهد الشّركات الحكومية في نهاية ثمانينيّات القرن الماضي..

وتجدرُ الإشارةُ بداية إلى أنّ موضوع النّقل مطروح على مدار أيّام العام بالنسبة للمواطن العاديّ، سواء امتلك سيارة خاصّة أم لا..؟

فإن كان من الصّنف الأوّل ويسكنُ مدينةً مزدحمةً كالعاصمة وأخواتها، فهو يعاني الأمرّين في الوصول إلى مكان عمله وقضاء حوائجه خاصة في أوقات الذّروة بسبب الاختناقات المروريّة، ويتمنّى بالتّالي لو تغيّر الحالُ وتوفّرت مواصلاتٌ عامّةٌ تُلبِي الحاجات بشكل مقبول على الأقلّ، فالسّيارةُ تتحوّلُ إلى عبءٍ في كثير من الأحيان بسبب الازدحام الشّديد أو البحث عن موضعٍ للوقوفِ ومن ثمّ الوقوع في المحظور أو المحجوز لِبَارُونَات (الْبَارْكِينْغْ) المنتشرين كالفطر في شوارع وساحات المدن الكبرى..!!

أمّا الصّنفُ الثّاني فقد يكون محظوظًا إذا كان خطّ سيره نحو عمله أو حاجته قصيرا وليس مزدحما، أمّا إذا كانت المسافةُ طويلةٌ والأحياءُ والتّجمّعاتُ التّي تخترقها الحافلةُ كثيرة والمحطّات بأعداد لا حصر لها؛ فقد ينفقُ من وقته ساعة وربّما ساعتين وأكثر حتى يصل إلى مقصده، ويقضي تلك المدّة واقفا أو على كرسيّ ضيّق وسط ضوضاء وصراخ المحصّل ومجادلاته مع بعض الرّكاب، ناهيك عن طريقة القيادة الخطرة من شابّ متهوّر أو كهل يعاني من مضاعفات مراهقة متأخّرة..!

هل يمكنُ الحديثُ عن هجرة جماعيّة نحو مؤسّسات النّقل العموميّ سواء بالصورة النّمطية الماضية أو بصورة جديدة ديناميكية تحترمُ المواطنَ وتقدّمُ خدمات بمواصفات عالمية تضع في حسابها راحة الرّاكب قبل أيّ اعتبارات أخرى..؟

الجريدةُ الرّسميّةُ نشرت مؤخّرا مرسومًا تنفيذيًّا يقضي بإنشاء سبع وعشرين مؤسّسة نقلٍ حضريّة ولائيّة جديدة، وهي خطوةٌ في الاتّجاه المعاكس لمسار المستثمرين الخواصّ الذّين يسيطرون على قطاع النّقل في أغلب مناطق الوطن.

القرارُ اعتبره (الخواص) ضربةً للشّركات الخاصّة ومؤشرًا على عزم الجهات الوصيّة العودة إلى زمن الشّركات العمومية، وبالتالي الاستغناء عن الأفراد أو اضطرارهم إلى الانسحاب تدريجيا من مسرح النّقل، خاصّة أنّ الوزارة المعنية سبق وأن وجّهت لهم أصابع الاتّهام بسبب التّقصير والفوضى الحادثة في مجال نقل الرّكاب والتّجاوزات الخطيرة التّي يشهدُها هذا القطاع الحيويّ الذّي يدخل في صميم حياة المواطن وانشغالاته اليوميّة.

القرار أعاد إلى الأذهان تلك الشّركات الحكوميّة التّي أَفْلَسَتْ سابقا ودفعت الحكومةُ إلى تشجيع الخواصّ على خوض التّجربة كاملة، ويجحفُ بعض

المتضرّرين من هذا القرار في تقييم التّجربة الجديدة، حتّى قبل انطلاقها، ويرون أنّها مجرّد عودة إلى مؤسّسات عموميّة ميّتة أثبتت فشلها في السّابق بجدارة..!

ويمكن تفهّم حقّ النّاقلين الخواص في الدّفاع عن وظائفهم ومصادر قُوتِهِمْ؛ لكنّ من حقّ المواطن أيضا أن يرى الأمر بصورة مختلفة ويطمع في وسائل مواصلات أفضل وأرقى على غرار دول أخرى قريبة، فضلا عن الدّول المتقدّمة التّي قطعت شوطا هائلا في هذا المضمار.

إنّ العودةَ إلى الشّركات العموميّة ليس قرارا موغلا في الخطأ، بل قد يكون القرار الأصوب خاصّة إذا نال حقّه من الدّراسة والتّخطيط ثمّ التّنفيذ السّليم والتقييم والمتابعة المستمرة..

إنّ تلك الشّركات في حاجة ماسة إلى تلافي أخطاء الماضي، وفتح صفحة جديدة وتدريب طواقم عمل تحسن احترام الرّاكب وتقدّم خدمة حضارية راقية.. فلم يعد من المقبول أن يظلّ سائق الحافلة، أو مساعده، دون تكوين مناسب ومؤهّلات نفسيّة وثقافيّة وهو يتعامل مع عشرات الرّكاب من جميع فئات المجتمع..؟

لا بدّ أيضا من تحسين وضع المواصلات العامّة لِتُلَبِّيَ الحاجات وتغريَ المواطن بترك سيّارته، ومن وسائل ذلك، كما في بعض الدّول، تخصيص ممرّات خاصّة للحافلات، وهو أمر عادل فلا يُعقل أن نساوي بين حافلة تقلّ أكثر من مائة راكب وسيّارة عادية قد يكون وراء مقودها مراهق لم يخرجه إلّا الملل والرغبة في تضييع الوقت..!

إنّ المواصلات العموميّة هي استثمار استراتيجيّ طويل الأمد على جميع المستويات حتّى وإن تحدّثت لغةُ الأرقام عن أرباح متواضعة وربّما خسائر في بعض الأحيان، لأنّ النّقل الرّاقي المريح هو استثمار في السّياحة وصناعة سمعة

طيّبة للوطن، واستثمار في الاقتصاد وعماده اليد العاملة التّي تستعمل المواصلات العامّة، واستثمار في التّعليم عندما يصلُ المعلّم والتّلميذ دون تعب إلى فصول الدّراسة، واستثمار وتوفير في الطّرقات وميزانيات صيانتها عندما تحدثُ الهجرةُ الجماعيَّةُ من استعمال السّيارات الخاصّة إلى النّقل العموميّ.

2010-05-15

السَّيِّدُ الْمُطْلَق

أَحَدُ الْمُرَشَّحِينَ لمنصب نائب الرّئيس الأمريكيّ في انتخابات سابقة كان سِينَاتُورًا مُسِنًّا إلى حدّ ما، وقضى في منصبه فترة طويلة نسبيًّا واشتهر بمواقف سياسيّة معيّنة، لكنّ من ميزاته التّي نشرتها وسائل الإعلام، وهي تتحدّثُ عن تفاصيل حياته، أنّه يركبُ القطار من بيته إلى مقرّ الْكُونْجْرِسْ في واشنطن ويقطعُ يوميًّا مسافة تسعين كيلومترا ذَهَابًا ومثلها في رحلة الإيّاب.

يقطعُ ذلك السّيناتور إذا مسافةً تقاربُ المائة كيلومتر ليصل إلى مكان عمله، ولا أظنّ أنّه يركبُ القطارَ بملابس غير رسميّة فإذا وصلَ إلى مكتبه استبدلها ببدلة وربطة عنق فاخرة وأعاد ترتيب نفسه وانطلق من هناك ليبدأ اجتماعاته ولقاءاته ومقابلاته مع وسائل الإعلام وأعضاء اللّوبيات وجماعات الضّغط وغيرهم.

إنّه سيناتور أمريكيّ ولا شكّ أنّ منصبه ووضعه الماليّ يمكّنُه من توظيف سائقٍ خاصّ يتحرّكُ معه دون الحاجة إلى ركوب القطار، لكنّ الأمر لا يعني له شيئا على ما يبدو، كما أنّ مستوى الخدمة والنّظافة والسّرعة في القطارات تجعلُها محلّ جذب للجميع بل وتفضيل أيضا، لا كما يحدثُ في بعض بلدان عالمنا الثّالث حيث يضطرّ الكثيرون اضطرارا إلى ركوب القطارات ووسائل النّقل العامّ لعدم توفّر السّيارات الخاصّة أو الرّغبة في تجنّب الطّرق وفوضى المرور القاتلة.. يتحاشون تلك الوسائل لتخلّف خدماتها وتدنّي مستوياتها إلى درجات قد يصعبُ تصوّرُها في بعض الحالات..!

نَتْرُكُ ذلك السّيناتور وأمثاله في الدّول المتقدّمة ونتحوّلُ إلى بلادنا لنتساءل إن كان في وسع بعض البرلمانيّين أن يفعلوا الأمرَ ذاته ويركبوا القطارات وحافلات النّقل العموميّة خاصّة تلك التّي يمتلكها الخواصّ..؟؟

نتساءلُ إن كان في الإمكان أن يركب سيناتورا عندنا حافلةَ نقلٍ تنطلقُ من أطراف العاصمة ويصلُ بها قرب مقرّ البرلمان في كامل لياقته وزينته وهندامه المرتّب الذّي خرج به من بيته..؟؟

نتساءلُ إن كان في إمكانه بعد الوصول أن يجلس على مقعده في البرلمان ويشرع بشكل طبيعيّ في المناقشات والمداولات دون أن يُمضي نهار تلك التّجربة في التّشكّي والتّبرّم من مآسي المواصلات وزحمة الطّرقات وفظاعة عددٍ من

السّائقين والمُحَصّلين وجلافة بعض الرّكاب ومجافاتهم لكثير من بديهيّات الأخلاق والآداب العامّة واللّباقة في التّعامل مع الآخرين واحترام خصوصيّاتهم وحقّهم في رحلة آمنة هادئة دون منغصّات..؟؟

نأملُ أن يبادرَ بعضُ النّواب الكرام الغيورين على مصلحة الشّعب إلى خوض التّجربة لعدّة أيّام على الأقلّ.. ولعلّ من أَطْرَفِ ما سيكتشفُه بعض نوّابنا الكرام هو ضيق المقاعد وحجمها المتواضع في حافلات الخواصّ.. ذلك الحجمُ الذّي لا يتناسبُ مع بعض الأجسام، فتحتاجُ إلى الْحِمْيَةِ الغذائيّةِ وممارسةِ الرّياضةِ للتّخلص من الوزن الزّائد حتّى يصبح الجلوسُ ممكنًا، وليس مريحًا، في تلك المقاعد المتقاربة والمتراصّة وكأنّها صُمّمت خصّيصًا لِحَشْرِ الرّكاب بأعدادٍ لا تتناسبُ مع المساحة الكلية للحافلة..!!

والمؤكّد بعد ذلك أنّ أصحاب التّجربة من النّواب سيقيمون دُنْيَا البرلمان والحكومة ولا يُقْعِدُونَهَا حتّى يتأكّدوا من انطلاق قطار التّغيير الحقيقيّ في قطاع المواصلات العامّة..

والدّعوةُ نفسها موجّهةٌ إلى المسؤولين التّنفيذيين وبجميع مستوياتهم.. خاصّة أنّهم محلّ تساؤل دائم من المواطن، وهو يعاني متاعب المواصلات العامّة: هل يفكّرُ كبارُ المسؤولين، مجرّد التّفكير، في استعمال الحافلات والقطارات أو دفع أولادهم وعائلاتهم لخوض التّجربة وتذوّق طعمها..؟؟

أسئلةٌ كبيرةُ الحجمِ تُطرحُ في مجال النّقل العامّ كلّما قَرَأْنَا أخبارًا عن مشاكل هذا القطاع، وتساؤلات يطرحُها المواطنُ يوميا وهو يعاني داخل حافلة ضيّقة وطرقات لم تعد تستوعب أعداد المركبات المتزايدة، وأكثر من ذلك قطار أنفاق ما يزال مُصَمِّمًا على الاختفاء تحت الأرض عامًا بعد عام..؟؟

آخرُ الأخبار في هذا القطاع الحيويّ تحدّثت عن زيادة الأسعار التّي بدأت بها مؤسّسات النّقل الحضريّ وشبه الحضريّ..

زياداتٌ تراوحتْ بين عشرين وخمسين في المائة، وجهاتٌ رسميّةٌ ذاتُ علاقةٍ بهذا الملفّ قالت إنّ (الزّيادة تمّ الاتّفاق عليها بسبب الوضعية المالية المعقّدة التّي تعيشها مؤسّسات النّقل الحضريّ خصوصا على مستوى العاصمة حيث تعاني الشّركة من عَجْزٍ مَالِيّ).

مبرراتٌ قد تكون مقبولةً عند الاستسلام لقوانين الرّبح والخسارة الاقتصادية الظّاهرة للعيان، لكنّ المواصلات العامّة تريدُ تفكيرا من نوع آخر..

إنّنا في حاجة إلى التّأكيد لأنفسنا دائما أنّها استثمار استراتيجيّ طويل الأمد على جميع المستويات حتّى وإن تحدّثت لغةُ الأرقام عن أرباحٍ متواضعةٍ وربّما خسائر في بعض الحالات، لأنّ وسائل النّقل العامّة المريحة والسريعة دعمٌ وإسنادٌ مباشرٌ لجميع قطاعات الدّولة وخدمةٌ ذات منفعة لكلّ فئات الشعب..

إنّها استثمارٌ في السّياحة والصّناعة والتّعليم والثّقافة، وحتّى الطرقات والبيئة عندما يتركُ المواطنُ سيّارته الخاصّة في بيته ويركبُ حافلةً عامّة.

وعودة مرة أخرى إلى البرلمانيين والمسؤولين السّامين، وحتّى الْمُنْتَخَبِينَ والمسؤولين المحليّين.. **لِنُجَدِّدَ الأملَ في رؤيتهم قريبا وهم يقفون في المحطّات العامّة ويخوضون التّجربة مع المواطنين في حرّ الصّيف أو قرّ الشّتاء،** ويتنقّلون في أجواء الاختناقات المروريّة ويستمعون إلى تعليقات المواطنين ومناوشاتهم مع السّائقين والْمُحَصِّلِين..

والأملُ بعدها كبيرٌ أن يتّجه البرلمانيون والمسؤولون بِصِدْقٍ إلى هذا القطاع الحيويّ ويبادروا إلى تحسين أوضاعه والدّفع به نحو مستويات ومعايير الدّول المتقدّمة.

وعودة أيضا إلى ذلك السّيناتور الأمريكيّ وأمثاله لِنَعْرِفَ بعض أسرار التّقدم عندهم، وندركَ أنّه لا يعدو ذلك الالتحام مع المواطن والإيمان بأنّه هو الأساس في كلّ شيء، فَبِدُونِهِ لا وجود لشيء اسمه مسؤول أو مسؤولية أو وطن ودولة ومؤسسات.. إنّه المواطنُ الذّي يمثّلُ محورَ السّياسة وَهَمّ السّياسيّين مهما اختلفت مشاربهم وأفكارهم وبرامجهم.. إنّه السّيدُ المطلق بلا منازع.

2010-07-10

اَلْبِدَايَةُ مِنَ الْبَلَدِيَّة

بَلَدِيّتَانِ مُتَجَاوِرَتَانِ في إحدى ولايات الجنوب الجزائريّ.. مُتَشَابِهَتَانِ في تواضع الثّروةِ ومصادرِ الدّخل وطبيعةِ السّكان ومستوياتهم ونسبة الوعي والتّعليم فيهما.. إحدى البلديّتيْن تُعاني منذ سنوات أزماتٍ متتاليّةً ممّا أثّر على وَتِيرَة التّنمية، بل وصلَ الأمرُ إلى تجميد مجلسها وتحويل إدارتها إلى الكاتب العامّ بعد أن رفع الأعضاءُ المنتخبون دعاوى قضائيّة ضدّ بعضهم البعض، أمّا البلديّة الأخرى فتشهدُ تصاعدًا لخطّها البيانيّ على جميع الأصعدة.

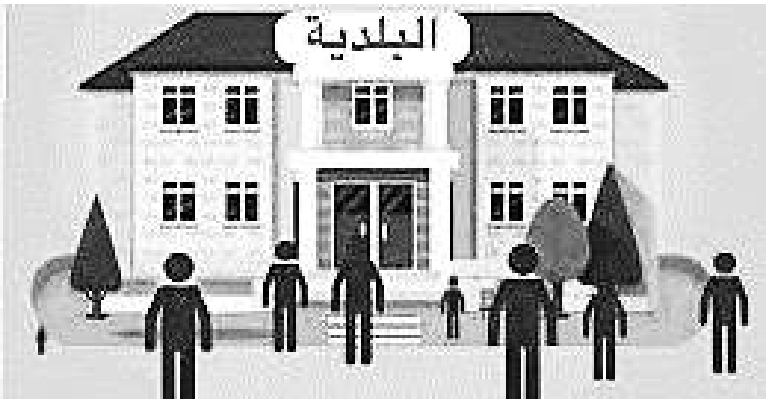

زُرْتُ البلديّةَ المستقرّةَ قبل قرابة خمس سنوات ولاحظتُ فيها حراكًا متوسّطًا، لكنّني عندما زُرْتُهَا قبل أشهر رأيتُ العجب العجاب وأجزمُ أنّني لو دخلتُها مغمض العينيْن وفتحتهما هناك لأنكرتُ أنّ هذه المدينة هي تلك القرية المتواضعة التّي كنّا نعرفها منذ عشر سنوات..!

أمّا البلديّة الثّانية التي تحوّلت اجتماعاتُ مجالسها إلى تصفيّة حسابات وتكسير عظام هذا لحساب ذاك؛ فقد انسدّ فيها الوضعُ تمامًا وتوقّفت مشاريعُ كثيرة، ولا تكادُ تسمع سوى شكاوى المواطنين من الحظّ العاثر الذّي أوقعتهم فيه كواليس السّياسة المحليّة..!

كلامٌ كثيرٌ يمكن أن يقال حول البلديّات سواء تلك التّي نجحت وصارت أنموذجًا في الرّقيّ الإداريّ والعناية بالمحيط وخدمة المواطن، أو تلك التّي أدمنت جميعَ أنماطِ الفشلِ والأزماتِ وعملياتِ سحبِ الثّقةِ بسببٍ ودون سبب، والنّتيجةُ في آخر المطاف هي مصائبُ التّخلف التّي تقعُ على رأس ذلك المواطن البسيط الذّي ينتظرُ طريقًا لسيّارته أو مدرسةً لأولاده أو مشروعًا يحرّكُ دواليب الاقتصاد المحليّ ليعم الخير الجميع.

العدُّ التّنازليّ للانتخابات البلدية القادمة قد بدأ، والانتهازيّون والنّفعيون من جهتهم شرعوا في عمليات عدّ الشهور الفاصلة عن ذلك الموعد..!

يعدّون ويتلمّظون ويلعقون شفاههم من الآن وهم يتخيّلون حجمَ المصالح الشّخصية التّي سيحقّقونها عبر الوصول بأنفسهم أو المساهمة في إيصال من يخدُمهم ويرعى ملفّاتهم ومشاريعهم المشبوهة، ويُرضي بالتّالي نفوسهم الأنانيّة التّي لا تجدُ غضاضةً في القفز فوق المواطن، بل وطحنه وسحقه إن استطاعت إلى ذلك سبيلا..!!

كلّنا تفاؤلٌ أن تكون العهدة القادمة للمجالس البلدية أفضل حالا وَأَبْعَدَ عن المشاكل والصّراعات التّي تعطّلُ مسيرةَ التّنمية المحليّة وتحشرُ مناطق كثيرة في زوايا التّخلف سنوات أخرى..

نَتَفَاؤُلُ في الوصول إلى عدد قياسيّ من البلديات الحقيقيّة التّي تحملُ همّ المواطن وتعملُ على تغيّير واقع حياته بشكل ملموس بعيدا عن الأرقام والتّصريحات والمناسبات الانتخابية.

والأملُ معقودٌ على مشروع التّعديلات الجديدة في قانون البلدية.. ذلك المشروع الذّي يتطلّع من خلاله وزير الداخلية دَحُّو ولد قَابْلِيَّة إلى علاج (الاختلالات التّي ظهرت عند الممارسة في إطارها الدّستوريّ والسّياسيّ والقانونيّ والاجتماعيّ حيث يضعُ المواطنَ في لبّ اهتماماته من خلال إشراكه في تسيير شؤون بلديّته تكريسًا لمبدأ الدّيمقراطية التّشاركيّة)..

تلك التّعديلات التّي ترمي إلى (ضمان استقرار المجالس البلديّة من خلال وضع آليات تحدُّ من ظاهرة الانسداد وسحب الثّقة من رئيس المجلس الشّعبيّ البلديّ)..

تلك التّعديلات التّي تهدفُ إلى تحقيق الاستقرار والحدّ من اللّجوء المفرط وربّما العشوائيّ لإجراءات سحب الثّقة عبر القيد الجديد الذّي يضمن (عدم جواز تقديم سحب الثّقة خلال السّنة الأولى من العهدة ولا خلال السّنة الأخيرة منها، كما لا يمكن تقديم أيّ طلب تمّ رفضه قبل انقضاء سنة كاملة)..

ما أحوجنا إلى ضوابط جامعة مانعة تخدمُ مصلحةَ البلديّة وتسدُّ الطّريق في وجه أولئك الذّين يتفنّنون في تعكير الأجواء لتصفو لهم الأفراح واللّيالي الملاح مع مصالحهم ومشاريعهم على حساب المصلحة العامة..!

التّعديلاتُ الجديدةُ ستعزّزُ من صلاحيات رؤساء المجالس المنتخبة، وهو أمر مطلوب بإلحاح لأنّ المنتخبَ يمثّلُ إرادة الشّعب، والشّعب هو عماد العملية الديمقراطية من أساسها سواء المحلية أو الوطنية.. فَنَعَمْ لتعزيز تلك الصّلاحيات، وما أحسن أن يكون ممثّل الشّعب قويًّا قادرا على إنفاذ تطلّعات الذّين انتخبوه، ومُؤهلا للوقوف في وجه العراقيل البيروقراطية، وشجاعا في وجه مرضى التّطبيق الجامد للقوانين وأمثالهم من الذّين ينامون ويستيقظون وهم على ذلك البرود والهدوء السّلبي تجاه أموال عامة تتعرّض للهدر على شاكلة مشاريع جاهزة لكنّها لم تسلّم للمصالح المعنية، وسكنات شاغرة سنين عددا دون أن يستفيد منها أحد، وهلمّ جرّا..!!

جميلٌ أن يتمتّع رئيسُ المجلس البلديّ المنتخَب بصلاحيّات أكبر، لكنّ الأجمل منه هو ذلك العمل والجهد الدّؤوب الذي يرسّخ الكفاءة والنّزاهة في العملية الانتخابيّة والإداريّة.. فدون ترسيخ معيار نظافة اليد وطهارة الضمير سيصل الانتهازيون إلى كثير من المجالس، وعندها سيفعلون الأفاعيل لأنّ الصّلاحيات في أيديهم، وسحب الثقة عنهم غير وارد إلّا في أضيق الحالات حسب مشروع التّعديلات الجديدة.

ومسألة النزاهة والنّظافة شأن المواطن النّاخب قبل الجهات المسؤولة، لأنّ الأخيرة قد تعجزُ عن متابعة كلّ صغيرة وكبيرة، ولأنّ القضاء على وسائل التّحايل والتّلاعب الشّيطانية ليس متاحًا في جميع الحالات، وهكذا يتسرّبُ غير المرغوب فيهم إلى القوائم ويتربّعون بعدها على الكراسي..

أمّا المواطن ففي وسعه أن يمنع كلّ مشبوه من الوصول إلى المجالس، وما عليه إلا المسارعة إلى سلاح الوعي الصّحيح وروح المبادرة والشجاعة، التّي

تجعله يقف بحضوره ودعايته وصوته مع القوائم النّظيفة والشّخصيات المعروفة بالكفاءة والنزاهة وطهارة اليد.

والحقيقة أنّ المسؤولية عامّة وينبغي على النّخبة الواعية أن تسابقَ الزّمنَ وتبدأ التّحضير للانتخابات البلدية القادمة من الآن عبر بعث الأمل في النفوس وتشجيع المواطنين على المشاركة الفاعلة في العملية الانتخابية **والعمل على محو تلك الأفكار البالية التّي يروجها المشبوهون ومفادها أنّ السياسة صعبة ولا تستطيعها الكفاءاتُ النّظيفةُ والكوادرُ الشّابة..!!**

على النّخبة الواعية أن تقلبَ الطّاولةَ وتصيحَ في وجه الجميع أنّ المستقبلَ للحكم الرّاشد من خلال الشّباب المتعلّم النّظيف.. والبداية من البلديات.

2010-11-27

اَلْبِدَايَةُ مِنْ سُونَاطْرَاك

تَخْفِيفُ الضَّغْطِ عن العاصمة الجزائر بعد تحويلِ المَقرّ الرّئيسيّ لمجموعة سُونَاطْرَاكْ إلى مدينة تُقُّرْتْ (ولاية وَرِقْلَة) لأنّ هذه الأخيرة تحتوي على كميّات هائلة من المياه الجوفيّة وتتوفّرُ على مطارٍ وخطٍّ للسّكك الحديديّة، وبذلك يمكنُ تطويرها والاستغناء عن فكرة إنجاز مدينة جديدة بِحَاسِي مَسْعُود عاصمة الثّروة الوطنيّة ومصدر الحياة الأوّل للمواطن الجزائريّ.

سوناطراك

sonatrach

الفكرةُ طَرَحَهَا المديرُ العامّ السّابق لمجموعة سوناطراك نزيم زويوش، كما جاء في إحدى الجرائد الوطنيّة، وما شدّ انتباهي إليها هو مسألةُ تخفيف العبء عن العاصمة التّي تُنُوءُ بسكّانها واقتصادها وتجارتها وسياستها وإدارتها وحركة المرور الصّعبة فيها وأعداد الوافدين إليها بشكل دائم أو مؤقّت.

دعوةُ أو فكرةُ المدير السّابق لسوناطراك قد يراها البعضُ بريئة صافية، وقد يراها آخرون من زوايا أخرى تنطلقُ من خلفيات سابقة وحسابات قد تكون مع هذا الطّرف النّافذ أو ذاك..؟؟

لكنّ ما أودّ التأكيدَ عليه هو تثمينُ جوهر الفكرة والانطلاق منها بغضّ النّظر عن الرّجل وماضيه وحاضره لأنّني، شخصيًّا، لا أعرف عنه شيئا، وهو تقصيرُ منّا نحن معاشر المواطنين حين لا نطلبُ معلوماتٍ وافيةً عن أصحاب المناصب الكبيرة في البلاد وخلفيّاتهم والمؤهّلات العلميّة والخبرات الطّويلة والمسيرة النّظيفة النّاصعة التّي يُفترض أنّها أوصلتهم إلى مراكز قياديّة وإدارية تؤثّر في حاضرنا ومستقبلنا..

ولعلّنا نستدركُ ما فات، شعبًا وحكومةً، عبر الإصلاحات السيّاسية والإعلاميّة الموعودة فنسعى بإخلاص نحو الوصول إلى شفافيّة عاليّة تصبحُ فيها مواقع الانترنت الخاصة بالوزارات والمؤسّسات الكبرى، وحتّى الأحزاب والجمعيات، تحتوي عل السِّير الذّاتية لكبار المسؤولين التّنفيذيين لنتعرّف على درجاتهم العلميّة وخبراتهم التّي أهلّتهم لشغل مناصبهم الحسّاسة، وآخر الدّورات التّكوينية التّي تلقوها في مجالاتهم وما قاربها، وعدد اللّغات التي يتحدّثونها..

ولعلّ فتح الإعلام على أوسع أبوابه، السّمعيّ البصريّ، سيقودنا أيضا إلى آفاق أرحب تتاحُ لنا فيها معرفة كلّ شيء، عدا الأمور الشّخصية جدا، عن المسؤولين الكبار لتطمئنّ قلوبنا ونتيقّن أنّ هؤلاء يجلسون على كراسيهم بجدارة

واستحقاق، ولم يصلوا إليها، لا سمح الله، عبر مَحَاصَصَاتٍ و(كُوطَاتٍ) مناطقيّة أو حزبيّة، أو عبر تفاهمات الكواليس بين مراكز النّفوذ، وأنّ حالنا، دون أن ندري، أشبه بالطائفيّة اللبنانيّة..؟؟

وعودة إلى كلام السّيد المدير السّابق، وبغضّ النّظر عن كون مدينة تُقُّرْتْ مؤهلّة فعلا لاحتضان النّشاط الاقتصاديّ التّجاريّ الأوّل للجزائريين أم لا؛ ينبغي الإشادة بجرأة مثل هذه التّصريحات والبناء عليها للدّخول في حوارات هادفة حول عدد من القضايا الجوهريّة في البنية (الشّكلية) للاقتصاد والسياسة في الجزائر، ومنها العاصمة وشركة سوناطراك، والمركزية الشّديدة التّي تعاني منها الإدارة بعد أن زالت مبرّراتها.

إنّنا على مَرْمَى حَجَرٍ فقط من الذكرى الخمسين لاستقلال الجزائر ومع ذلك شهدت مدينةٌ جنوبيّةٌ كبيرةٌ في الأيام الماضية حادثةً خطيرةً تمثلت في كتابة شعارات غريبة عجيبة تمسُّ وحدة البلاد وتلاحم شعبها، وعندما تفاعلت الأحداث اللّيبية مؤخّرا على الحدود الجزائريّة تجدّدت المخاوفُ من استغلال ملفّ الطّوارق مرّة أخرى، أمّا تجاذبات منطقة القبائل ومحاولات استغلالها فحدّث عن ذلك ولا حرج..؟؟

علينا جميعا أن نشعر بالخجل من كلّ ذلك لأنّ نصف قرن من عمر دولة الاستقلال يكفي، وزيادة، لطيّ جميع الملفّات الجهويّة والعرقيّة والمناطقية و(العروشية) بعد أن يشعر الجميع بدولة العدالة والمواطنة الحقيقيّة، لا مجرّد ذلك الكمّ الهائل من الشّعارات التّي تُرَدَّدُ في المناسبات الوطنيّة..!!

إنّ نظرةً متأنيةً في الواقع الاقتصاديّ ستقودنا إلى تلك الحقيقة المُرّة وهي أنّ القدرات الوطنيّة تتمركزُ في نسيج عدد محدود من المدن وعبر مناطق قد لا تصل إلى خمسة في المائة من المساحة الإجمالية للبلاد..!!

كما أن أغلب هذه المدن، إن لم نقل كلّها، تقع في الشّمال، وربّما يكون أكثرها غير آمن من الكوارث الطّبيعية سواء من البحر، أو باطن الأرض حيث الزّلازل، وظاهرها حيث الفيضانات التّي تسبّبها الأمطار الطوفانيّة المفاجئة.

إنّ ثورة الاتصالات قد بلغت مستويات خياليّة، وما زالت تواصلُ طريقها نحو آفاق كانت بالأمس القريب أشبه بالأحلام وأقرب إلى خيالات كتّاب سيناريوهات أفلام الرّسوم المتحركة؛ وهكذا تحوّلت دولُ العالَم إلى قرية كونيّة صغيرة، وصار الشّركاء أو الفرقاء يعقدون الاجتماعات ويجرون الحوارات ويصلون إلى النّتائج والقرارات وكلّ منهم في مكتبه ومدينته ودولته وقارّته دون أدنى حاجة إلى شدّ الرّحال..

ما أحوجنا إلى خطوات جريئة على طريق الإصلاح الإداريّ لتنطلق الطّاقات الكامنة وتزول الحواجز التّي صنعتها سنوات طويلة من البيروقراطيّة القاتلة.

حول نقل العاصمة الجزائر إلى مكان أوسع قرأتُ قبل سنوات كلامًا خطيرا، في صحيفة جزائرية، مفاده أنّ الرّئيس الراحل هَوّارِي بُومَدْيَن كان مصمّمًا على تجسيد الفكرة منذ العقد الأوّل للاستقلال، لكنّ رجالًا نافذين في الإدارة حالوا بينه وبين هدفه والسّبب، حسب كاتب المقال، يعودُ إلى صديقات أولئك النّافذين حيث رفضنَ التّحوّل عن العاصمة إلى مدينة أخرى.؟؟!!

كلامٌ أتمنّى من كلّ قلبي أن يكون مجرّد شائعات أو مشاكسات سياسيّة عابرة، لأنّ صحّته تعيدنا إلى زمن الجواري أيّام الملوك والأمراء، والدّور الذّي كانت تلعبه الحسناوات في تسيير شؤون الممالك والدول وحتّى سقوطها نحو الهاوية ومحوها من الخارطة..

أتمنّى ذلك لأنّ مجرّدَ التفكير في وجود مسؤولين بهذا القدر من العُفُونَة يصيبُ المرء بالدُّوار ويدعوه إلى التوجّه نحو دورة المياه خوفًا من الاستفراغ المفاجئ..!!

إذن لتكن البداية من مجموعة سوناطراك عندما تتحرّكُ نحو الجنوب.. ولتبدأ عملياتُ التّنفيس عن العاصمة لتحافظَ دائما على رشاقتها وأناقتها.. نعم لنتّفق جميعا على الفكرة وساعة الصّفر.. فَأَنْ تصلَ متأخرًا خير من أَلّا تصل.

2011-09-17

زَمَنُ الْعُرْيِ الْإِعْلَامِيّ

سَبْعَةَ عَشَرَ عُضْوًا تَضُمُّهُم لَجْنَةُ التّحْقِيقِ البَرْلَمَانِيّةُ حولَ نُدرة بعض الموادِ الغذائيّةِ ذات الاستهلاك الواسع.. اعتكفَ الجميعُ أزيد من ستّة أشهر متواصلة لدراسة حيثيّات الأحداث التّي شهدتها عدّةُ ولايات من الوطن شهر جانفي الماضي.. قَلَّبُوا الأمرَ من جميع جوانبه، أو هكذا كان ينبغي لهم أن يفعلوا، ثمّ خرجوا على الشّعب والحكومة بِتَقْرِيرٍ أقرّهُ البرلمانُ بإجماع الحاضرين في جلسة التّصويت.

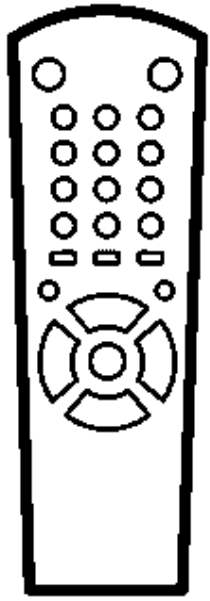

تنصيبُ اللّجنةِ الموقرّةِ كان في شهر أفريل الماضي، أَيْ بعد فترةٍ معتبرةٍ من الأحداث، وكان الاقتراحُ قد تقدّم به ثمانية وثلاثون نائبا ينتمون إلى عدّة تيارات سياسيّة، وكان الهدفُ المعلنُ بوضوح يحومُ حول دراسةِ أسبابِ ندرةِ موادٍ غذائيّةٍ أساسيّةٍ وما أَعْقَبَهَا من أحداث طالت عددًا من الولايات، وحسب تقارير إخبارية (عقدت اللّجنةُ ومنذ تنصيبها عدّة اجتماعات استمعت من خلالها إلى عددٍ من المسؤولين في الحكومة على غرار وزير الصّناعة والمؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة وترقية الاستثمار «محمد بن مرادي» ووزير المالية «كريم جودي» و وزير النّقل «عمار تو»، إضافة إلى وزير الاستشراف والإحصائيات «عبد الحميد طمار» ومحافظ بنك الجزائر «محمد لكصاسي» علاوة على المدراء العامين للجمارك والضرائب، كما استمعت أيضا في إطار عملها إلى المديرين العامين للديوان الوطني المهني للحليب والديوان الوطني للحبوب والهيئات والمؤسسات الاقتصادية فضلا عن بعض المتعاملين الاقتصاديين الناشطين في مجال مادتي السكر والزيت، كما قامت اللجنة بإجراء زيارات ميدانية عبر التراب الوطني لمعاينة أهم المؤسسات والوحدات العمومية والخاصة المنتجة للمواد واسعة الاستهلاك موضوع التحقيق)..

جهودٌ كبيرةٌ ومدّةٌ طويلةٌ نسبيًّا، وشخصياتٌ (ثقيلة) قَابَلَتْهَا اللّجنة، وفي الأخير جاءت إلى البرلمان لتحصلَ منه على الموافقة، فهل سوّدت صفحاتِ تقريرها بما يمكنُ أن يكون جديدا ومثيرا فعلا..؟

ربّما رَأَى البعضُ ذلك فيما حملته تلك السطور، وما بين السّطور، لكن الأمرَ يختلفُ تماما عند آخرين حيث لم يجدوا فيما نشرته اللّجنةُ على الملأ سوى محاولات أقرب إلى سلوك ذلك الذّي صال وجال وفي الأخير فسّرَ الماء بالماء..!!

وبداية دعونا نَتَوَاصَى بتثمين فكرة تشكيل اللّجنة لتكون بادرةً طيّبةً ربّما تحولت إلى تقليدٍ يُؤْتِي ثماره في قضايا ولجان أخرى في المستقبل، كما نَتَوَاصَى باحترام جهود ومحاولات الاستقصاء والتّحرّي والبحث في ولايات مختلفة، ومع أكثر من طرف يمثّلُ الجهات الرّسمية أو المتعاملين الاقتصاديين خاصّة إذا كانت اللّجنة قد (حقّقت) فعلا مع أصحاب الأوزان الثّقيلة ولم تكن اللّقاءات أقرب إلى زيارات مجاملات وتبادل لِلْقُبَلِ كما يقول البعض..؟؟

لقد خلص رئيسُ اللّجنة إلى أنّ من بين الأسباب الرّئيسيّة، التّي أدّت إلى ندرة المواد الغذائيّة الأساسية، ذلك النّقْصُ في تنظيم السّوق الوطنية وعدم التّحكّم في كلّ آلياتها كالاستيراد والتّوزيع..

وكلام الرّجل صحيح، لكنّه مؤلمٌ للغاية لأنّه لا يمثّل اكتشافًا مثيرًا أو خطيرًا، فقد كان يمكن للعمليّة أن تصيب هدفها بدقّة متناهية لو

تجنّبت الكلامَ العائمَ الذّي لا يحدّدُ جهةً بعينها، ولا يقدّمُ إشاراتٍ يمكنُ أن تتحوّل إلى خططٍ عمليّةٍ ميدانيّةٍ تنظّمُ السّوقَ الوطنيّة من جديد، لأنّ (الْعَارِفِينَ) بكواليس السّياسة والاقتصاد في الجزائر يدركون ماذا تعني كلمة (نقص التّنظيم) في السّوق، و(عدم التّحكم) في عمليات الاستيراد والتّوزيع..؟

كان المتفائلون في الجزائر يتوقّعون كلامًا أكثر جرأة ومسؤولية وتحديدا وَوَضْعًا للأصابع على الدّاء مباشرة، دون أيّ مراعاة لتوازنات وهميّة صنعناها بأيدينا من خلال تكريس سياسات خاطئة..؟

وهكذا لا يكفي ما قِيلَ على الإطلاق لأنّنا في زمن الانفتاح، والمطلوب هو تسمية الأسماء بمسمياتها، والحقيقة التّي باتت على أفواه بُسَطَاءِ المواطنين أن هناك أفرادا مُتَنَفِّذُونَ في السّياسة والاقتصاد يعتبرون أنفسهم فوق القانون وأكبر من أن ينالهم عقاب أو حتّى مجرّد عتاب..!!

بل هناك من أبناء الجزائر من زَادَ شحمُه ولحمُه عن الحدّ، من خيرات الجزائر طبعا، لكنّه يرى نفسه أكبر من البلاد، ومصلحته قبل الوطن كلّه وهو القانون بذاته وصفاته..!!!

ما جدوى تعويم الكلام واستعمال عبارات قد تحملُ أكثر من معنى.. ما جدوى تأجيل الحقائق في الإعلانات والتّقارير الرّسميّة وهي على أفواه النّاس في مقاهيهم ومجالسهم..؟؟

هل يمكنُ لِأَحَد أن يغطّي الشّمسَ بِغِرْبَالٍ في عزّ الظّهيرة..؟؟؟

إنّنا في زمن (العُرْي الإعلاميّ)، وبين يدي المواطن الجزائريّ الآن جهازُ تحكّمٍ يتجوّلُ من خلاله بين مئات القنوات الفضائيّة، وأكثر من ذلك في مقدور ذلك المواطن الإبحار متى شاء عبر الانترنت ومن ثمّ الغوص في أعماق الأخبار والتّحليلات والأرقام ومختلف أوجه الزّوايا والقراءات التّي يتناول بها الإعلام موضوعًا محددا.

لقد تسارعت وتيرةُ الأخبار بشكلٍ جنونيّ وصار تبادلها عبر الوسائط الحديثة متاحًا لمن أراد، وبالتّالي ظَهَرَ واقعٌ جديدٌ وصارت أُذُنُ المواطنِ حسّاسةً للأخبار وَعَقْلُهُ يَقِظٌ فيقارن الخبر بما يشابهه ويربط بين هذا وذاك ويصل إلى كثير من النّتائج وحده دون حاجة إلى تحليل وقراءات من هذا الأكاديميّ أو المحلّل السياسيّ، **فضلا عن أن يقبل خطاباتِ السياسة العتيقة ووسائلها البالية في إرسال الرّسائل..!**

ربّما نظلمُ اللّجنةَ إذا انْحَزْنَا إلى الفريق القائل بأنّها قد فسّرت الماءَ بالماءِ بعد ستّة أشهر من الجهود المتواصلة.. وقد ينبعُ الظّلمُ من معرفة حدود المساحة المتاحة لذلك الفريق من البرلمانيّين.. لكنّ دقّة المرحلة تقتضي المطالبةَ بالبحث عن سببِ الأزمةِ برمّتها في حالة هذه اللّجنة وغيرها..؟؟

إنّنا في فصل الشّتاء هذه الأيّام لكنّنا مُقبلون على ربيعٍ ستزهرُ فيه الإصلاحات شاء من شاء وأبى من أبى.. وعلى أولئك الذّين احتكروا السّاحة طويلًا أن يبادروا إلى عمليّاتِ غَسِيلٍ تشملُ الأعينَ والآذان، ومن هناك ستنقلُ الحواسُ إلى عقولهم جملةً مختصرة: أَكَلْنَا مَا يَكْفِينَا مِنْ خَيْرَاتِ الْجَزَائِر.

2011-12-24

مُفَاجَأَةُ الْبَرْلَمَانِ الْقَادِم..!!

صباحٌ حَمَلَ معه بشائرَ الخير.. هكذا أحسستُ وأنا أستقبلُ باكرًا فريقَ العمل الميدانيّ لاتّصالات الجزائر في المنطقة.. سلامٌ وكلامٌ ومجاملاتٌ ثمّ استئذانٌ في بَدْءِ تركيب الهاتف عبر معرفة تفاصيل المكان.. بَدَأَ أحدُهم، وهو الأصغرُ سنّا، يخطو نحو السّيارة لإحضار العتاد، فقلت له: ربّما أخرجُ لأنّ لي برنامجًا مسبقا.. وأردفتُ بشيءٍ من اللّوم: ماذا لو اتّصلتم هاتفيًّا وحدّدتُم وقتَ المجيء..؟؟

كان السّؤالُ في تقديري عاديًّا للغاية، لأنّه حقّ طبيعيّ جدًّا خاصّة أنّ استمارة طلب الخطّ الهاتفيّ اشتملت على رقم هَاتِفِي الجوّال، وهو ما يَعني ضِمنًا أنَّ أَعوانَ المُؤَسَّسةِ سَوْفَ يتَّصِلُون، ثُمَّ يُحَدِّدُونَ وَقْتَ تَرْكِيبِ الهَاتِف، وربّما يتلطّفون فيعرضون أكثر من خيارٍ ليوسّعوا على المواطن ويحفظوا له حريّة التّصرف في وقته.

السّؤالُ كان عاديًّا لكنّه فَجَّرَ الوضعَ بيني وبين ضيوفي الكرام، وَهُمْ كِرَامٌ فِعْلًا، حيث قال الشّابُّ بكلّ بساطة بأنّه لا يستطيع الاتصال، وكيف يتّصل بي..؟ وهل يتّصل من هاتفه الخاصّ..؟ لأن الشّركة لا توفّرُ هذه الخدمة..!!

وإلى هذا الحدّ لم أتمالك نفسي فصحتُ غاضبا: ما هذا التّخلّف..؟؟؟

شركةُ اتصالات لا تستطيع الاتّصالَ بالزّبائن في القرن الواحد والعشرين...!!!

أحسّ الشّابُّ بالإهانة فقد خُيِّلَ إليه أنَّ تهمةَ التّخلّف موجّهةٌ إليه شخصيًّا.. واستمرّ الغضبُ ودار مع البقيّةِ نقاشٌ شبه حادّ حول ما نعانيه من بيروقراطيّة وفساد وتخلّف.

وهدّأتُ من روع الشّاب لاحقًا بالتّأكيدِ على أنّ غَضَبِي على أوضاعنا عامّة، لأنّنا جميعًا شركاء في الحفاظ على هذا المستوى (السّخيف) من الرّداءة وسوء الخدمات وبدائيّة تعامل المؤسّسات مع المواطنين.

لقد مرّت ثلاثة عشر يوما منذ دفعتُ الرّسوم اللّازمة والوثائق المطلوبة، وبعدها دخلتُ في مرحلة انتظار (اليوم السّعيد) حيث أُنْعَمُ بتركيب الخطّ الهاتفيّ، وأعترفُ أنّ المدّةَ معقولةٌ مقارنةً بما يحدث في بعض الحالات الأخرى، وإن كانت طويلةً جدًّا قياسًا على خدمات الهاتف في دول أخرى..

لكنّ فكرة أنّ الشّركة لا تتّصل بالزّبون تعني أن يظلّ المواطنُ في بيته منذ إيداعه الملفّ إلى أن يأتي فريق التّركيب، لأنّ الفريق الذّي زارني أخبرني بأنّ

مجرّد عدم العثور على الشّخص المطلوب في البيت أثناء (الزّيارة المباركة) يعني طيّ الملفّ إلى أجل غير مسمّى، وتعنى أيضا دخول الزّبون في سلسلة محاولات ليعود الفريقُ إليه مرّة أخرى، وقد تثمرُ المساعي بعد ثلاثة أشهر على حدّ قول فريق العمل...!!!

عرفتُ في وقت لاحق العذر، وهو أقبح من ذنب، من أحد المتقاعدين من المؤسّسة حيث شَرَحَ لي أن فرعَ المؤسّسةِ وَفّرَ خدمة الاتّصال عبر خطوطٍ من غير (موبيليس) للتّواصل مع الزّبائن، لكنّ الفواتير جاءت كبيرة جدا فَقَطَعَ (الكبارُ) الخطوطَ على الجميع وتركوا خطوط شركة موبيليس فقط، وهكذا إذا كان المواطنُ من مشتركي خطوط الهاتف النّقال الأخرى فلن يتّصلوا به.. سبحان الله..!!

هل العمليّةُ صعبةٌ وتحتاجُ إلى تفكير غير عاديّ..؟

هل نحتاجُ إلى معجزةٍ كي نضبط خطوط الهاتف النقّال لدى موظّفي الشّركة..؟

أين الأمانة وأين القدوة..؟

وأكثر من ذلك أليس حجم العمل واضحًا والأرقامُ تُقَيّدُ في السّجلات، ومن تضخّمت فواتيرُ هاتفِ العملِ عنده يُحاسب وانتهت القصّة..

إنّها مؤسّسة ضخمة وقريبة من الأساليب الحديثة في الإدارة، أو هكذا يُفترض، خاصّة أنّها توزّع نسبة من الأرباح على منسوبيها آخر العام، ما يعني قدرتها على الانضباط والتّنافس الإيجابيّ بين الموظّفين وطيّ صفحة التسيّب والفوضى التّي تعرفها مؤسّسات عموميّة مماثلة.

لكن.. ما الداعي إلى كل هذه الثّرثرة ونحن على أبواب الانتخابات البرلمانية المقرّرة في العاشر من شهر ماي القادم، والجميع، أو هكذا أظنّ على الأقل، في شغل شاغل بما قبل الانتخابات وما بعدها وما بين ذلك..؟

إنّ الكلامَ عن المؤسّسات العموميّة والإدارات التّي تقدّمُ خدمات يوميّة للمواطن الجزائريّ مهمٌّ للغاية في هذه المرحلة لأنّ أيّ تغيير قادم بعد الانتخابات، كما تبشّرُ جهات عديدة، سوف يمرّ من خلال هذه المؤسّسات الخدميّة.. فالمواطنُ يحسُّ بنسمات التّغيير والعهد الجديد في شبابيك المؤسّسات والإدارات التّي يرتادها يوميًّا ويقفُ في الطّابور انتظارا لخدماتها، ويكابدُ حرّ الصّيف وقرّ الشّتاء للحصول على وثيقة أو خدمة صارت تُقدّم عبر البريد أو الانترنت في دول أقلّ منّا مالا و(جَاهًا).

حجمُ التّحديات الجاثمة على صدر البلاد كبير، وحيثما يمّمت وجهك في القطاع الخاصّ أو العام تجدُ منغّصاتٍ وسلوكياتٍ مكانها قبل ثلاثين سنة أو أكثر، لكنّها ظلّت تلازمنا ونحن نتجاوزُ العقدَ الأوّل من القرن الواحد والعشرين..!!

تحدياتٌ تحتاجُ إلى مرحلةٍ انتقاليّةٍ جادّة تبدأُ بالمصارحة والتّأكيد على أن خمسين سنة من عمر الاستقلال لم تصل بنا إلى الأفق المطلوب، ومن هناك نتداعى جميع أطياف المشهد السياسيّ، القديم منها والجديد، إلى ميثاقِ شرفٍ سياسيٍّ وطنيٍّ يحدّدُ الرّؤيةَ نحو مجموعة من القضايا التّي تخصّ التّنمية الحقيقيّة والرّشد السياسيّ والإداريّ، والحفاظ على ثروة البلاد وثوابتها، وبعد أن نتعافى من (الأمراض الكبيرة) لا بأس بعدها أن تبدأ المنافسة من جديد على تزعّم الأغلبيّة في البرلمان والظّفر بهذا المنصب الحسّاس أو ذاك.

يتحدّثُ بعض المتشائمين عن برلمان تعدّدي لا أغلبيّة فيه لأحد، ما يعني تفريغه من مضمونه وإدخاله في دوّامة من تحالفات ونزاعات الرّمال المتحرّكة، وهكذا تمرُّ السّنواتُ لتظلّ دارُ لقمان على حالها عدا بعض الألوان والفقاعات والمظاهر الخارجيّة.

وحتّى إذا خطّطَ البعضُ لهذا الأمر فإنّ مبادرةَ الوطنيّين المخلصين بنشر ثقافة الوفاق والتّعاون كفيلةٌ بتفجير مفاجأة من العيار الثّقيل.. وهي برلمانٌ حقيقيٌّ يحسنُ صناعةَ وصياغةَ الأمر والنّهي والمحاسبةَ والمساءلةَ وإيقافَ الجشِعين عند حدّهم، فقد أَكَلُوا حتّى التّخمة وشَرِبُوا حتّى الثّمالة.

2012-03-17

سِحْرُ الثِّقَة

الدّخولُ الاجتماعيُّ بِطَعْمٍ مُمَيَّزٍ هذا العام، لأنّنا نمرّ بالذكرى الخمسين للاستقلال، ويُفترضُ أن يظهرَ ذلك على جميع الشّرائح الاجتماعيّة والمؤسسّات الخدميّة والتّعليميّة والصّحيّة والإداريّة حيث تباشرُ الموسمَ الجديدَ بما يتناسبُ وعظمة الذّكرى، وهكذا نشهدُ دخولًا تنعدمُ فيه التّجاذباتُ وتصفيّةُ الحساباتِ وَلَيِّ الأذرع، وتسودُ بالتّالي ثقافةُ التّعاون والتّآزر والعمل الحقيقيّ الجادّ لمصلحة الوطن والمواطن.

وحتّى لا نحلّق في عَوَالِمِ الخيال، سوف ننظرُ إلى الواقع الذّي بين أيدينا، ومن هناك نقدّرُ حجم المشاكل والتّراكمات والتّناقضات التّي خلّفتها أزماتٌ متتاليةٌ مرّت بها البلاد، لكنّ هذا الأمرَ لا يبرّرُ لنا ما نحن فيه.. فليس خطأً أن تعود أدراجك، ما دمتَ قد مشيتَ في الطّريق الخطأ.

ولعلّ أعظم الخطايا التّي وقعت فيها منظومتُنا السّياسية والاقتصاديّة خلال العشرين سنة الأخيرة هو ذلك الاندفاع الجنونيّ على الخارج وفتح الحدود لكلّ من هبّ ودبّ ليُدخِل ما شاء، وعيناه مغمضتان بالكامل عن كلّ شيء سوى ذلك اليوم الذّي يبيعُ فيه أَحْمَالَهُ وَأَثْقَالَهُ ويعدُّ دنانيره ويبتسم فرحا بأرباحه ثمّ ينطلقُ لِيُعِيدَ الْكَرَّةَ من جديد..!!

والنّتيجةُ هذه الأعداد الكبيرة من البطّالين ومؤسّسات وقطاعات صارت في عداد الموتى، بعد أن كانت تعجُّ بالحركة والنّشاط والإنتاج وتمدُّ السّوقَ الوطنيّ بحاجته وتصلُ حتّى خارج الحدود.

ولعلّ من أغرب القرارات، ونحن نستقبلُ الدّخولَ الاجتماعيَّ الجديد، تلك الطّريقة التّي عالجت بها الجهاتُ الوصيّة النّقصَ في اللّحوم البيضاء، والذّي يُقدّرُ بأربعين في المائة من حجم الاستهلاك الوطنيّ..؟

لقد اختار المسؤولون الطّريق الأسهل، واتّجهوا مباشرة إلى الاستيراد وكأنّنا في دولة صغيرة الحجم قليلة الموارد، ولسنا في دولة بحجم قارّة تتنوّعُ مناطقها وتضاريسها وإمكانياتها..!

كان الأجدرُ بتلك الجهة الوصيّة أن تبادر إلى خطّة طموحة تعتمدُ على تشجيع الإنتاج الوطنيّ عبر قروض ميسّرة، واستيراد ما يلزمُ من المواد الأولية، ثمّ تدريب الكوادر الوطنيّة وتشجيع البحث العلميّ في هذا الشأن، ونصلُ بعدها إلى إنتاجٍ قد يفيضُ على حاجتنا فيجدُ طريقه إلى دول الجوار..

وكان الأَوْلَى بتلك الجهة الوصية أن تُعْفِيَ الْمُنْتِجِينَ من الضّرائب، وتمدّهم بما يحتاجون وتشجّعهم على الصّمود في مواقع الإنتاج، بدل إعفاء المستوردين وبالتّالي إغراء البقية الباقية من المُنتجين بالهجرة نحو الاستيراد..!

مع هذا الدّخول الاجتماعيّ بدأت كلٌّ من وزارتيْ التّجارة والدّاخلية حملةً تستهدفُ الأسواقَ الفوضويّةَ والتّجارةَ الموازيّةَ التّي تكلّفُ خزينةَ الدّولةَ خسائر ضخمة، وهي خطوةٌ محمودة، فما أجمل أن تكون الأسواقُ في أماكن معروفة محدّدة وليست في كلّ مكان، وما أحسن أن يجد المواطنُ طعامه وشرابه ولباسه في محلاّت تحترمُ معايير النّظافة والصّحة وتقدّمُ خدمات راقيّة.

لكنّ هذه الحملة تدفعُ إلى التّساؤل عن الحال التّي وَصَلْنَا إليها بعد خمسين عامًا من الاستقلال، وهي أنّ بَيْنَنَا فئة معتبرة لا تؤمن بالدّولة وحقّها في الجباية الضّريبيّة، وأكثر من ذلك ربّما تعتبرُ التّهرّبَ عن دفع الحقوق بطولةً ونوعًا من الذّكاء، وعكسه هو الغباء وربّما الجنون..!!

نعم.. لا بدّ من تطبيق القانون بِصَرَامَةٍ على الجميع، وهكذا تزولُ الأسواقُ العشوائيّة، لكننا في حاجةٍ قبل ذلك إلى جوٍّ من الثّقة يسودُ بين المواطن والحكومة لينتجَ وَضْعًا قَائِمًا على قناعةٍ وقانونٍ في الوقت ذاته، ويدومُ بعد ذلك ويزدهرُ ويتحوّلُ إلى سلوكٍ حضاريٍّ في الممارسة التّجارية والاقتصادية، وعندها سيلتزمُ التّاجرُ بالأداء الضّريبيّ وهو سعيدٌ لأنّه يدركُ فائدة ذلك عليه.

بالله عليكم.. كيف نتوقّعُ من المواطن أن يتّجه إلى إدارة الضّرائب لأداء ما عليه وهو يغنّي من شدّة الفرح أو يردّد الأناشيد الوطنيّة، ويعودُ مسرورا إلى زملائه وجيرانه ليطلعهم على هذا الخبر السّعيد..؟؟ فقد أدّى الواجبَ الذّي على كَاهِلِهِ.. كيف يفعل ذلك وقد فَتَحَ الجريدةَ منذ الصّباح الباكر فَقَرَأَ عن اختلاساتٍ وقضايا فساد يشيبُ لها الولدان، وأكثر من ذلك تَعَوّدَ أن يسمع

كلامَ النّاس عن فلان الذّي دَخَلَ صفر اليدين إلى البلدية، حتّى لا نتحدّث عن مستويات أعلى، وَخَرَجَ وهو منتفخُ البطن والجيب والحسابات البنكيّة..؟؟

كيف نتوقّعُ الثّقةَ من المواطن وفضيحةُ (الخليفة) قد قُيّدت ضدّ مجهول إلى الآن، أو ضدّ شخص واحد هرب إلى لَنْدَنْ ولا يرى أحدٌ جهودًا كافيّةً تُبْذَلُ لإعادته، ولو وُجدت تلك الجهود فستستغرقُ سنين عددا لطبيعة القضاء البريطانيّ وإجراءاته الطّويلة..؟؟

إن المشاكلَ الاجتماعيّةَ ليست أرقامًا من التّجاوزات.. إنّها تراكماتٌ ينبغي أن نناقشها بِرُوحٍ وطنيّة عالية.. لَكِنْ هل توجدُ تلك الرّوح عند جميع مسؤولينا..؟

سَأَلَتْ صَحَفِيَّةٌ المجاهدَ والإعلاميَّ والباحثَ الطّاهر بن عيشة هذا السّؤال، كما وَرَدَ في حوار معه بإحدى اليوميات الوطنية:

(كَمُثَقَّفٌ كيف ترى العلاقات الفرنسية الجزائريّة في ظل وجود تيّار مرتبط فكريا وثقافيا بفرنسا يدعو إلى توطيد العلاقات معها حتّى وإن كان ذلك على حساب دماء الشهداء؟)..

أجاب عميّ الطّاهر: (لم تقتصر الجرائم الفرنسيّة على نهب الثّروات والأراضي، ولكن دَمَّرَتْنَا حتّى من الدّاخل وَسَعَتْ جاهدةً من أجل محو معالم الهويّة الوطنيّة الأصيلة، وكم أَتَأَسّفُ عندما أشاهدُ العديد من المسؤولين والشّخصيات "الوطنيّة" تغمرُها السّعادةُ وهي تتحدّثُ باللّغة الفرنسيّة، وهو ما يعكسُ أنّهم ما زالوا مُحْتَلّينَ من الدّاخل، ويبقى من الصّعب بالنّسبة لي أن أَثِقَ في الأشخاص الذّين لا يتحدّثون إلا باللّغة الفرنسيّة ولا يُعالجون إلا بمستشفيات فرنسا)..

بيتُ القصيد في هذا الكلام هو الثّقة..

وكم أَتَمَنّى من كلّ قلبي أن تكون نسبةُ من يعنيهم (عمّي الطّاهر) قليلة، وأن تبادر الجهاتُ المعنيّة بتشييد جسورِ الثّقة مع المواطن، وعندها ستزولُ المشاكلُ العالقةُ بنسبة تفوق تسعة وتسعين في المائة.. إنّه سحرُ الثّقة أيّها السّادة.

2012-09-01

اَلْإِصْلَاحُ الْحَقِيقِيّ

بِحُكْمِ عَمَلِكَ فِي إدارة مَبْنَى الوزارة الأولى هل نستبشرُ خيرا بذلك..
سؤالٌ وَجَّهَهُ صحفيٌّ لِلْوَالِي الجديد على هامش تَنْصِيبِهِ في إحدى الولايات الحدوديّة مؤخّرا.. لَمْ أَهْضِم مَغْزَى وسياق السّؤال تمامًا، لكنّني واصلتُ قراءةَ المقابلةِ المنشورةِ في صحيفة يومية؛ لِأُفَاجَأَ بسؤال آخر يقول: هل تشفعُ مكانتك القريبة من وزارة سَلاّلْ لِأَهَالِي الولاية..!!

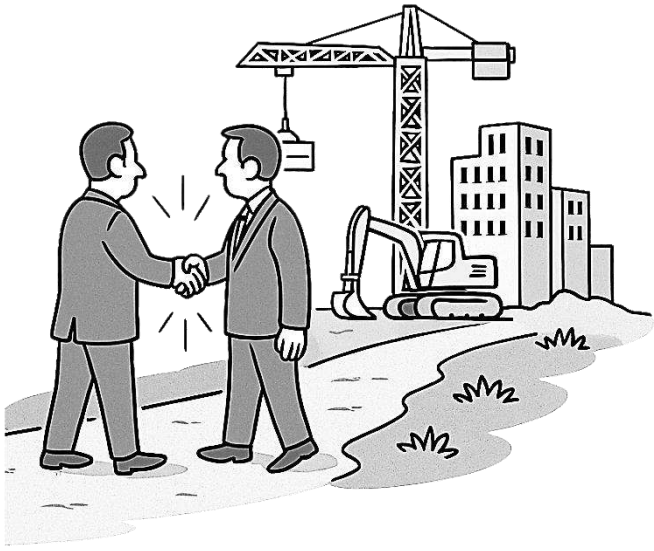

الحقيقةُ أنّ السّيد الوالي أجابَ بشكل عام عن السّؤالين المذكورين، وربّما استعملَ طريقةَ الالتفافِ على الأسئلةِ التي تُدرّسُ ضِمْنَ مهارات التّعامل مع الصّحافة، وقد يكون الوقتُ والظّرفُ هو السّبب، حيث وَصَلَ الوالي الجديد بعد أيّام معدودة من إعلان اسمه ضمن قائمة التّغييرات الأخيرة، وكان اللّقاءُ على هامشِ حفلِ التّنصيب وما فيه من مشاغل ومتاعب وتداخل للمشاعر.

ومع ذلك تمنّيتُ لو أنّ السّيّد الوالي أجابَ بشكل آخر تمامًا وَأَعَادَ الزّميلَ الصّحفيَّ، ومن ورائه المزاج الشّعبيّ العام، إلى جادّة الصّواب وهي أنّ مشاريعَ التّنمية والتّطوير حقٌّ مشروعٌ لجميع جهات الوطن وولاياته ودوائره وبلديّاته، دون أدنى حاجة إلى وسائط وعلاقات سابقة أو آنيّة مع الوزارة الأُولى أو الرّئاسة أو الجيش، أو غيرها من مؤسّسات الدّولة.

كان على الوالي أن يجيبَ بِصَرَامَةٍ على الصّحفيّ وينصحُه بمسح هذا الفهم من ذَاكِرَتِهِ، بل ويطلبُ منه الاعتذار عن سؤال (الشّفاعة)، لأنّ المواطنَ الجزائريَّ ليس في حاجة إلى شفاعةٍ من أحد ليحصل على حقوقه المشروعة في العيش الكريم، وأنّ أيّ وَالٍ، مهما كانت طبيعةُ علاقته بالوزارة الأولى أو غيرها، مؤهلٌ ليحصلَ على حصّة ولايته كاملةً من مشاريع الإعمار والتّنمية والتّشغيل وغيرها..

كان على الوالي أن يلومَ الصّحفيَّ على مثل هذه الأسئلة ويردُّ بقوّة على فكرة الوساطات والعلاقات الشّخصية بين المسؤولين في الولايات أو المؤسّسات الكبرى، والوزراء والأمناء العامّين وغيرهم.. ودور تلك العلاقات في سرعة وصول المشاريع وزيادة حجمها.

لكن.. في المقابل هل يُعتبرُ الصّحفيُّ مُذْنِبًا على طول الخطّ في طَرْحِهِ لهذه الأسئلة، أم أنّه على صوابٍ عندما ننظرُ إليه، وإلى صحيفته، من زاوية التّفكير الجَمْعِيّ وما ترسّبَ في أذهان المواطنين العاديّين، وحتّى المتعلّمين والمثقّفين..

تَرَسُّبَاتٌ تقولُ إنّنا في زمن الواسطة والمحسوبيّة حتّى على أعلى المستويات..!!

وأذكرُ في هذا السّياق حديثًا سمعتُه من إطارٍ بإحدى المؤسّسات عندما تحدّثَ بِغَضَبٍ حول مُدِيرِهِ واستبداده وتسلّطه.. وخلال الحديث ودون شعور، على ما يبدو، رَاحَ يمدحُ ذلك المديرُ بشكل آخر عندما قال إنّه يتحدّثُ مع الوزير يوميًّا وعلاقته به وطيدة وهكذا يَحُلُّ مشاكلَ مؤسّسته بسرعة ويحصل على ما يريد بينما تظلّ مؤسّسات أخرى تعاني الانتظارَ والتّسويفَ والبيروقراطيّة..!!

إنّ المواطنَ البسيطَ يعيشُ هاجس العلاقات والوساطات، وهكذا تراه يبحثُ عن شخص في هذه الإدارة أو تلك، وأحيانا لأبسط الأسباب وأقلّ المعاملات، وكأنّ الفساد قد سكن جميع مفاصل الإدارة..!

عندما نستمعُ إلى أحاديث النّاس في المقاهي والمجالس العامّة، ندركُ أنّ فكرةَ العدالة والتّوازن الجهويّ لم تتحوّل إلى قناعاتٍ راسخة، والسّببُ هو حجمُ الشّائعات عن تلك الولاية التّي نالت حظًّا وافرًا من الاهتمام والتّنمية بسبب قوّة الوالي وعلاقاته الوطيدة بأصحاب القرار، والولاية الأخرى التّي يَصِلُهَا (المنّ والسلوى) لأنّها مسقط رأس فلان أو علاّن من الكبار.. وهلمّ جرّا..!!!

وهكذا نجدُ أنفسنا في مواجهةِ مفاهيم يُفترضُ أن تكون في حكم البالية أو المنقرضة تماما بعد خمسين عاما من الاستقلال ودولة القانون والعدالة...!!؟؟

إنّنا في حاجةٍ إلى ثورة مفاهيم تغيّرُ تلك (الثوابت) التّي رسخت في عقول النّاس حول التّنمية والتّوظيف والمشاريع الكبرى، وهذه الثّورة في حاجة إلى

سلوكيّات ميدانيّة يراها المواطنون رَأْيَ العين ويلمسوا نتائجها في حياتهم وحياة أبنائهم ومؤسّساتهم التّربويّة والصّحيّة والخدمية والتّرفيهيّة.

إنّ ما يحدث هذه الأيّام في بعض ولايات الجنوب الجزائريّ هو نتاجُ ذلك التّفسير الشّعبيّ لِلْخَلَلِ الطّاغِي على مشاريع التّنمية وفرص التّشغيل، وعلاج ما يحدثُ في ولاية وَرِقْلَة مثلا يتجاوزُ إجراءات تشغيل عاجلة وقوانين تخصّ المؤسّسات العاملة في المنطقة.. يتجاوزُ هذه الأدويّة المُسَكِّنَة إلى حركة إصلاح وتصحيح ومسح لما تَعَلَّقَ بذهنيات النّاس منذ سنوات طويلة، خاصّة خلال فترة الرّخاء الماليّ، وما صاحبها من انتشار مُرْعِبٍ للفساد.

لا يريد المواطن، في أيّ جهة من الوطن، سوى إجراءات عمليّة تقنعه بأنّ في جعبة (الكبار) خطوات فاعلة تؤدّي إلى حرب حقيقيّة على الفساد والجهويّة والمحسوبيّة والبيروقراطية.. لا يريدُ المواطنُ مزيدًا من لجان وهيئات ومؤتمرات مكافحة الفساد، حين يجتمعُ لفيفٌ من أهل الفكر والسّياسة والإدارة ليتحدّثوا عن الفساد ووسائل محاربته، ومن وراء ظهورهم تتواصلُ آلة النّهب والسّلب والثّراء غير المشروع..!!

كيف تعودُ الثّقةُ إلى المواطن عند يقول السّيد فاروق قسنطيني، رئيس اللّجنة الوطنيّة الاستشارية لترقية حقوق الإنسان، حول فضائح سوناطراك، بأنّ (المستقبل كشاف وسنرى إن كانت العدالة ستتابع القضية بشكل طبيعي، يبقى فقط أنّ هناك قرينة البراءة ما دام لم يوجه أيّ اتهام لشّخص مثل الوزير السّابق للطاقة)..؟؟

كيف تعودُ الثّقةُ إلى المواطن إذا كانت جميع الفضائح القديمة والجديدة لا تكفي لتوجيه التّهمة لِشَكِيب خَلِيل الذّي يسرحُ ويمرحُ في الخارج، ويُشاعُ أنّه دخل البلاد في هذه الفترة..؟؟

لمن تُوجّه التّهمةُ إذن..؟؟؟ للسّعاة والحُجّاب والحرّاس وعمّال النّظافة في سوناطراك ووزارة الطّاقة والمناجم.. ونغلقُ الملفّ، والحمد لله الذّي لا يُحمد على مكروه سواه..!!!

إنّ الإصلاحَ الحقيقيَّ وبناءَ الثّقة من جديد في قلوب وعقول الشّباب خاصّة يَمُرّانِ عَبْرَ بوّابة العقاب لمن أساء وأفسد، والثّواب لمن حفظ الأمانة وصان ثروات الوطن.

2013-03-17

أَوْقِفُوا الْإِضْرَابَات..!!

إلى أينَ تَتَّجِهُ حركةُ الاحتجاجاتِ والإضراباتِ في الجزائر، وهل الأمرُ ما زال في حدود المعقول الذّي لا يقلقُ الجهات والوزارات الوصيّة، ولا يدفعُها بالتّالي إلى إعلانِ حالةِ الطّوارئِ القصوى في أروقتها وبين مسؤوليها وخُبرائها ومستشاريها حتّى تصلَ، أو تقتربَ على الأقلّ، من حلّ يرضى هذه الأعداد الهائلة من المواطنين المُضربين، فَهُمْ من أثمن ما نملكُه من ثروة بشريّة، خاصّة رجال التّربية والصّحة.

لقد تزامنت الإضراباتُ التي دَعَتْ إليها خَمْسَ عَشْرَةَ نِقَابَةً في قِطَاعَيْ الصّحة والتّربية، والتّعليم العالي، وتنسيقيّات ما قبل التّشغيل، وازدادت حدّةُ اللّهيبِ بِاسْتِمْرَارِ احْتِجَاجَاتِ البَطَّالِينَ وطَالِبِي السّكنِ في عددٍ من المدنِ والولاياتِ...

وفي النّهاية ها نحن في مشهدٍ لا يسرُّ صديقًا ولا يكدّرُ صَفْوَ عَدُوّ، بل يدفعُ هذا الأخير إلى الشّماتة فِينَا ونحن نصيحَ بأعلى أصواتنا منذ أكثر من عام، ونرفعُ اللّافتات العملاقة في كلّ مكان، لنقولَ لأنفسنا والعالَم إنّ عمرنا تجاوز نصف قرن من الزّمان بعد نيل الاستقلال، وإنّنا نعيشُ فعلا تحت ظلال دولة العزّة والكرامة بكلّ معانيها وتجلّياتها، وإنّ حجم المشاكل والعقبات لا يكادُ يُذكر، بعد أن رست سفينةُ الجبهة الاجتماعيّة على شاطئٍ آمنٍ ولم يعد يعترضها من التّوترات إلا الهيّن البسيط على شاكلة ما يحدثُ للسّفن الرّاسية حين تداعبُها موجاتٌ غير عاتية من الرّياح فتموجُ بها يمينًا وشمالا، فتكونُ حركتُها أقربَ إلى الرّقص، وأبعدَ ما تكون عن الحركات التّي تؤدّي إلى الجُنوح.

تتحدّثُ تقاريرُ إخباريّةٌ عن أكثر من ألفِ عمليّةٍ جراحيّةٍ تمّ تأجيلُها في المستشفيات بسبب إضراب الأيّام الثّلاثة في قطاع الصّحة، وحديثٌ طويلٌ عريضٌ عن معاناة المرضى، وهي في هذه الحالة معاناةٌ مُضَاعَفَةٌ لأنّهم يعانون أصلا من نقص الخدمات والأجهزة والأدوية تارة، ويكتوون تارة أخرى بنيران طواقم طبّية ملوّثة بأفراد يرتدون المآزر البيضاء لكنّهم لا يمتّون بصلة لمهنة الرّحمة والإنسانية، فمؤهّلاتهم النّفسيّة والأخلاقيّة تضعهم في أماكن أخرى بعيدة عن الطبّ كلّ البعد..!!

أمّا عندما نتحدّثُ عن قطاع التّربية وإضراب الجنوب ومنطقة الهضاب العليا، الذّي يدخلُ شَهْرَهُ الثّاني، فالأمرُ مُفْجِعٌ حين نتصوّرُ العددَ الضّخمَ من التّلاميذ الذّين وجدوا أنفسهم بلا دراسة، وهكذا بعد أن كانت الشّكوى من مشاكل في المدارس وتقصير قِسْمٍ من المعلّمين والأساتذة ونَقْصٍ في الخدمات

والتّأطير، صار الوالدُ الحريصُ ينتظرُ فقط أن يُحلَّ الإشكالُ قبل نهاية العام الدراسيّ، الذي أَوْشَكَ على النّهاية إن لم يكن قد انتهى فعلا ونحن في غفلة من أمرنا..!!

لا أعرفُ شيئًا عن تفاصيل مسارات التّفاوض الذّي يجري بين الوزارات المعنيّة والنقابات، لكنّني أشعرُ بأنّ المسارَ الحاليَّ ليس صافيًّا تَمَامًا، فالإقرارُ بالحقوق، التّي يُطالبُ بها المضربون، يتحقّقُ عبر التّقسيط الْمُمِلّ، وبعد أن تَبْلُغَ القلوبُ الحناجر وتتدهور الأوضاع في هذا القطاع أو ذاك، وكأنّ الهمَّ الأوّلَ عند الجهات الوصيّة هو وصول رسائل لجهات أخرى قد تفكّرُ في الإضراب والمطالبة، ومفاد هذه الرّسائل أنّ الطّريقَ طويلٌ وشاقٌّ فلا حاجة إلى وَجَعِ الدّماغ والدّخول في أيّ شكل من أشكال الإضراب والمطالبة..!!

ربّما صَحّ هذا التّفسير، وَعَدَاهُ لا نجدُ مبرّرًا في الأمر سوى البخل الذّي يسيطرُ على بعض المسؤولين الْمُتَنَفّذِينَ حيث لا تطاوعُهم أنفسُهم بإطلاق اليد مرّة واحدة في مال الشّعب لِيَتّجِهَ نحو الشّعب ومن ثمّ يُسْعِدُ الشّعبَ، وتتحقّقُ المساواةُ بين أفراده، نسبيًّا على الأقلّ، ويختفي شبحُ الطّبقيّة التّي فُرضت علينا خلال العقدين الأخيرين.

إنّ مطالبَ المُضربين، من شتّى القطاعات، تتنوّعُ بين حقوق ماليّة متأخّرة، وتحيين مِنَح وَمَزَايَا أخرى، وتعديلِ لوائح وقوانين، وتوظيفٍ لأصحاب العقود، فضلا عن أولئك الذّين يقفون في طوابير ما يُسمى بِعُقُودِ ما قبل التّشغيل الذّي طال انتظاره.. وغيرها من المَطالب.

إنّها مَطَالِبُ يخفّفُ من شأنها البعضُ ويردّدون أنّ بلادنا وشعبنا بخير.. فليس بيننا من يموتُ من الجوع كما يحدثُ في دول أخرى، وهاهي السّيارات تملأ الشّوارع، والنّاس تتزاحمُ على الأسواق والمتاجر المشحونة بكلّ أنواع المواد.. فأين الهمّ الذّي نعاني منه..؟!

وهكذا يتحدَّثُ ذلك (البعضُ) عن جَشَعِ هذه الفئة أو تلك، ويستعرضون عددَ الزّيادات والمزايا التّي حصلت عليها قبل سنوات معدودة.. فأين الخلل إذن..؟!

وعندما ننساقُ وراء هذا الرّأي نتساءلُ إن كانت هذه الإضرابات والمطالب غير عادلة فعلا، وما حاجتنا إلى هذه الفوضى الإداريّة والعطلة الإجبارية في مؤسّسات التّعليم وغيرها.. وما ذنب المواطن..؟1

وهكذا من حقّنا أن نطالب الحكومةَ بمحاسبة الجهات التّي تقف وراء الإضرابات وتدينها أمام الشّعب، بل وتفضحُ زيف إدعاءاتها ومطالبها.. وإذا عجزت عن ذلك فعليها أن تواجه الشّعبَ بحقيقة الأمر وحجم الإجحاف والتّقصير في حقّ هذه الفئات التّي تستعملُ سلاحَ الإضراب أو تهدّد به.

وعندما تقرُّ الجهاتُ الوصيّةُ بتقصير هذه الجهة أو تلك، فهل ينتهي الأمرُ عند هذا الحدّ، وهل نستغفلُ أنفسنا مرّة بعد مرّة ونصدق أنّ الذّي تسبّب في هذه التّراكمات والمشاكل يمكن أن يستيقظ من سباته أو يتوب عن خطاياه ويباشر هو إصلاح ما أفسدته يده..؟؟

نتمنّى ذلك.. لكنّ الوقتَ ليس في صالحنا..

وهكذا تظهرُ الحاجّةُ المّاسّةُ إلى استقالاتٍ جماعيّةٍ على مستوى جميع القطاعات المتضرّرة، وتحديدا بين أولئك الذّين يملكون كثيرا من مفاتيح الأمر والنّهي، وإن لم يظهروا في واجهة ما يحدث.

أوقفوا الإضرابات عبر وجوهٍ جديدة في مواقع المسؤولية تعيدُ الثّقةَ إلى نفوس الفئات التّي تشعرُ بِالْغُبْنِ والظّلمِ والتّهميش.. سَيَلْمَسُ الجميعُ روحًا جديدةً تسري في الوزارات والإدارات العليا، ويعودُ الإضرابُ استثناءً وليس قاعدة، كما هو الحال في الدّول والمجتمعات المتقدّمة.

2013-05-12

اَلْهِجْرَةُ وَالْوُزَرَاءُ الْجُدُد

أطفالٌ يَحْلُمُونَ بِالْهِجْرَة.. هكذا عَنْوَنَتْ جريدةٌ وطنيّةٌ لِخَبَرٍ طَرِيفٍ وخَفِيف.. وَفَحْوَاهُ ذلك الحرجُ الذّي وَقَعَ فيه وَالِي إحدى الولايات الجزائريّة.. لقد كان في زيارة لمؤسّسة تعليميّة، واسترسلَ في الحديث مع التّلاميذ، وسألهم عن محطّتهم الدّراسيّة بعد المتوسّطة فأجابوا بأنّها الثّانوية، ثمّ الجامعة.. ودون أن يتركوا لِلْوَالِي فرصةً أجابوا بصوتٍ جماعيٍّ بعد ذلك: الهجرةُ خارج الوطن.

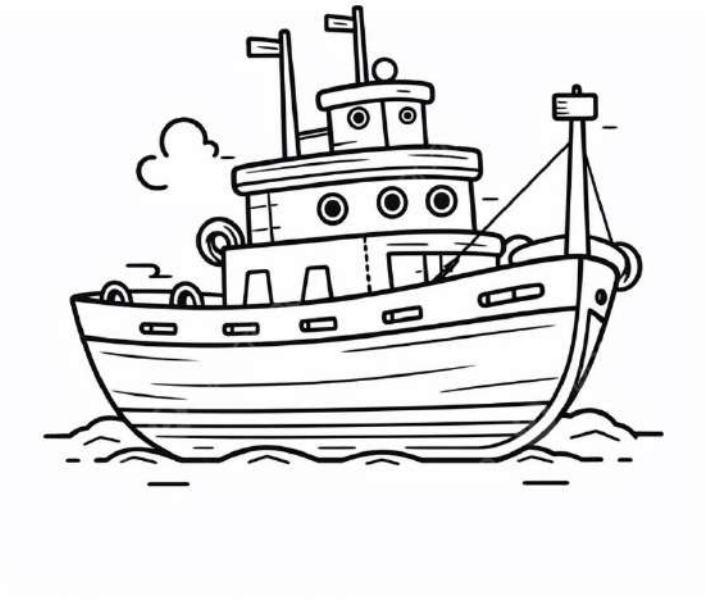

كيف تسلّلت هذه الأفكارُ إلى عقولِ تلاميذٍ صغارٍ يُفترضُ أنّهم يعيشون حياةً عاديّةً إلى حدّ ما، من ناحية الاستقرار الأُسَرِيّ والاجتماعيّ والمادّيّ والأمنيّ، فمهما كان حجمُ المشاكل التّي نتداولها وسائل الإعلام، أو جلسات الأرصفة والمقاهي؛ فإنّنا بِخَيْرٍ مقارنةً بِدُوَلٍ كثيرةٍ، وحتّى لو اعترضَ أحدٌ على المقارنة من أساسها، ففي النّهاية لسنا في الصّومال أو أفغانستان..!!

هذا هو السّؤال الذّي ينبغي أن يؤرّقَ نومَ المسؤولين الكبار والصّغار..؟؟

مشهدٌ آخر وقفتُ عليه بنفسي مرّة، وكان في ولاية الجزائر..

كنتُ مارًّا بشارع فيه أطفالٌ في مراحلهم التّعليمية الأولى وهم يتحادثون ويلهون بشيء بين أيديهم، وفجأة سمعتُ من أحدهم كلامًا خارج السّياق، حيث قال بكلمات واضحة: مَتَى نَخْرُجُ من هذه البلاد.. وَوَصَفَهَا ببعض الألفاظ الدّارجة على الألسنة هذه السّنوات..؟؟؟

ومرّة أخرى نتساءلُ عن المصدر الذّي انتقلت منه هذه الأفكار إلى عقول الصّغار..؟؟

والجوابُ واضحٌ وبسيط، وهو الكبار.. سواء كانوا آباء أو أمّهات أو إخوة وأخوات وجيران، ثمّ شباب الحيّ خاصّة ذلك الصنّف البطّال الذّي ينشطُ خلال العام الدّراسيّ، وينشطُ أكثر أثناء خروج الطّالبات من الثّانويات والمتوسّطات، حيث يبرزُ مَوَاهِبَهُ في حدودٍ تتراوحُ بين النّظر غير البريء، والتّحرّش وأحيانا محاولات الخطف والاعتداء.

خَبَرُ الوَالِي، والإحراجُ الذّي تعرّضَ له يتزامنُ مع التّعديل الوزاريّ الكبير والعميق الذّي شمل وزارات السّيادة، وفتح البابَ أمام المحلّلين والمعلّقين للحديث عن مرحلة جديدة تمرّ بها الجزائر، أو تستعدّ لها على الأقلّ، وإن كان الجديد في الحقيقة لا يأتي إلا عبر الجديد، وما تحمله هذه الكلمة بالتّمام والكمال.

برنامجٌ طويلٌ وعريضٌ أمام التّشكيلة الحكوميّة المُعدَّلة، وإن كان معروفا منذ سنوات لكنّه يتضخّمُ كلّ مرّة بفعل التّطورات الدّاخليّة والخارجيّة وما تُمليهُ من تحدّيات على جميع المستويات، الأمرُ الذّي يجعلُ الوزراء الجدد أمام مرحلة استثنائية تتجاوزُ الزّيارات البروتوكوليّة والتّصريحات والأرقام الرّوتينيّة إلى واقعٍ جديدٍ على أرض الميدان يشعرُ المواطنُ من خلاله أنّ شيئا ما بدأ يتغيّر، وأن نَفَسًا آخر غير الذّي عَهِدَهُ من قبل بدأ ينشرُ عَبِيرَه.

خَبَرُ الوَالِي وحجمُ الإحباط الشّعبيّ هو الذّي يحتاجُ إلى وَقَفَاتٍ ومَرَاجَعَات، ومن هنا يصبحُ المقياسُ هو مدى عودة الثّقة إلى المواطن في دولته وحكومته ومشاريعها، والنّتيجةُ الإيجابيّةُ بعد القياس هي اختفاء عبارات التّذمّر واليأس من قواميس الشّباب، واستبدالها بأخرى عن حبّ الوطن والاستقرار والبناء والتّنمية والمستقبل.

نتمنّى التّوفيق للجميع، لكنّ بعض الوزراء الجدد سوف يجدون أنفسهم في مواقف صعبة، حسب تقديري وتصوّري على الأقلّ.. فماذا سيفعلُ السّيد عبد القادر مساهل مثلا في ملفّ السّمعيّ البصريّ بوزارة الاتّصال، وهل سيبدأ من حيث انتهى سَلَفُه، أم سيدخلُ معنا في دورة جديدة من المماطلة والتأجيل، خاصة أنّ الملفّ لم يَعُدْ مُلِحًّا جدًّا من النّاحية العملية بعد أن صارت لنا فضائيّات جزائريّة متعدّدة، وإن كانت الولادة والحضانة خارج حدود الوطن..!!

إحدى هذه الفضائيّات نقلت خبرًا في شريط الأخبار عن إنهاء مهام المدير العام لِلسّكَكِ الحديديّة، ومنه أتحوّلُ إلى الحديث عن الوزير الدّكتور عمار غُول وكيف انتقلَ من الأشغال العموميّة إلى قطاع النّقل، ليجرّبَ الطّرقات التّي أنجزها كما علقّ البعض على مواقع التّواصل الاجتماعيّ.

وأريدُ فقط أن أذكّرَ الوزير غُول بأنّ دولةً جارةً يمكنُ وصفها بالفقيرة تملكُ شبكةَ قطاراتٍ متطوّرةً ومنضبطة، والأكثر من ذلك تناسقُها مع بقيّة وسائل النقل، حيث يخرجُ المسافرُ مثلا من القاعة الرئيسيّة في أكبر مطارات البلاد ليجدَ نفسَه في المحطّة الرّئيسية للسّكك الحديدية ومن هناك ينتقل بسلاسة إلى أيّ نقطة في البلاد، فأيُّ أثر إيجابيّ على النّقل والسّياحة والاقتصاد..؟!!

وفي بلادنا ما زال مطار هَوَّارِي بُومَدْيَنَ الدّوليّ يفتقرُ إلى مواصلاتٍ سريعةً وحديثةً مِنْهُ وَإِلَيْه، وهكذا يعاني السّائحُ العاديُّ من غلاء أجور سيّارات الأجرة، ثم البحث عن وسائل النّقل في ضوضاء العاصمة حيث القطارات في جهة والنّقل البريّ في جهة أخرى، إضافة إلى عقبة توقّف الحركة خلال أجزاء من اللّيل..!!

نأملُ أن تتكرّرَ إبداعاتُ وجهود عمّار غُول في مجال النّقل، كما نتمنّى أن نراه، على غرار الدّول المتقدّمة، يركبُ هو وحاشيته الميترو والتّرومواي والحافلات العامّة لتشجيع المواطنين وحثّهم على ترك سيّاراتهم، وأكثر من ذلك تلك المراكب البحريّة السّريعة التّي تحتاجها العاصمة ومدن ساحليّة أخرى لتخفيف الضّغط على الطرقات.

لفت نظري أيضا تصريح لوزير التّكوين والتّعليم المِهَنِيَّيْن الجديد حيث قال: لا يمكنُ تحقيقَ التّنميّة الاقتصاديّة دون قطاع التّكوين المهنيّ..

وهو كلام في الصّميم، لكنّني أودّ التّعقيب عليه بما سمعته من مهندس جزائريّ شابّ يعملُ في مجال التّبريد بإحدى الشّركات البترولية، وقد حضرَ دورة تكوينيّة لمدة ثلاثة أشهر على يد مختصّ فرنسيّ..

لقد أخبرهم المدرّبُ أنّ خرّيج التّكوين المهنيّ في فرنسا يحملُ شهادته في يده ويغادرُ بوابّةَ المؤسّسة، **فإذا صار في الجهة المُقابِلة وعُرضت عليه مهمّةٌ في**

تخصّصه سيقومُ بها على الوجه المطلوب تماما، فلن يكون في حاجةٍ إلى سنة أو سنوات من التّعليم في الميدان كما تفعلُ مراكزُ التّكوين المهنيّ عندنا.. وهكذا نريدُ تكوينًا حقيقيًّا لا قوائم طويلة فقط من الخرّيجين والخرّيجات.

2013-09-15

اَلْعَاصِمَةُ الْجَدِيدَة

قَالَ مُرَافِقِي مُبَالِغًا: نحوّلُ العاصمةَ إلى تَامِنْرَاسِتْ ومن هناك نتمكّنُ من حماية حدودنا وتبديد المخاوف القادمة من الجنوب، ونعيشُ آفاقًا واسعةً بعيدةً عن الضّيق والنّكد اليوميّ وطوابير السّيارات، ونتخلّصُ من أشباح العمارات التّي تملأُ كلّ مكان ولا تكادُ الشّركاتُ الوطنيّةُ والأجنبيّةُ تبدأُ سلسلةً منها حتّى تشرع في أخرى مشابهة، ولا شيء في الأفقَ يدلُّ عن قرب انتهاء أزمة السّكن.

مِثْلُ هذا الانطباع أو الاقتراح حول العاصمة الجزائريّة كثيرا ما يتردّدُ سواء بين زُوَّارِ العاصمة أو حتّى بعض قَاطِنِيهَا، خاصّة في أوقات الذّروة وجحيم الاكتظاظات المرورية التّي كانت في سنوات ماضيّة علامةً خاصّةً بمناطق وأوقات بعينها، فإذا بها الآن شبه دائمة، وتمتدّ أحيانا إلى الأطراف البعيدة عن قلب العاصمة..!

هذا هو النّهار في العاصمة الجزائريّة، فكيف هو حال اللّيل..؟

هل هو أسواقٌ مفتوحةٌ وليالٍ هادئة وأمان واطمئنان ومنتزهات وشواطئ مهيّأة بعناية تجدُ فيها العائلات راحتها وتعوّضُ بعض ضيق المساحات والشّقق السّكنية، خاصّة تلك المُحَلّقة في الفضاء، في الطّوابق ما بعد العاشر..؟

للأسف الشّديد..

لم يتحقّق هذا الأمر بعد وإن كانت السّلطات المَعنيّة تتحدّثُ عن العاصمة في آفاق أَلْفَيْن وثلاثين، وكيف سيتحوّلُ وجهُها الحاليّ إلى وجه آخر يسرُّ النّاظرين ويضاهي العواصم العالمية والعربيّة، وحتّى المغاربيّة، التّي اشتهرت بالأمن والأمان وحسن النّظام والخدمات المتنوعّة في اللّيل والنّهار.

سأنقلُ هنا ما كَتَبَتْهُ صَحَفِيّةٌ جزائريةٌ جريئةٌ قبل فترة، بعد جولة ليليّة في أحياء العاصمة.. تقول:

"عندما أَكْمَلْنَا تمشيط آخر أحياء العاصمة لم تكن السّاعة بعد قد وصلت إلى منتصف اللّيل، رغم ذلك فالمدينة كانت قد كشّرت عن أنيابها وألغت آخر صفات الآدميّة من قاموس شوارعها، فهي لا تنامُ باكرا إلا لتستيقظ نزواتُها أيضا باكرا.. مدينةٌ قد يكون لها علاقة مع كلّ شيء إلا أن تكون عاصمةً لِلْبَلَد"..؟!!

حكمٌ قد يكون قاسيًّا جدًّا على عاصمتنا، لكنّ.. دَعونَا نتفهّمُ مشاعر الزّميلة الصّحفيّة بعد جولةٍ ليليّةٍ في عاصمة كبيرة مثل الجزائر، ودَعُونَا نعتبرُ حكمَها نوعًا من التحريض على الخير لا أكثر.. فلا فائدة من جَلْدِ أنفسنا أكثر من الحدّ المعقول.

عنوانُ رُوبُورْتَاج الصّحفيّة، آنفة الذّكر، كان مُخيفًا: صنّفتها تقاريرُ دوليّة ضمن أسوأ مدن العالم في العيش.. العاصمة ليلا.. مدينةُ أشباح في قبضة المجرمين..!!!

أمّا مقدّمتها فهي: "ليلةٌ في واحدة من أسوأ مدن العالم، قد يبدو هذا عنوانًا جيّدًا لِقِصَّةٍ أو روايةٍ أو حتّى فيلم سينمائيّ يمكنُ أن يُرشّح لجائزة محترمة، غير أنّ واقع العاصمة الجزائرية ليلا قد يُحِيلُنَا إلى أكثر من قصّة ورواية تستحقّ أن تُحوّل إلى رائعة سينمائيّة بامتياز.. طرقاتٌ خاوية.. أكوامٌ من القمامة تحاصرُ مداخل العمارات والبنايات وتنتشرُ في شوارعها الرّئيسية.. لا فنادق لا نقل ولا حياة وكأنّنا في حرب.. في اللّيل تختفي مظاهر الحياة الطبيعيّة وتبرزُ مظاهر الحياة المتوحشّة للزّوايا الخلفيّة لمدينة يُقال إنّها عاصمة البلد"..!!!

تذكّرتُ هذا الرُوبورتاج بعد أن قرأتُ، قبل أيّام قليلة، كلامًا مشابًها عن العاصمة في جريدة وطنيّة، وكان العنوانُ مثيرًا أيضا: حربُ الزّعامة والمخدّرات تحاصرُ ضواحي العاصمة..؟؟

أمّا الموضوع فقد حَمَلَ تفاصيل عن عصابات تتشاجرُ ليلا لاقتسام النّفوذ عبر الأحياء، ومعارك يتسبّبُ فيها النّزاعُ حول حظائر السّيارات، وتحرّشات ورفع للأصوات يتحوّلُ إلى خصام بين سكّان العمارات، وهلمّ جرّا..!!

فَيَا من يعنيهم أمرُ العاصمة، وكلّ الجزائر: إنّ الدّول التّي قطعت أشواطًا على طريق البناء والتّشييد الحقيقيّ، وليس الاستعراضيّ، لم تبخل على نفسها بقرارات مصيريّة تغيُّر حال العباد والبلاد بزاوية تصلُ إلى مائة وثمانين درجة، وتصنعُ

بالتالي تلك القطيعة المطلقة مع الماضي الملوّث بالفساد والإفساد والإفلاس الإداريّ والسّياسيّ، وتُنْهِي تلقائيًّا أيّ سيطرة غير مبرّرة لرؤوس أموال أو لوبيات حكم أو تحالفات مُعلنة وخفيّة تعملُ جاهدة للحفاظ على مصالحها على حساب حاضر ومستقبل الشّعب والدّولة..

وهكذا ما أحوجنا في الجزائر إلى قرارات حاسمة في هذا السّياق.. فإلى متّى يستمرّ رهنُ مصير البلاد لدى مجموعة من أصحاب المصالح، وبالتّالي يظلّ كلُّ شيء يتدفّقُ من العاصمة وإليها.. من الإبرة إلى القاطرة..؟؟

إنّ تجارب نقل العواصم معروفة في دول عديدة، وقد آتت أُكلها، ولنا في ذلك المثال والقدوة إذا صدقت نوايا صنّاع القرار في بلادنا..

وفي هذا السّياق أعجبني كلامُ رئيس دولة كَازَاخِسْتَانْ نُورْ سلطان نَزَارْ بَايِيفْ في كتابه "الطّريق الكازاخستانيّ"، وهو كلامٌ يكادُ ينطبقُ على حالتنا في الجزائر:

"أَعْتَرِفُ لكم أنّني لستُ متمكّنًا من الشّعر، لكنّني عندما أتذكّرُ انتقالَ العاصمة من أَلْمَاطِي إلى أَسْتَانَة، يخطرُ على بالي شطرا من شعر أولجاس سوليمانوف: لنرفع السّهل من دون أن نخفض الجبل.. لقد وضعنا نصب أعيننا مهمّة صعبة شبيهة بمحتوى الكلمات الشّعرية.. قلنا يجب علينا بناء عاصمة جديدة في السّهول، مع الإبقاء على روعة المدينة المطلّة على تلال أَلَاتَا السَّفْحِيَّة".

وهذا هو حالنا في الجزائر..

يمكن أن نحوّل العاصمة إلى سهل فسيح، كما هو مطروح منذ سنوات طويلة، دون أن نخسر العاصمة القديمة بعد أن تتحوّل إلى مدينة ثقافيّة، سياحيّة، تاريخيّة...

وفي وسعنا تجاوز العامل النّفسيّ العاطفيّ كما تجاوزه الكازاخستانيّون كما يقول الرّئيس نزار بابيف:

"هناك احتمالٌ أن يتقبّلَ أحفادُنا العاصمةَ الجديدةَ أفضل منا، باعتبار كاهلهم لا يَنُوءُ بالرّموز والذّاكرة القديمة".

وأخيرا.. لا أدري كيف سيكون شكل الانتخابات الرّئاسية القادمة، لكنّني أوجّه عنايةَ السّياسيين المتسابقين نحو قمّة الهرم إلى أهمية إدراج فكرة نقل العاصمة أو إصلاحها جذريا ضمن برامجهم.. فربّما يكون في الحملات الانتخابيّة ما يجدّدُ الحماسَ لدى المواطن.. لكنّ عفوا عزيزي القارئ.. الحماسُ تغيّير، ومن أين سيأتي هذا التّغيير..؟!!

2013-11-17

الفهرس

الموضوع	الصّفحة
إهداء	04
مقدّمة	05
المحور الأوّل: مَقَالَاتٌ فِي آلَامِ وَآمَالِ التَّغْيِيرِ	09
عَلَيْكُمْ بِذَاتِ الشَّوْكَة	11
دَعْوَةٌ إِلَى التَّطَرُّف..!!	15
مَهْلًا.. مَا زَالَ الطَّرِيقُ طَوِيلًا	19
أُكْتُوبَرْ آخَر..؟؟	23
قِطَّةٌ وَعُرْسٌ وَمَا خَفِيَ أَعْظَم	27
مَتَى نُوَدِّعُ عَالَمَ الْأَوْرَاق..؟؟	32
خَيْرُ الْخَطَّائِينَ التَّوَّابُون	37
بَيْنَ الْمَوْعِدَيْنِ.. إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا	42
اَلْوَطَنُ سَفِينَةُ الْجَمِيع	48
عَهْدٌ جَدِيدٌ.. وَنَظِيف	53
لَنْ تَنْزِلَ النَّهْرَ مَرَّتَيْن	58
النَّائِبُ الْعَامُّ.. وَمُسْتَقْبَلُ الْجَزَائِر	63
بَعْدَ الْإِضْرَابِ.. سِبْتَمْبَرُ عَلَى الْأَبْوَاب	68
اَلْقَاعِدَةُ الذَّهَبِيَّة	73

المحور الثّاني: مَقَالَاتٌ فِي آلَامِ وَآمَالِ التَّنْمِيَّة	79
مَشْرُوعُ خَمْسِينَ مِلْيُون سَكَن..!!	81
قَرِيبًا سَنَدْخُلُ الْأَنْفَاق	85
اَلْمِيتْرُو وَالْعُهْدَةُ الثَّالِثَة	90
النَّقْلُ الْعُمُومِيُّ.. اِسْتِثْمَارٌ طَوِيلُ الْأَمَد	95
السَّيِّدُ الْمُطْلَق	100
اَلْبِدَايَةُ مِنَ الْبَلَدِيَّة	105
اَلْبِدَايَةُ مِنْ سُونَاطْرَاك	110
زَمَنُ الْعُرْيِ الْإِعْلَامِيّ	115
مُفَاجَأَةُ الْبَرْلَمَانِ الْقَادِم..!!	121
سِحْرُ الثِّقَة	126
اَلْإِصْلَاحُ الْحَقِيقِيّ	131
أَوْقِفُوا الْإِضْرَابَات..!!	136
اَلْهِجْرَةُ وَالْوُزَرَاءُ الْجُدُد	140
اَلْعَاصِمَةُ الْجَدِيدَة	145
الفهرس	151

صَدَرَ لِلْمُؤَلِّف:

1. قَضَايَا وَطَنِيَّة.. مَقَالَاتٌ في شجون القِيم والتّربية والتّعليم
2. قَضَايَا وَطَنِيَّة.. مَقَالَاتٌ على ضفاف الاعلام والثّقافة
3. قَضَايَا وَطَنِيَّة.. مَقَالَاتٌ على حَوَافَّ الاقْتِصَاد
4. قَضَايَا وَطَنِيَّة.. مَقَالَاتٌ فِي السِّيَاسَة
5. قَضَايَا وَطَنِيَّة.. مَقَالَاتٌ فِي الثَّوْرِةِ وَالذَّاكِرَة
6. قَضَايَا عَرَبِيَّة
7. قَضَايَا دَوْلِيَّة
8. قَضَايَا سُوفِيَّة
9. خَوَاطِرُ سِيَاسِيَّة 2010
10. دَنْدَنَاتٌ ثَوْرِيّة
11. اَلْفِرْعُونِيَّة.. تَجَلِّيَاتٌ مُعَاصِرَة
12. دَنْدَنَاتٌ دِيمُقْرَاطِيّةٌ لِغَدٍ مُشْرِق
13. ذِكْرَيَاتٌ وَمَوَاقِفُ مِنْ بِلَادِ الْعَجَم
14. التَّنْمِيَةُ الْبَشَرِيَّةُ الذَّاتِيَّةُ NLP فِي الْجَزَائِر
15. وَمَضَاتٌ تَنْمَوِيَّة
16. مِنْ أَرْوَعِ الْقِصَصِ فِي التَّحْفِيزِ وَالتَّغْيِيرِ وَالسَّعَادَةِ وَالنَّجَاح
17. دَنْدَنَاتٌ فِي الإِحْسَاسِ وَالتَّفَاؤُلِ وَالتَّغْيِيرِ

Innocent Skirmishes

National Affairs

Essays on the pains and hopes of change and Development

By

Tahir Amara Ladghem

SAMI

Printing & Publishing & Distributing

EL-OUED, ALGERIA

First edition

2025AD / 1447 AH

154

قضايا وطنيّة

مَقَالاتٌ في آلامِ وآمَالِ التَّغْيِيرِ وَالتَّنْمِيَّة

National Affairs

Essays on the pains and hopes of change and Development

Tahir Amara Ladghem

العلاقةُ بين التّغيّرِ والتّنميّةِ قويّةٌ ومَتِينَةٌ، فالتّغيّرُ هو المُحرّكُ الرّئيسيُّ للتّنميّة، حيث يُؤدّي تغيّرُ الخُطَطِ والسّياساتِ والسّلوكيّاتِ والتّقنيّاتِ إلى تَحَسُّنِ الاقتصادِ والاجتماعِ والبيئةِ، ومن ثمّ مؤشّرات التّنميّة.

وعندما يرتفعُ منسوبُ التّنميّةِ الإيجابيّةِ سوف تكون فُرَصُ التّقدمِ قد فَتَحَتْ أبوابَها على مِصْرَاعَيْهَا، ومن ثمّ يَلْمَسُ المواطنُ بِجَلَاءٍ تامٍّ تلك التّحسينات في الخدمات على جميع المستويات وكافّة المجالات..

ISBN: 978-9969-608-12-0

9 789969 608120

سَامِي للطباعة والنشر والتوزيع